



دائرة شؤون اللاجئين

ورشة عمل

برنامج التعليم في مدارس الاونروا – الضفة الغربية



2009/7/1



دائرة شؤون اللاجئين

ورشة عمل

برنامج التعليم في مدارس الاونروا – الضفة الغربية

في إطار فعاليات إحياء ذكرى النكبة

2009/7/1

مقدمة



تعتبر الأونروا من أكبر المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنشئت بالقرار الدولي رقم 302 لسنة 1949 من أجل إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأدنى لحين حل قضيتهم حلاً عادلاً وشاملاً طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار 194.

منذ نشأتها بدأت الأونروا بالعمل وبكل جهد على توفير التعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين وذلك في مناطق عملياتها الخمس (قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، لبنان) ولا زالت الأونروا هي الجهة الرئيسية التي توفر التعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين لقرابة ما يزيد عن ستة عقود، كما توفر الأونروا التعليم المتوسط (الإعدادي) مجاناً لكافة تلاميذ اللاجئين الفلسطينيين، وتعمل على الحفاظ على جودة التعليم المقدمة في مدارسها وتطويرها من خلال تدريب الطاقم التدريسي من خلال خطط وبرامج معدة خصيصاً لذلك حيث تقوم الأونروا بإستمرار وعلى مدار العام بالعمل على عقد الدورات التخصصية التي تخدم القطاع التعليمي.

تهدف الأونروا إلى توفير التعليم الأساسي والمتوسط للاجئين الفلسطينيين مساوٍ للتعليم الذي توفره المدارس الحكومية في المنطقة حتى يكونوا على قدم المساواة في تحصيل الفرص التعليمية والوظيفية ولهذا تعمل الأونروا على استخدام نفس المناهج والمقررات الدراسية في المدارس الحكومية (الدول المضيفة للاجئين).

بالإضافة إلى ذلك يوفر برنامج الأونروا التعليم المهني والفني لشباب اللاجئين والذي له دور مهم ورئيسي في شباب اللاجئين وتزويدهم بالخبرات والمهارات التي يحتاجونها في أسواق العمل المحلية والعربية.

ومن الملاحظ هنا فإن قطاع التعليم في الأونروا يأخذ الحصة الكبرى من بين أنشطة الأونروا، فهو يستقطع نصف الموازنة الإعتيادية وثالث موظفي الأونروا أيضاً يتبعون لقطاع التعليم وهذا دليل على حرص الأونروا على أهمية قطاع التعليم كقطاع رئيسي وأساسي من مقومات وعمل الأونروا.

وما حصل من نتائج هذا العام 2008 في قطاع غزة، حيث اتضح من خلال التفحص والمتابعة والتحليل بأن نتائج هذا العام أفضل بكثير من العام الماضي وتجاوزت نسبة 16% عن العام الماضي وهذا يدل على أن هناك خطة مدروسة خطط لها بشكل جيد وتم تنفيذها من خلال خبراء ومدرسين أكفاء يتم تدريبهم مسبقاً لذلك، ويدل أيضاً على أن الأونروا تعمل على تطوير المؤهلات المهنية لمعلميها لتمكينهم من التغييرات التي تطرأ على المناهج التعليمية وتحسين أساليبهم في التدريس وتطوير مهاراتهم التعليمية والإشرافية. ولكن لا يزال الوضع التعليمي في الضفة الغربية غير مرضٍ ويحتاج لجهود كبيرة ومتواصلة كالتي قامت بها الأونروا في قطاع غزة من أجل رفع كفاءة الجهاز التعليمي بما ينعكس إيجاباً على الوضع التعليمي.

د. زكريا الأغا

رئيس دائرة شؤون اللاجئين

بسم الله الرحمن الرحيم

إن نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً ، لم ينقطع أو يتوقف من أجل حرите واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من واحد وستون عاماً مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، القوافل من الشهداء والجرحى والكثير من الويلات من ارتكاب للمجازر وقتل وإرهاب وتدمير واغتيالات واعتقالات وهدم للبيوت ان هذه المرحلة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، نعيش ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات أمام الذكرى الأليمة رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة المهجرة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتواصلة حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور واحد وستون عاماً على النكبة كانت وما زالت وستبقى الذاكرة الفلسطينية حافظة للوعي الوطني في كل محطة من محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة الألم والتشرد والهجرة والغربة والمعاناة التي تعرض لها أبناء شعبنا في شتى أماكن تواجده، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

واحد وستون عاما مضت على ارتكاب الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض ووطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة تستهدف استمرار حالة الخلاف والتفكك والشرذمة بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الأمريكية التي تقوم على الإكراه والاستبداد والاستعباد والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن دائرة الصراع يجب أن تخرج من صراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليتخذ شكله الحقيقي والموضوعي بين كل من الفلسطينيين والعرب والمسلمين وكل الأحرار وأصحاب الضمائر الحية، وبين الاسرائلي الاستعماري الاستيطاني التوسعي والذين يساندونهم، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته ولجانه الوطنية دوراً ريادياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكجزء لا يتجزأ من الوطن العربي والمجتمع الدولي وان العمل القوي والدؤب والوحدوي هو الكفيل للحفاظ على حق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات بالعودة إلى وطنهم وديارهم التي هجروا منها قصراً.... وإنما نقول إن كل الظروف الصعبة والمعاناة والحصار والألم الذي عاشه شعبنا وكل ما يقوم به الاحتلال من قتل وتدمير وإرهاب ورغم كل المحاولات من الذين ساوموا على قضية اللاجئين وحقهم بالعودة إلى الديار من خلال بعض المبادرات والاتفاقيات التي تمس وتنتقص من حقنا بالعودة ورغم الألم والمعاناة لن يزيدنا ذلك إلا تمسكاً بهذا الحق المقدس الذي كفلته القرارات والمواثيق الدولية فهذا الشعب الذي ولد وهو يتجرع حليب المقاومة والصلابة والذي قدم تلك القوافل من

الشهداء والجرحى وعاش من اجلها عشرات الآلاف من الأسرى في غياهب
السجون والمعتقلات لن يركع ولن تتحني له هامة مهما علت الخسائر
وعظمت النكبات .

وسنبقى صامدون، صابرون، سائرون مناضلون حتى العودة أو
العودة أو العودة .

محمد عليان

منسق اللجنة الوطنية العليا لاحياء ذكرى النكبة / فلسطين
مدير دائرة العمل الوطني والجماهيري في
دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية

تمهيد

تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لسنة 1949، وذلك لتوفير خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين حيث كانت هذه الخدمات حيوية جداً للتخفيف من معاناة اللاجئين خلال سنوات اللجوء الطويلة وفي جميع أماكن تواجدهم.

خلال السنوات الأخيرة تعاني الأونروا من عجز في تمويل الدول المتبرعة لبرامجها مما انعكس سلباً على مستوى أداء الأونروا وخدماتها المختلفة، مما تطلب من دائرة شؤون اللاجئين بأن لا تقتصر جهودها على التواصل وعلى مختلف المستويات فيها مع إدارة الأونروا ومع المهتمين بقضية اللاجئين بما فيهم اللجان الشعبية لخدمات المخيمات، بل إجراء الدراسات اللازمة والتي تتضمن تنظيم ورش عمل تخصصية لتقييم برامج الأونروا المختلفة وبالتالي تم تنظيم هذه الورشة التي تبحث وتقيم برنامج التعليم الذي يستفيد منه اللاجئون الفلسطينيون.

لقد كانت هذه الورشة والتي تم الترتيب لها بناءً على إيعاز من الأخ د. زكريا الأغا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لفلسطينية رئيس الدائرة ورئيس اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة لتكون من فعاليات الذكرى الحادية والستين للنكبة التي تحييها اللجنة الوطنية. ورشة العمل حول التعليم في أوساط اللاجئين والتي تقدم فيها الباحث والأكاديمي الناشط في الدفاع عن حقوق اللاجئين بورقة العمل التي عقب عليها مدير برنامج التعليم في الأونروا د. مهدي بيدس والذي سلط الضوء على وسائل تحسين خدمة التعليم في إطار خطة استشفائية للأونروا حيث أبدى المشاركون ملاحظاتهم وتوصياتهم والتي نأمل أن تساهم بشكل فعال بتطوير هذا البرنامج الحيوي والمهم.

سوف نستمر بتسليط الضوء على هذا البرنامج بالإضافة إلى البرامج الأخرى وذلك بالتعاون مع ذوي العلاقة والمهتمين، ولتحقيق المنفعة القصوى من هذه الورشة تم تضمين ورقة العمل المطروحة وخطة الأونروا الإستشفائية والمناقشات في كتاب ليكون في متناول المهتمين.

على صعيد آخر، تبذل رئاسة دائرة شؤون اللاجئين جهوداً حثيثة بالتعاون مع الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين على صعيد الدول المتبرعة وفي مؤتمرات الدول المانحة

للأونروا لضمان استمرار الخدمات الأساسية والطائرة المقدمة للاجئين، من خلال زيادة واستمرار تدفق التبرعات لهذه المنظمة الدولية الحيوية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

سعيد سلامة: وجهت دائرة شؤون اللاجئين لكم دعوة لمناقشة موضوع مهم جدا وملح يستفيد منه قطاع واسع من اللاجئين الفلسطينيين، بالتأكيد موضوع التعليم يهمننا جميعاً، منذ 60 سنة، تم تخريج أعداد هائلة من اللاجئين الفلسطينيين من مدارس الوكالة حيث كانوا صفوة في تخصصات مختلفة، وتم رفق الكثير من الدول العربية بهذه الطاقات، وساهموا بفعالية في تنمية البلدان العربية، ينسب الفضل بالتأكيد لوكالة الغوث التي تحملت هذه المسؤولية العظيمة.

بالتأكيد وكالة الغوث في بداياتها، كان برنامج التعليم - بالإضافة إلى البرامج الأخرى - برنامج فعال جدا ترك اثر ملموس، وكان يتفوق على برنامج التعليم التابع لوزارات التربية والتعليم في حكومات الدول المضيفة، حاليا وبسبب العجز في ميزانيات الوكالة والذي يتحمل مسؤوليتها في الدرجة الأولى الدول المانحة، للأسف نحس بوجود تراجع خطير في أداء برنامج التعليم، مما ترك انعكاسات خطيرة على المستفيدين من هذا البرنامج، بالتالي، ومن اجل محاولة الوقوف على هذه الأسباب ومحاولة إيجاد حلول وتوصيات نضعها أمام أصحاب القرار، نضعها أمام رئاسة الدائرة التي لها تواصل مع رئاسة الوكالة، ولها تواصل مع المانحين من اجل الوقوف على النتائج الخطيرة، ومحاولة تحمل مسؤوليات أمام هذا البرنامج المهم.

نأمل أن نجد إجابات واضحة في الورقة المقدمة من الأخ الباحث عدنان السلطان، وكذلك من الدكتور مهندس بيدس، أهلا وسهلا بالدكتور مهندس بيدس - مدير برنامج التعليم في وكالة الغوث. وبالتالي ونحن دعينا صفوة ومهتمين وخبراء في مجال برنامج التعليم، نأمل من خلال نقاشاتهم وأرائهم وتوصياتهم أن نحلل الموضوع وان نصل إلى توصيات مهمة وبناءه.

في البداية نسمع كلمة من الأخ رئيس مجلس المدراء العاميين في دائرة شؤون اللاجئين الأخ احمد حنون تفضل.

احمد حنون:- شكرا للأخ سعيد، شكرا لحضوركم. يسرني أن أرحب بكم اليوم في هذه الورشة الهامة من سلسلة ورش العمل التي تعقدتها الدائرة، هذه الورشة جزء من أنشطته وفعاليات الدائرة واللجنة الوطنية لإحياء ذكرى النكبة، وأحب أن انقل لكم تحيات الأخ الدكتور زكريا الاغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين ورئيس اللجنة الوطنية العليا لإحياء

ذكرى النكبة، وكان بوده الحضور معنا اليوم ولكنه في القاهرة في موضوع الحوار، وان شاء الله تكون هناك نتائج ايجابية للحوار .

بالإضافة لذلك، اسمحو لي أن أرحب بالأستاذ الدكتور مهند بيدس - مدير التعليم في وكالة الغوث والباحث الأستاذ عدنان إدريس والإخوة ممثلي اللجان الشعبية في المخيمات والصحافة، والأخ أبو المنذر والأخ د. شاكر الرشق والأخ عمر عساف وبقية الحضور... الأخوات والأخوة ...

على مدار السنوات الستين السابقة، ظل موضوع التعليم يمثل الاستثمار الحقيقي للاجئي الفلسطيني، والاستثمار الوحيد، هذا الاستثمار مرتبط بموضوع حديث وهو موضوع التنمية البشرية، وبالتالي إمكانية اخذ اللاجئ الفلسطيني دوره مرتبط تماما بموضوع تحصيله العلمي.

إن التعليم هو الحلقة الأساس في الإرتقاء في الوطن في جميع المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتعليم في فلسطين جزء لا يتجزأ من عملية النضال الوطني، وكذلك التنمية التي تستهدف البشر والنشئ بما يخدم القيم والأخلاق في مجتمعنا الفلسطيني، وللجئيين الفلسطينيين خصوصية في موضوع التعليم، ولكن على مدار السنوات الستين التي بدأتها الوكالة في موضوع التعليم، نحن اليوم بعد ستين عام نقيم هذه التجربة، نحن نذكر جميع الايجابيات والجهد الكبير الذي تبذله وكالة الغوث، ولكن لحد الآن لم نصل إلى المستوى المطلوب في موضوع التعليم، هناك العديد من الاسئلة التي تجيب عليها الدراسة، ولكن ما يهمنا هو أن نتحدث في أمرين مهمين، أولاً: نحن نسعى إلى أن يكون لدى وكالة الغوث رغبة حثيثة فيما يتعلق برفع جودة التعليم في وكالة الغوث ومدارس الوكالة، ثانياً: فيما يتعلق بالتعليم فهو حق لجميع اللاجئيين الفلسطينيين، وهو حق أساسي للجميع، وبالتالي انطلاقاً من هذا الحق نحن نعتقد أن حجم المخرجات الموجودة فيما يخص التعليم بحاجة إلى نقاش في إطار المدخلات التي يتم إدخالها لعملية التعليم. أنا لا أريد أن أطيل عليكم، اشكر حضوركم مرة أخرى وأتمنى النجاح لهذه الورشة، ونتمنى أن يكون هناك لقاءات أخرى وفعاليات أخرى، وشكراً لحضوركم.

سعيد سلامة:- شكراً لك، الأستاذ عدنان إدريس السلطان باحث ومهتم بموضوع اللاجئيين ومحاضر وأستاذ بجامعة النجاح يعتز ويفتخر انه خريج من مدارس الوكالة في مخيم

بلاطه. سؤال ويمكن أن نجد الإجابة من خلال الورقة التي يقدمها هل تطمئن اليوم أن أولادك يتعلمون في مدارس الوكالة ؟ تفضل أستاذ عدنان السلقان.

أ.عدنان:- أشكرك أستاذ سعيد وأرحب بجميع الحضور، اشكر دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير على هذه الدعوة الطيبة والمهمة واللقاء المهم، وأرحب بجميع الأخوة الحضور مع حفظ الألقاب. يسعدني أيها الأخوة اليوم أن أقدم عرض حول برنامج التعليم في مدارس الوكالة بين الحاضر والمستقبل، لكن قبل البدء علي أن أضع بين أيديكم بعض محددات بحث الدراسة والنقاش، أعطوني بعض الدقائق سأنتقل بعدها إلى بعض اللوحات الإحصائية ثم الدخول في صلب الموضوع ثم إلى التوصيات، أرجو أن يسعفني الوقت في ذلك.

- أولاً:- محور الدراسة الرئيس: هو استعراض وتقييم تاريخي للخدمات التعليمية التي تقدمها الاونروا عبر ستين عام.
- ثانيا:- في الإطار المكاني للدراسة أي المكان: تغطي مختلف مناطق عمليات الوكالة دون تعمق أو تخصيص إلا لمناطق الضفة وغزة ولكن دون التطرق إلى الوضع الاستثنائي مثلا السائد في غزة حاليا لاني اعتبره حدث عابر ولا يدوم إن شاء الله ولا يكون له دلالة تاريخية أو قانونية أو سياسية.
- ثالثا:- الإطار الزمني تغطي الدراسة الفترة خلال الستين عام للنكبة وهذه الفترة تناولناها بالإجمال ولا نستطيع أن نخوض فيها بالتفصيل لأنها تحمل بيانات ودلالات ومؤشرات هائلة جداً لا يمكن لدراسة سريعة من هذا النوع أن تغطيها.
- رابعا:- الإطار السياسي والفكري إلى حد ما للدراسة :- الدراسة لم تحد عن الإطار العام لمنظمة التحرير من حيث تبنيها لخط سياسي عام متمسك بالحقوق الوطنية غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وغير ذلك.
- خامسا:- فيما يتعلق بمكانة الاونروا وولاياتها والمخيمات: الإبقاء عليها دون تغيير في دلالتها السياسية والوطنية حتى تحل القضية الفلسطينية بتطبيق قرار الشرعية الدولية 194 وليس وفقه، في موضوع الوكالة تحديدا هذا الموضوع إشكالي كبير، واختصر الموضوع لأنه ليس جديدا علينا، أي باحث أو أي لاجئ أو أي فلسطيني

يواجه في مشكلات الوكالة والعلاقة معها يخرج باستنتاج أن هذه العلاقة كما المثل القائل "لا بعبك ولا بقدر على فراقك" وهي علاقة وحدة الأضداد وهي علاقة مفروضة علينا، نحن كشعب فلسطيني لم ننشئ الوكالة بل فرضت علينا بقرارات دولية، في إطار مؤامرة دولية كبيرة معروفة وليست افتراضية وفصول هذه المؤامرة ما زالت تتداعي وتتكشف حتى الآن، الوكالة ننظر إليها ونراها من خلال التطبيق لأنها كسيف مسلط علينا، ورقة ابتزاز، وربما ورقة تصفية للحقوق الوطنية.

- التعليم والخدمات الأخرى هي حقوق أساسية للإنسان ولللاجئ الفلسطيني كإنسان أيضاً، فنحن نريد جهة ما ولا بد من وجود جهة ما ترعى هذه الحقوق، عندما نرى أن تلبية هذه الجوانب يقوض أو يقرض رويدا رويدا من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

- هذه الجدلية أو الإشكالية الجدلية لا يمكن أن تحل فنيا، بمعنى المطالبة بزيادة ميزانية التعليم أو التشعيب أو زيادة عدد الصفوف أو المدارس أو زيادة التعيينات الجديدة أو زيادة المشرفين، لا يمكن، بل بالعكس الدراسة نحت نحو انه إذا أغرقنا في المطالبات أو في تحويل القضية من قضية سياسية إلى قضايا مطلبية وفنية سينتهي جوهر القضية بوعي أو بغير وعي، ونكون قد وقعنا بالمحذور والمحظورات الكثيرة وهي تزيين التوطين والذهاب إلى التوطين بأيدينا وبأرجلنا من خلال دعوات براءة وجميلة لتطوير المخيمات وتحسين مستوى الخدمات فيها، وان ذلك لن يضعف من حق.... وان وان.... الخ. بالواقع هذه الجدلية سنتعامل معها كوحدة الأضداد، هناك فيما يتعلق بالإشكاليات الأخرى المطروحة أمام الدراسة فيما يتعلق بموضوع التعليم تحديداً:

- 1- تعدد جهات الإشراف على تعليم اللاجئين بما يحمله ذلك الإختلاف في الاستراتيجيات والروى والتخطيط والخطط وما إلى ذلك.
- 2- التشتت الجغرافي:- خصوصا في الدول التي تقع خارج نطاق عمليات الوكالة، وغياب الأرقام والمؤشرات عنها بصورة مستمرة وداله.
- 3- عدم وضوح البيانات الإحصائية الخاصة في القدس بما فيها من لاجئين وتداخلها مع بيانات أخرى.

4- إشكالية توفير بيئة تعليمية وبيئة تحت تعليمية للاجئين باعتباره حق ولكن هنا بالمقابل يوجد ثمن سياسي يمكن التحدث عنه.

5- دور الوكالة في توفير ما يمكن وهذا شيء ايجابي وان كانت الاونروا لا تؤدي تحقيقه بأفضل صورة، وقد تسعى من خلال تحقيق بعض الأهداف غير مرغوبة فلسطينياً....

6- في الإطار البحثي المنهجي للبحث، اتبعنا منهج تحليلي توثيقي عام فيما يتعلق بالأرقام والإحصاءات لغناها وكثرتها واختلافها وتبايناتها ما بين مصادر الوكالة ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية وجهاز الإحصاء المركزي وغيرها، ووجدنا هناك تتطابق واختلاف، واستخلصنا من بينها المتطابق والمشارك أو المعقول. في هوامش الدراسة وملحقاتها احتوت على جداول اضافيه ليست ذات صلة مباشره بموضوع الدراسة وإنما قد تضيف أضواء أو تكشف عن أشياء جديدة لا يمكن التغاضي عنها.

- قبل التطرق إلى موضوع الورقة بصوره سريعة، كنت أتمنى أن نشغل ال سي دي، ولكن للأسف اخبرني الإخوان بأنه لا توجد هناك امكانيه فنية لتشغيله.

- فيما يتعلق بالأرقام التي تصدرها الاونروا، اللاجئين المسجلين حسب آخر احصائيه منشوره على موقع الاونروا: أربع ملايين وستمائة وواحد وسبعون ألف. نسبة الزيادة السنوية يفترض 2,4 في المعدل. عدد المخيمات 58 مخيم. اللاجئين المسجلون في المخيمات مليون وثلاثمائة وثلاثة وسبعون. نسبة اللاجئين في المخيمات إلى تعداد اللاجئين المسجلين تهبط لأول مره بصوره درامتيكيه لنسبه 29%، وهذا يدل أن هذه الأرقام غير دقيقه. هناك أرقام أخرى تبين أن الأرقام غير دقيقه، عدد التلامذة الإجمالي في كافه مناطق العمليات هو 479,156 وهبط عما كان عليه في الاحصائيه السابقه وهو 481,130. هذه الإحصائية الصادرة في شباط 2008 والهبوط الكبير كان في الأردن وهذا مستغرب وهنا يوجد خطأ أرجو تقديم تفسير. بقيه الإحصائيات، عدد المدارس 689 وكان عام 82 عدد المدارس 645 بمعنى أن الزيادة اقل من 5%. وفيما يتعلق بعدد التلاميذ يشكل 479,165 وهو نسبة 25% من إجمالي عدد التلاميذ في فلسطين.

- فيما يتعلق بتكلفة التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية والمرحلة الاعداديه معاً تبين لنا أن تكلفه الطالب الواحد في الشتات 4013 دولار بينما كلفه التلميذ في الضفة الغربية وغزة 2683 دولار يعني أن هناك فارق حوالي 2000 دولار لصالح الشتات وهنا وقفه، وبالنسبة لأعداد المعلمين لم يزد عما كان عليه في الثمانينات بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة الهائلة

في أعداد التلاميذ، مما يتبع ذلك برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة. بالنسبة لميزانيته التعليم يستهلك الطالب 45% في غرابه في الموضوع، وقبل قليل تحدثنا عن كلفة التلميذ أعلى في الشتات على حساب الضفة وغزه وهذا يحتاج إلى تفسير.

- عدد الوظائف 29629 يضاف إليهم حوالي 200 من الأجانب والممولين من الدول المانحة فيصل الإجمالي إلى 29800 وكذا.

- خلاصه هذه الأرقام من اصل 30000 موظف يعمل أكثر من 21 ألف في التعليم أو ما نسبه 71% من الكادر كله. إذن، كأن الوكالة تتحول اليوم إلى متعهد كبير في قطاع التعليم. بالمقابل 71% من التوظيف في التعليم، والميزانية 51% هناك تفاوت. سنعود الآن إلى موضوع الدراسة وطبعا سنعود إلى بعض الأرقام، حصة التعليم تطورت من سنة 1950 إلى عام 2007 من 0,9% إلى 57%. عدد المدارس تطور من 74 عام 1950 إلى 684 عام 2007. عدد التلاميذ تطور من 34,000 عام 1950 إلى 481 ألف. الوكالة تذكر نصف مليون طالب. الإنفاق على التعليم الوكالة تنفق 281,6 والحكومة تنفق 320,5 مليون سنوي والكيان الإسرائيلي ينفق 7,5% من إجمالي الدخل العام من الـ150 مليار دولار. الحصة الخام للتلاميذ في الوكالة 585 دولار وفي الحكومة 418 دولار، والكيان الإسرائيلي 4200 دولار، ولكن الحقيقة الملفتة أن الخدمات التعليمية والتوظيف في الحكومة أفضل منه في الوكالة بما يعني أن طريقه التشغيل وطريقه الصرف في الحكومة أفضل من الوكالة.

- وفيما يتعلق بولاية الاونروا، نعلم الاونروا تشكلت بقرار الأمم المتحدة رقم (302) الصادر في 1949/12/8 وجاء استجابة لتوصيات بعثه المسح الاقتصادي، ولتطبيق هذه التوصيات بما يتعلق بإيجاد حلول اقتصاديه لقضية اللاجئين. وفي الفقرة 5 (و) 7 من القرار "اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة المبكرة والنشاور مع الحكومات المعنية أو استعداد للوقت الذي تتوقف عنده المساعدة الدولية للاغاثه وتصبح المساعدة الدولية لمشروعات العمل والاعاثه غير متاحة".

- هذا السيف المسلط سيرافقنا وسيرافق علاقتنا مع الوكالة من بدايتها حتى اليوم، فهذا البند وتحويل الوكالة بهذه الصفة الخاصة فهي ليس إتباع أو إلحاق للاجئين الفلسطينيين مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وإنما أفراد وكالة خاصة بهم وهذه الوكالة بالرغم من أنها إحدى وكالات الأمم المتحدة فانه لم يشر لها في قرارات التأسيس أو في التفويض كأي

"اورجن" أو جسم أنشأته الأمم المتحدة كما يشار إلى الأجسام الأخرى برنامج، صندوق، مشروع، منظمة الخ، ولكن هذه بالذات أشير إليها بوكالة "أجنسي". وأضيف لسابقتها منظمة "UNRTR" والتي خلفتها الوكالة موضوع تشغيل اللاجئين، وعندما يطرح موضوع تشغيل اللاجئين يصبح تفويض الوكالة له شأن آخر. وفيما يتعلق بموضوع الانتقال في الميزانية أو في توجهات الوكالة، هناك شفت كبير من كون الوكالة في البداية كانت للاغاثه وكانت معظم ميزانيه الوكالة تتوجه للاغاثه بنسبه 69% تقريباً، وتنعكس الآن العملية إلى 57% للتعليم ومن ثم الاغاثه 22% في الثمانيات إلى ما دون ذلك في الحاضر. وهذا الشفت يعني أشياء كثيرة: كأن تكون وكاله للاغاثه ثم تصبح وكالة للتعليم. التعليم هي خدمه متوطنة على عكس الاغاثه، فالتعليم له بناؤه التحتي الكامل مدارسها، إدارتها، معلميهها، مقراتها التعليمية، ومراكز التدريب، مطابعها، كتبها، مناهجها، مخازنها، لها بناء تحتي كامل. هذا لا يتوجب تحققة للاغاثه. الاغاثه تتطلب أسطول من السيارات، ومخزن في القدس يوزع الطحين، وحتى اليوم بإمكان الوكالة أن توزع/ تصرف الاغاثه الشهرية عبر سيارة متحركة دون أن يكون لها مقر ثابت في نابلس أو في الأغوار أو غيره. وبالتالي توطين الخدمة استدعي من الوكالة والذين يقرؤون أدبيات الوكالة من البداية يجدون أن التعليم لم يكن مدرج ضمن خدمات الوكالة، وإنما استجد وأصبح بالتالي على الوكالة أن تتكيف مع هذه الخدمة. نلاحظ كيف تنص أدبيات الوكالة على هذا الموضوع، وتوصيات المسح الاقتصادي تنص صراحة وهي الأخطر على توفير "برامج ذات طابع اقتصادي كبرنامج الأشغال العامة (شق القنوات، بناء المساكن في جوار الأراضي الزراعية، وتوفير برامج متعددة الأوجه والمستويات والأغراض، وبرامج الاعتماد على الذات (Self Support) بشأن ذلك" كما نصت التوصيات "على أن توفر بدائل مختلفة للاجئين وتقنعهم بمرور الوقت بعدم جدوى وواقعيه أحلام معينه في مقابل أمر واقع جديد يرسمون من خلاله مستقبلهم بصورة أكثر واقعيه". إن اعاده دمج اللاجئين في حياه الشرق الأدنى الاقتصادية سواء بإعادتهم إلى ديارهم أو بإعادة توظيفهم -لاحظ الفرق في الاستخدام وكأنه شي واحد مع أنها شيء مختلف- أمر ضروري تمهيدا للوقت الذي تكون فيه المساعدة الدولية غير متوفرة وتحقيق أحوال السلام والاستقرار في المنطقة... الخ. تكلف الوكالة بتأسيس صندوق اعاده الدمج... الخ. في ترافق كان في هذه النصوص والتوجهات للاستثمار في التعليم، فعلى سبيل المثال لتحسين ظروف حياه المخيم وتحت عنوان برنامج التوظيف الخارجي

الذي تتبناه الاونروا ومن نتائج برنامج الدعم الذاتي المبكرة وما له صله بخدمه التوظيف (الخارجي) كان هو المساعدة في الهجرة، ومع أن الوكالة لم تسع لزج نفسها في عمليه تشجيع الهجرة، إلا أنها ساعدت في توفير الدعم الجزئي أو الكلي لنفقات سفر اللاجئين الذين تم التعاقد معهم للعمل والاستقرار خارج الوطن وخاصة في أمريكا وأمريكا اللاتينية. وحتى عام 1961 فان هذه الخدمة قد ساعدت 3000 لاجئ للهجرة إلى خارج وطنهم. طبعاً برنامج التعليم ينظر إليه ضمن هذا السياق. في البداية ينظر إليه كجزء لا يتجزأ من برنامج الاغاثة، ولكن مع وجود هذه البدائل أصبح هناك استثمار للتعليم. باختصار الوكالة تعلمك ليس من أجل أن ترجعك إلى ارض الوطن بل أن تبقيك وتتفق مع ارامكو وقبلها التاب لابين وتفتح مكتب للتوظيف الخارجي وتعاقد وتدعو الناس إلى العمل في الخارج في السعودية وشمال إفريقيا والخليج والأرجنتين وغيرها.

- أخيراً لضيق الوقت، أود الذهاب إلى التوصيات مباشرة وبشكل مختصر. في تقرير للمفوض العام 2007 ورد فيها أن هناك خطط اصطلاحية لتحسين نظام التعليم في الوكالة. والوكالة وضعت خطه إصلاحية وحاولت فتح صف عاشر ولكن هذه التجربة لم تستمر، وفتحت صفين في شعفاط وفتح واحد في غزة ولكن هذه التجربة وقفت. طورت الدبلوم إلى بكالوريوس في كليه تدريب المعلمين، وفي لبنان فتح ست مدارس ثانوية الخ، وهذا البرنامج لم يستمر. بمعنى أن هناك آفاق للتطوير والإصلاح والاستثمار في التعليم، وهذا يتطابق مع ما جاء في تقرير المفوض العام بأنه يهدف لتزويد اللاجئين بتعليم جيد ذو نوعيه جيده، وبالتالي هناك إطلاق مبادرات للتميز في غزة وتحسين الرقابة في القدرات التشغيليه ومراكز التدريب المهني وما إلى ذلك. إذن، وبناء على ذلك نتوقع أي خطه منفردة أو مشتركة مع الوكالة أنها يجب أن تجيب على هذه الأمور، وتعمل على زيادة عدد المدارس والصفوف ببناء مدارس وصفوف جديدة. وبينت الإحصاءات انه لا يوجد توازي بين الزيادة الهائلة بين عدد التلاميذ وعدد المدارس ولا زال 83% من مدارس الاونروا ومعظمها في الأردن تعمل في نظام الفترتين (و) 62% من المدارس الإعدادية للاونروا تعمل بنظام الفترتين. يوجد امكانيه لدراسة وبحث اضافه الصف العاشر وأشياء أخرى في الدراسة لا بد أنكم اطلعتم عليها. أما بالنسبة للتوصيات العامة: حل مشكله التعليم الفلسطيني مثل الاغاثة والمؤن والبيوت والفقير والبطالة هي بالعودة فقط. لا يوجد حل لدى وكالة الغوث. من يعتقد أن الوكالة سوف تحل جميع هذه المشاكل مخطئ جداً. نعم نحن سوف

نتعاش معها وهي ليست حلال المشاكل، حلال مشاكلنا هو ذراعنا ونضالنا وهو كفاحنا وإصرارنا على حق العودة وهو ما ينهي مشاكل التعليم وكل المشاكل الأخرى. وفيما يتعلق بميزانيه التعليم، وضحنا أن وزارة التعليم العالي بما تتفقه وتخصصه وما إلى ذلك استثمرت بصوره أفضل، لعل ذلك كلفه التعليم في مدارس الوكالة أعلى، رواتب المعلمين أعلى، الموظفين العاملين أعلى عما هو عليه الحال في الحكومة. ثانياً: - يوجد محدودية في التعيينات السنوية في جهاز التعليم في الوكالة، وهناك التعيينات السنوية في الحكومة وهنا مجال للمطالبة بزيادة الهامش فيها.

- أخيراً: المناهج الفلسطينية أنا اعتقد أن الكل يشارك في أن التعليم هو مفتاح التنمية ومفتاح التربية الوطنية. إذا أردنا فعلاً تربيته وطنيه جيده للأجيال القادمة علينا أن نستثمر جيداً في التعليم، وان نطالب الوكالة، فمثلاً الوكالة في الثمانينات كانت في لبنان ونتيجة للضغط من منظمه التحرير اضطرت أن تدرس مناهج تريدها منظمه التحرير وفصائلها، أما اليوم تدرس أمور ليست مطلوبة في الامتحان النهائي. ومن هنا فان الجودة والإشراف فيه تأخر وتراجع في الوكالة، وامتحانات التحصيل في غزة في الرياضيات واللغة العربية مستواها صفر، ولا نريد أن نخوض في المشاكل الأخرى مثل التشعب والتعيينات والمختبرات والأستاذ المتخصص والمشرف والاذنه الخ معروفة لديكم ولدي مذكرة من الاتحاد العام يمكن مناقشتها في نهاية اللقاء، ولكن أريد أن أطرح سؤال على دائرة شؤون اللاجئين في منظمه التحرير والوكالة: ما مدى امكانيه التعاون في تطبيق المنهاج الفلسطيني ليس في فلسطين فقط وإنما في الشتات حتى نبدأ نبني هوية فلسطينية واحده موحده؟ نحن نناضل في صناعه منهاج فلسطيني جيد ومنظمه التحرير ولايتها على كل الفلسطينيين، مبادرة من هذا الشكل وغيرها من المبادرات لا يمكن أن تتم إلا من خلال الدعوة إلى مؤتمر. هناك العديد من المشاكل في القطاع الحكومي والخاص ورياض الأطفال ومحو الاميه وتعليم الكبار الخ وأيضا جوده التعليم في الجامعات هناك العديد من المشاكل تحتاج إلى العديد من المحاضرات ولا تتم حل هذه المشكلات إلا من خلال الدعوة إلى مؤتمر تعليمي عام يضع ويصوغ استراتيجيه وطنيه جديدة للتعليم الإلزامي والعام والعالي وما دون ذلك. شكرا جزيلا وأسف على الاطاله.

- سعيد:- شكرا للأستاذ عدنان الذي أثار سؤال أو تحدي وضعه أمام الدكتور مهندس بيدس أن موازنة وكالة الغوث للتعليم اقل من موازونات التعليم في الدول المضيفة، ونطالب وكالة الغوث بتقديم خدمه لا تقل في الجودة والمستوى عن الخدمة التي تقدمها الدول المضيفة.

- دكتور مهند بيدس تفضل

- د. مهند¹- الحماس للأستاذ (عدنان) وهو يتكلم أعطاني طاقه وشحنات لكن أرجو أن يتسع صدر الباحث وصدركم لبعض الأمور، وكلي ثقة بان ما طرحه الأستاذ الكريم هدفه المصلحة العامة، ولكن في بعض الأحيان قد تغفل عن رؤية بعض الأمور، وجودي في داخل المؤسسة قد يعطي الفرصة أكثر لإلقاء الضوء على الوضع، أهم انجاز اعتبره والبحث لم يتطرق له أن وكاله الغوث قد جعلت اللاجئ الفلسطيني في مخيمات لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وغزه يتكلم نفس اللغة، حافظت وكاله الغوث على الهوية من خلال البرامج التي قدمتها. لن أتطرق إلى الجوانب السياسية لكن وكاله الغوث عندما أدخلت برنامج التعليم في بداية الخمسينات كان ضمن اتفاقيه بين الدول المضيفة واليونيسكو، وكان مطلبهم أن يدخلوا المقررات الدراسية أو إدخال التعليم. المقررات الدراسية ملتزمين بتطبيق مقررات الدول المضيفة، فوكالة الغوث لا تملك الحق أن تدرس

¹ خطة الأونروا للنهوض بالعملية التعليمية

كشفت الاختبارات الدولية والاختبارات الوطنية التي أجرتها وزارة التربية والتعليم العالي والاختبارات التي أجرتها وكالة الغوث الدولية عن تدهور خطير في مستويات التحصيل لدى طلبة المدارس في كافة القطاعات الحكومية ووكالة الغوث والخاصة. ولا يخفى على أحد أثر الممارسات الإسرائيلية خلال الأعوام السابقة من إقامة الحواجز العسكرية والاختناجات والإغلاقات إضافة إلى تعرض الطلبة لأزمات نفسية حادة وارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر، كل هذا ألقى بظلاله الثقيلة على التحصيل المدرسي للطلبة وبشكل خاص على مجتمع اللاجئين الذين كانوا أكثر عرضة من غيرهم لهذه المؤثرات، وانطلاقاً من حرص وكالة الغوث الدولية وبرنامجها التعليمي على تقديم الخدمة المميزة لأبناء اللاجئين الفلسطينية فقد تم إعداد خطة للنهوض بالعملية التعليمية والتي تركز على الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى لوكالة الغوث والخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم العالي. وتشمل خطة النهوض أربعة محاور رئيسية هي :-

- 1 - نوعية التعليم / تحصيل الطلبة من خلال تقديم برنامج تعليم مساند ينفذه كادر إضافي وتحليل المقررات الدراسية ووضع الاختبارات الشخصية والتحصيلية وإجراء اختبارات محايدة لمواكبة تطور تحصيل الطلبة.
- 2 - تطوير الإدارات المدرسية من خلال رفع درجاتهم وإكسابهم المهارات القيادية اللازمة لإحداث التغيير.
- 3 - الشراكة مع المجتمع المحلي وتطوير العلاقة التكاملية بين المدرسة وبين جميع المؤسسات الفاعلة ضمن المجتمع المحلي.

4 - رعاية شؤون الطلبة من خلال تقديم الدعم النفسي لهم وزيادة الأنشطة المدرسية والتصدي لظاهرة العنف. إن خطة النهوض بالعملية التعليمية التعليمية تتربع على قمة أولويات عمل وكالة الغوث الدولية. ولضمان نجاحها، فإن وكالة الغوث عمدت إلى رصد الأموال اللازمة لنجاحها. لكن النجاح الحقيقي للنهوض بمستويات التعليم بشكل التحدي الذي يتطلب العمل الجماعي من قبل كافة الأطراف وتحمل مسؤولياتهم لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لابنائنا.

غير ما يدرس في الدول المضيفة، ويوجد اعتبارات أخرى أن طلابنا عندما يدرسون في مرحلة التعليم الإلزامي وعندما ينتقلون إلى مدارس أخرى يتوجب أن يكون هناك اعتراف بالخ. القضايا السياسية لا أريد أن أتطرق إليها، لكن أريد التطرق لقضية واحده أساسيه وأبدأ فيها. نعم التعليم متدني ولكن ليس في وكالة الغوث بل في الوطن في كافته قطاعاته، والتعليم في ازمه حقيقية وفي خطر ليس في وكالة الغوث فقط بل في كل القطاعات الخاصة والحكومية والوكالة، فعلى سبيل المثال: مدارس الوكالة في ميدان الأردن تعتبر الرائدة والمتفوقة في مجالات التحصيل في الاختبارات التي تجريها الدولة والاختبارات الدولية، وأيضا في سوريا وفي لبنان رغم الظروف الصعبة التي كان يعيشها أبناؤنا اللاجئين في مخيمات لبنان والحصار الموجود عندهم إلا أنهم ما زالوا متفوقون ويحاولون تحقيق انجازات مقارنة مع مدارس الوكالة ونظام التعليم في الوكالة. فإذن التعليم ليس متدني في الوكالة، التعليم متدني في الضفة الغربية وفي غزة وأقولها أمامكم: نحن أمام أزمة تعليمية خطيرة تتطلب انتفاضه. الاختبارات الوطنية التي أجرتها وزارة التربية والتعليم والاختبارات الدولية "التمس" والاختبار الذي اجري في وكالة الغوث وأجريناه من خلال جهة مستقلة هي مركز القياس والبحث التابع لوزارة التربية والتعليم أظهر التصنيف التالي: لا تزال المدارس الخاصة تحتل أولى الدرجات ومدارس الوكالة في المستوى الثاني ومدارس الحكومة في المركز الثالث، وهذه الاختبارات لم تجريها وكالة الغوث بل هي اختبارات وطنيه ودوليه. لكن لن نتفاخر في هذه النتيجة لان مستوى الأداء في الثلاث قطاعات دون الخمسين، وهذه ظاهره أنا بعرف أن قضيه تعليم اللاجئين مهمة لنا كوجودنا بوكالة الغوث ووجودنا في المخيمات. لكن أيضا نحن لاجئون وفلسطينيون والتعليم في فلسطين يهمننا في نفس الدرجة مثل ما يهمننا تعليم اللاجئين. تعلمت في دراستي أن هناك ثلاثة أنواع من الكذب: ما يعرف بالكذبة العادية والكذبة البيضاء والإحصائيات التي تصنف ضمن أنواع الكذب، حيث من الممكن أن تعطينا أكثر من ظاهره وممكن تعكس الحقائق. فعلى سبيل المثال عندما نتطرق إلى الإحصائيات التي تتعامل مع ميزانية التعليم ضمن البرنامج العام أو الميزانية العامة واغفل كم يصرف ضمن ميزانيه المشاريع مثل هذه الاحصائيه قد تؤدي إلى صوره غير صحيحة. إذا أردت أن اعمل مقارنة بين ميدان الضفة الغربية وميدان الأردن، في ميدان الضفة الغربية توجد 94 مدرسه 93 مدرسه تعمل في نظام الفترة الواحدة. جميع مدارس الوكالة في المخيمات دون استثناء هي مدارس مبنية

بكامل طاقتها وبكامل مواصفاتها في المخيمات الـ 18 في الضفة الغربية دون استثناء. نتكلم عن العام 2009/2008 عملت جميع مدارس وكالة الغوث في نظام الفترة الواحدة ما عدا مدرسة إناث الحلزون بسبب رفض السلطات الاسرائيلية إعطاءنا التصريح. هذا الكلام معروف وموجود، جميع المدارس في المخيمات ابتداء من الفوار وانتهاء بجنين ومن مدارس المخيمات في الغور إلى مدارس مخيم دير عمار، هي مدارس مبنية من غرف صفية والغرف التخصصية الخمسة موجودة فيها. أفضل بنيه تحتية للتعليم موجودة في ميدان الضفة الغربية. في الأردن من 179/178 مدرسه عشر مدارس تعمل في نظام الفترة الواحدة و 168 تعمل في نظام الفترتين، ومع ذلك أداء الأردن التحصيلي أفضل من الأداء التحصيلي في الضفة الغربية، والسبب في ذلك أن الطالب الذي أنهى الصف التاسع في العام الدراسي 2009/2008 دخل المدرسة في العام الدراسي 2001/2000. وعلى مدى أول أربع إلى خمس سنوات عانى النظام التعليمي من تقطع التعليم واجتياحات واغلاقات ومنع تجول وحواجز في الضفة الغربية أثرت ورفعت من مستوى البطالة إلى مستويات عاليه جداً، وحسب نظام الإحصاء المركزي نسبة البطالة 19,8% وبين اللاجئين تصل إلى حوالي 27% واللاجئون في المخيمات هم الأكثر عرضة للبطالة، وبين قطاع الشباب التي أعمارهم بين 20-24 تقفز نسبة البطالة الى 30%. إن الفقر والبطالة يؤثران على مستوى التعليم وهذا الوضع القائم هو ليس وضع خاص باللاجئين بل هو وضع عام وانعكس هذا الوضع على مدارس السلطة. فبالتالي عندما ننظر أن لدينا سكرتير في المدرسة أو ليس عندي سكرتير ولما بنظر عندي معلم مفرغ أو ما في عندي معلم مفرغ أو كم الراتب هنا والراتب هناك لا أستطيع أن أقول أن هذا هو السبب الذي يجعل التباين موجود بالعكس. إذا أردت أن اعتبر هذه الإحصائيات أقول بالعكس إن هذه المدارس لا يوجد فيها سكرتير أو لا يوجد فيها معلم مفرغ رغم أنها تتعامل مع شريحة هي الأكثر عرضة للفقر والاجتياحات في المخيمات الموجودة وأدؤها أفضل، إذن أفضل أن لا يكون لدي سكرتير في المدرسة أو أفضل أن لا يكون عندي معلم متفرغ لأن أداء مدارس الوكالة أفضل من أداء مدارس الحكومة. لكن لا سمح الله لن أقول هذه الجملة لسبب واحد ورئيسي أن الجميع تحصيلنا متدني. ففي الوقت الذي كان يفخر فيه الشعب الفلسطيني بمستويات التعليم الموجودة، الآن صرنا نخجل منها. الآن نتكلم مع الجميع نذهب إلى أي مخيم فيقال لك "أنا لا أريد أن أكل بل فقط علمني، بدي التعليم". اللاجئ ما زال يصر على التعليم.

كيف تغير الوكالة برامجها؟ الوكالة لا تغير برامجها لوحدها ولا ميزانيات برامجها لوحدها، يوجد اجتماعات دورية مع الدول المضيفة وحكومات الدول المضيفة وعلى مختلف القطاعات من حكومات ومن مستويات وزارات التربية والتعليم ودائرة شؤون اللاجئين وحتى على مستوى جامعة الدول العربية، إذا أردت الحديث عن التعليم فكل سنة يوجد هناك اجتماع مع جامعة الدول العربية. إذا أردت أن أتطرق إلى التعليم في الضفة الغربية أقول ما يلي: برنامج التعليم في الضفة الغربية والميزانيات التي طرحت والكلفة التي طرحت تتباين وأكد تتباين، كلفة الطالب في سوريا تختلف عن كلفة الطالب في الضفة الغربية ومستوى المعيشة في لبنان يختلف عن مستوى المعيشة في الضفة الغربية، ويختلف عن مستوى المعيشة في غزة، وهذا يؤثر على الميزانيات. لكن وضعنا في الضفة الغربية أنا أؤيد ما قاله أستاذنا الباحث الكريم: نحن بحاجة لوقفة ومطالبة الجميع بتضافر الجهود من أجل رفع مستوى التعليم إلى المستوى الذي كنا نفاخر به. كل برنامج تعليم دائما كل سنة يتطلع إلى النمو والتطور، التحدي الأساسي أمامنا الآن ليس النمو والتطور بل هو كيف نعيد المستويات إلى ما كانت عليه قبل عام 2000 لان جميعنا يعلم أن المستويات انحدرت وتدهورت ومستوى التعليم تساقط. عدد الطلاب يتناقص ويختلف من ميدان إلى ميدان، احد الأسباب في الأردن إن عدد اللاجئين الذين يقطنون في المخيم والذين يبقون في داخل المخيم هم من الناس الكبار في العمر. وعندما يتخرج الشباب ويشغلون يسكنون خارج المخيم لتحسين مستوى حياتهم، كل إنسان حر في سلوكه الشخصي وحياته ولا تستطيع أن تقول لهم ابقوا في المخيم، ولكن بدرجه أساسيه الزيادة السكانية ونسبه التوالد للناس الموجودين داخل المخيمات هي اقل من الوضع الموجود عنا 2,4. الزيادة التي تحدث تحدث في الخارج. نسبة السكان اللاجئين الذين يسكنون في المخيمات هي اقل من 30% والباقي يسكنون في الخارج. ومدارس الوكالة مفتوحة لكل طالب لاجئ. مدراء المدارس لديهم تعليمات انه لا يجوز أن يقولوا للاجئ لا يوجد لك مقعد تعليمي. هذه مسؤولية لهذا نحن موجدين. الطلاب يتناقصوا في الضفة الغربية نعم يتناقصوا. التناقص وهمي. كيف؟ في الأردن يتناقصون بسبب الهجرة من داخل المخيمات إلى الخارج. أما في الضفة الغربية في تناقص. وزارة التربية والتعليم عندما أصدرت قرار بتمديد الفترة الزمنية لإدخال الطالب كان الطالب الذي ينطبق عليه أو يوصل عمره لست سنوات في 9/1 هو الذي يدخل المدرسة. أول قرار صدر أن الطالب الذي يوصل في 11/30 يكون عمره

ست سنوات معناه جعلونا في سنة من السنوات نأخذ مواليد سنة وثلاث اشهر. السنة التي وراها زاد ل 12/31 فاحدنا السنة التي وراها مواليد ثلاثة اشهر 13 شهر والسنة التي وراها مباشرة زائد أخذنا من مواليد حتى 1/31 فعلى مدى ثلاث سنوات متتالية أخذنا مواليد 11 11 13 شهر

- هذا أدى إلى أن تصل نسبة زيادة الطلاب في الوكالة في بعض الأحيان إلى 6%. الآن رجعنا كأنه للوضع الطبيعي وحصل تناقص لهذا السبب، في حواجز وفي اغلاقات ومشكلتنا الرئيسية في الحواجز وآثارها النفسية والاحتلال الذي يدمر البنية الاقتصادية ولا يمكن لبنية اقتصادية مدمرة أن تشهد نظام تعليمي متطور. وهذه قاعدة موجودة في كل العالم ونحن لسنا استثناء ما لم تكون جهودنا هي جهود فلسطينية بغض النظر أنا أنسى نفسي كمهند بيدس كوني أنا رئيس برنامج وكم راتبي وكم عدد ساعات العمل الخاصة بي أقول علي مسؤولية وأريد أن اشتغل سبعة أيام في الأسبوع بدلا من خمس أيام، وهذا ينطبق على الجميع. أنا أيضا خريج مدارس الوكالة وتلقيت خدمة الوكالة وبقول جيد إن الوكالة كانت موجودة لاني لا اعرف في الفترة التي وعيتها لو لم أكن أخذ طحين من الوكالة وما كنت أكل في مطعم الوكالة فترة الغداء ولم أدرس في الوكالة ما بعرف كيف كان عشنا. أكيد احدنا ما كان يموت من الجوع بل على الأقل كانت هادي احد القضايا الموجودة لدينا. ومن هذا المنطلق أريد القول ما يلي: إن وكالة الغوث على صعيد برنامج التعليم يحتل الأولوية الأولى. يتميز برنامج التعليم وأرجو مع الاحترام لجميع العاملين وخاصة المعلمين ومديري المدارس مع احترامي الشخصي والكبير لهم أرجو أن لا يساء فهمي، الخدمة التي تقدم في برنامج التعليم تقدم من خلال الإنسان "المعلم هو الخدمة"، بينما في برنامج الصحة أو في برنامج الشؤون تقدم الخدمة من خلال موظف وأيضا من خلال أمور عينية ومادية، ومن هنا تركيبة الميزانيات تختلف، لذلك نجد أن العدد الأكبر من العاملين هم في برنامج التربية والتعليم لأنهم هم أنفسهم الخدمة، المعلم الذي يقف في الصف وتجد في برنامج التعليم ان 90% من ميزانيته التشغيلية هي رواتب وفي بعض الأحيان تفوق الـ 90% والباقي هي للأموار التشغيلية والمصاريف الجارية لميزانية التربية والتعليم. لكن، علينا مسؤولية اصدارات وكالة الغوث التي أجريناها في العام 2008 في شهر خمسة أظهرت تدني في مستوى التحصيل لا يمكن الوقوف والسكوت عليه. كانت في سلسلة من الإجراءات نسميها الإجراءات الاستشفائية، لكن الآن في عندي برنامج

أو خطة وضعتها وكالة الغوث ونحن في إطار الاستشارة والمناقشة وطرحها وبدأنا في مجموعة من اللقاءات وهذا اللقاء هو احد هذه اللقاءات وموجود لدي نسخ أوزعها عليكم الآن، ولدينا لقاءات مع المخيمات وسوف تصدر في الجريدة لكن في الأساس الخطة تعتمد على ما يلي:

- خطة التطوير الإداري التي تطرق لها الباحث وفقاً لخطاب كارن أبو زيد 2007 هي خطة تعنى بالهيكلية التنظيمية لوكالة الغوث، واهم شيء فيها أنها تعتمد اللامركزية بمعنى آخر للميدان فيصبح عنده حرية اخذ القرارات بدل أن تكون تابعة للقرار في عمان وهذه على الأقل تصب لمصلحة التعليم في الميدان في الضفة الغربية.

- الخطة التي عنوانها "تحو مستقبل أكثر إشراقاً للفلسطينيين - النهوض بالتعليم" تتبنى أربع مناطق إستراتيجية، وسوف يبدأ العمل فيها على ارض الواقع في 7/27 ضمن برامج التدريب التي ستطلق مع مديري المدارس وتستمر، ورصدت لها الميزانيات الكاملة. وقد رفضنا في دائرة التربية والتعليم أن تكون الخطة الاستشفائية أو ما نقوم به خطة توضع كمشروع بديل نقدمه لدولة مانحة تعطينا مليونين أو ثلاثة أو أربعة ملايين دولار وتكون مدته سنتين وبعدها ينتهي المشروع. لا نتكلم عن تحصيل، التحصيل أنا أستطيع أن ارفع نسبة التحصيل وكل الناس الذين يعملون في التعليم يعرفون، أنا أستطيع أن ارفع التحصيل 15% بمجرد أن أدرب الطلاب على نوعية الاسئلة وليس على المحتوى دون أن أدرسهم شيء جديد. الطالب إذا تدرّب على نوعية الاسئلة نرفع تحصيله 15%. أنا لست معنياً بتحصيل الطالب، أنا معني بالطفل الفلسطيني أن ينمو النمو السوي وان يأخذ كامل حقوقه مثل أي طفل آخر، والطفل اللاجئ الموجود في المخيم هو ليس اقل حقاً من أي طفل آخر في العالم. فضمن هذا الإطار لدينا أربعة مجالات عمل إستراتيجية أساسية، المجال الأول في نوعية التعليم ضمن نوعية التعليم سوف يعمل لدينا خلال العام القادم 160 معلم 80 معلم رياضيات و 80 معلم لغة عربية، هؤلاء إضافية على المعلمين العاديين وإضافة إلى 300 معلم يعملون ويمكن وضع ما يعرف بـ "الأوفر تايم" أو الدفع مقابل زيادة العمل ليوم السبت. بالتعاون مع اتحاد العاملين في وكالة الغوث تم الاتفاق على أن مدارس الوكالة تعمل خمسة أيام من الأحد وحتى الخميس، ويوم السبت نعمل مع بعضنا البعض بكل تعاون بحيث تكون مدارس وكالة الغوث مفتوحة، وهي إجراء التعليم العلاجي فيها 160 معلم زائد 300 معلم ندفع لهم "أوفر تايم" إضافة إلى مرشدين سوف يعملوا في المدارس وأي

شخص يتطوع من المجتمع المحلي لان هذه الخطة أساسا تعتمد على المجتمع المحلي ومشاركة المجتمع المحلي أيضا، وأي معلم أو معلمة يرغب أيضا في التطوع ضمن رغبته هو لا نعارض. الحمد لله أمس كان لنا لقاء مع إخواننا في الاتحاد والنقاش مفتوح ونناقش الأمور بكل صدر مفتوح وهدفنا المصلحة العامة وفي النهاية أن يستفيد الطالب. هذا ما يعرف بالتعليم المساند، أيضا كجزء من المجال الاستراتيجي الأول هو نوعية التعليم لدينا التطور المهني. رصدت ميزانيات لتدريب المعلمين وخاصة معلمي اللغة العربية والرياضيات لكي يتعاملوا مع الطلبة. طلاب فلسطين ليسوا أغبياء ولا ينقصهم القدرات العقلية لكن هم عبارة عن طلاب تعلمهم تقطع، ويعيشون في ظروف نفسية صعبة جدا ويعيشون في فقر يصل إلى مرحلة الفقر المدقع. هؤلاء الأطفال بحاجة إلى دعم يكون من خلال أن نتعاون في طريقة التدريس تختلف عن الطفل العادي، ولدينا برامج تدريب للمعلمين لتعويض الطلاب والتعاون مع الطلاب. لدينا اختبارات مراقبة التحصيل وهي ليست اختبارات من وكالة الغوث، تجرى الاختبارات السنوية إنما سنة من رئاسة الوكالة وسنة من جهة خارجية في الضفة الغربية لكي نقيس مدى التقدم. المجال الاستراتيجي التالي والذي سنعمل عليه هو الإدارة المدرسية حيث نعمل على تطوير الإدارة المدرسية بحيث يصبح مدير المدرسة مدرب ومؤهل، ولما تكلمت عن 7/27 هو بداية برامج التدريب للمديرين. مدير المدرسة الآن ننظر إليه وترقيته ووضع كقائد في مستوى درجة 15 بحيث يصبح مسئولا عن المدرسة ويزود بالإمكانيات اللازمة، ويأخذ القرار. وسنتعامل مع مديري المدارس ونأخذ بأيدهم وندريبهم وهناك خطط ستوضع والتدريب سيتناول ثلاثة محاور أساسية تحصيل الطلاب والتعامل مع المجتمع المحلي والصحة النفسية للطلاب وهذه هي أولويات نركز عليها في برامج التعليم في مدارسنا في العام الدراسي القادم. لدينا ما يعرف بالمراجعات النوعية ستكون موجودة كل ثلاث سنوات وكل مدرسة يكون لها مراجعة نوعية بمختلف جوانبها، أيضا المجتمع المحلي في استراتيجيات تعاون واستقطاب المجتمع المحلي. المجتمع المحلي هو شريك رئيسي، وأيضا في مجال الصحة النفسية وبرنامج الإرشاد النفسي وكل هذه البرامج التي نتكلم عنها هي لا تتبع لبرنامج مشاريع أو ما يعرف بـ "الايمرجنسي" أي طوارئ بل هي برامج دخلت ضمن موازنة الوكالة العامة الرئيسة.

- احد القضايا التي سنشتغل عليها وبدأنا نشتغل عليها بشكل أولي لكن الآن تبينت إلينا النتيجة 20-25% من طلابنا ليس الطلاب اللاجئين فقط بل الطلاب الفلسطينيين وينطبق على الطلاب العرب حيث يعانون من ظاهرة تعرف "بالديسنيكسيا" وهي ليست مرضا، إنما تنتج من طبيعة اللغة العربية وطبيعة مقاطعها وحروفها وأصواتها فتمنع وتعيق عملية التعلم لدى الطالب. بدأنا بمشروع طبقناه في مدارس الجزون، وتبين انه عند تطبيق المداخلة دون زيادة تعليم فقد تحسن أداء الطلاب من مستوى 30% -60% خلال شهرين أو ثلاثة. هم الطلاب وطبيعة اللغة تفرض نفسها. إذا أردتم أوضحها، أوضح لكم إياها: قد تجد الطالب يعرف الأحرف لكن طريقة كتابة الحرف وتشبيكه بالحرف الآخر، اللغة العربية بنشلبك، الحروف الانجليزي يكتبوها مفرق، الطالب عندما تتشابك الحروف يطلع إلى الكلمة يستطيع معرفة الحرف ولا يستطيع أن يقرأها ككلمة أو يستطيع ان يرى الحروف والكلمات ولكن لا يستطيع أن يراها كجملة لطبيعة اللغة. هي ليست مرضا إنما هي عبارة عن طبيعة اللغة تفرض نوع من الضغط على الطالب بتعلمه، بمعنى آخر نجتهد ونحاول أن نظهر بالتعليم ولكن نقولها بشكل واضح ورئيس، واختتم ما لم نضافر جهودنا سواء الموجودون في هذه الغرفة أو الموجودون في الخارج ونقوم بمسؤولياتنا حيث أن التعليم بحاجة إلى وقفة جماعية، وعندما أقول عن التعليم في برنامج وكالة الغوث اعني التعليم في برنامج وكالة الغوث هم العاملون في وكالة الغوث وهم العاملون الفلسطينيون بشكل أساسي، وهم العنصر الرئيس، ووكالة الغوث بالنسبة لي هي مؤسسة إنسانية أكلت فيها ولبستني والحمد لله وان شاء الله نعود إلى بلادنا ونرى وكالة الغوث قد انتهت ضمن السياق الذي تكلمت عنه بحق العودة ورجوعنا إلى بلادنا وأخذ كامل مستحقاتنا. فأنا كفلسطيني وكلاجئ أخشى ما أخشاه على وكالة الغوث من تصفيتها قبل إتمام تحقيق حق العودة. وبالتالي هذه العلاقة التي تكلم عنها الباحث أنا معها حيث أن وكالة الغوث مطالب بدعمها، ومن يطلع على الهجوم الذي يشن على الوكالة ومحاولات تصفيتها من الجهات الخارجية يدرك لماذا وكالة الغوث موضوعه الآن وفي هذه المرحلة تحت المجهر. سأوزع عليكم الخطة الاستشفائية ولدي نسخ منها وهي باللغة العربية. وسوف نعقد العديد من اللقاءات على مستوى المخيمات خلال أول أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع في شهر تموز، وستتطلق مجموعات ويكون لنا لقاءات مع اللجان الشعبية والفعاليات وأولياء الأمور في

كافة مخيمات الضفة الغربية للنقاش في ماذا سنعمل في العام القادم، سنحاول وربنا يوفقنا ويوفق الجميع وشكراً لكم.

حوار ونقاش:

-سعيد:- شكراً للدكتور مهندس، وبالتأكيد فإن الدكتور قد وفرّ علينا جهداً كبيراً وأجاب على العديد من الاسئلة ولكن أيضاً هناك العديد من الاسئلة لدى الإخوة والأخوات، وبالتالي نحن نرغب في سماع آرائكم وتعقيباتكم وملاحظاتكم وأسئلتكم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهدف من هذه الورشة هو الخروج بتوصيات لتحسين جودة خدمة التعليم، وبالتالي أرجو أن لا نبتعد كثيراً عن هذا الهامش الأساسي، لو أخذنا في هذا الاتجاه .. من يحب أن يشارك؟... تفضلي

-الدكتورة. لورد حبش (وزارة التخطيط):- معروف أن الوكالة تعاني من عجز في ميزانيتها، والعجز هذه السنة وصل لـ 39 مليون، هل هذا سيؤثر على التعليم لأنه الميزانية الأكبر من مجموع ميزانية الصندوق العام، هل سوف يؤثر على الكواليتي (الجودة) أم الكوانتيتي (الكم) أم لديكم خطة بديلة؟

-سعيد:- نريد إعطاء عدة أسئلة، الأخ عمر عساف تفضل.

-عمر عساف:- ما طرح بالحقيقة يثير جملة من التساؤلات وجملة من الأمور الواضحة، يعني ولا بحال من الأحوال نتكلم عن الوكالة كمؤسسة مفصولة عن المجتمع الدولي، لأن الوكالة كبنية ما تقوم به أو تقلب خدماتها هو جزء من مشروع أوسع منها، وتأسيس الوكالة أصلاً هو جزء من مشروع استهداف اللاجئين واستهداف القضية الفلسطينية، يعني أظن بات ذلك من حقائق التاريخ وليس عليها خلاف. إن اللاجئين الفلسطينيين استنتوا من إشراف المفوضية العامة للأمم المتحدة للاجئين والتي أعادت حوالي سبعين مليون لاجئ في العالم خلال الستين سنة الماضية. وشكلت لهم وكالة خاصة فيهم عنوانها إغاثة وتشغيل وليس العودة، يعني ليس العمل مؤقتاً لإعادتهم إلى بلادهم، وبالتالي هذه المسألة لازم تكون واضحة. بالنسبة لموضوع أزمة التعليم العامة، أظن أن احد جوانبها والتي يجب التوقف

عندها وإذا ليس الآن فمن الممكن في وقت لاحق، هي اختلاط السياسة بالتعليم، اختلاط السياسة بالتعليم يعني بشكل أو بآخر دخول السياسة والفئوية على خط التعليم، طبعاً أتكلم هنا بالإطار العام والكلام عن أزمة التعليم بالحكومة والجامعات وفي كل مكان. في الحديث عن كلفة التعليم ومستويات المعيشة الذي تكلم عنه الدكتور مهند، لا ادري مدى دقة المسألة هذه بالمعنى التالي، أظن أن كلفة مستوى المعيشة في الأردن مقارنة مع الضفة اقل من الضفة، وأظن أن غزوة اقل من الضفة، في الوقت الذي تعطينا الأرقام أن كلفة التعليم في غزة وفي الأردن أعلى من ما هي في الضفة، يعني هذه عملياً تتناقض مع المنطلق الأساسي.

د. مهند بيدس: - نعم بوضوحها

عمر عساف: - ماشي الحال، حبذا لو تتوضح، فقط نقطتين بسرعة، أنا في رأيي التركيز هو كيف نستخدم التعليم، كيف نستخدم التعليم يعني لا يمكن القول ولا بحال من الأحوال انه إذا علمنا اللاجئين سيبحثون عن وظائف في الخارج، وبالتالي دعهم بدون تعليم، أي مسألة في الدنيا لها استخدامات، كيف نستخدم التعليم، ممكن استخدم التعليم لمزيد من تمسك اللاجئين بحقهم في البقاء في وطنهم والعودة إلى أرضهم، وبالتالي هذه المسألة بحاجة إلى تقييم.

النقطة الأخيرة هي ما طرحه الدكتور مهند حول طبيعة اللغة، لا ادري مدى صحة هذا الاستنتاج الذي وصلت له بحاجة...

الأستاذ مهند: - هذا استنتاج!

الأستاذ عمر: - نعم نعم

هذا الاستنتاج الذي وصلت له كم بحاجة إلى أبحاث ودراسات حتى تطلق الحكم أن طبيعة اللغة تشكل احد عناصر إذا جاز أن نسميها صعوبة التعليم عند الأطفال، لان هذه اللغة ليست بنت اليوم، هي بنت على الأقل 1500 سنة، يعني عندما كتبت والى آخره وبالتالي حملت فيما حملت حضارة تقدمت على كل حضارات الأمم وبالتالي.

-مهند بيدس:- أنا لا انتقد اللغة العربية، بالعكس هي ميزة للغة العربية

الأستاذ عمر -لا أنا على طبيعة اللغة، أنت لبستها بشكل أو بآخر بقصد أو بدون قصد
لطبيعة اللغة كأنها بتقول...

-الأستاذ مهند:- حاضر أوضح لك الصورة
-حبذا، يعني استنتاجك هذا بحاجة لدراسات أوسع قبل أن نطلقه أو نعممه. شكراً

- د. مهند: ولا يهمك

-سعيد:- الأخ أبو المنذر

الأخ عبد المنعم حمدان: صباح الخير للجميع .. شكرا لدائرة شؤون اللاجئين على هذه الورشة الطيبة، وشكرا للأخوين المتحدثين على هذا الجهد الطيب. أرجو توضيح نقطة خاصة أن الإعلام هذه الأيام يتحدث كثيرا عن تخفيضات في مستوى التعليم، الصرف على التعليم، في مخططات في الوكالة احتمال أن تمس التعليم العالي والمعاهد المتوسطة والكليات إلى آخره، يعني بالتأكيد انتم على إطلاع بكل هذه الملاحظات، وفي اعتقادي أنها تاركة اثر سيء وسلبي في اللجان الشعبية في المخيمات ولدى اللاجئين، وفي تخوف كبير جدا حتى على مستوى ما يمس الوكالة بشكل عام، لكن بوجودك أنت هنا حبذا لو توضح هذه النقاط بشكل جلي حتى الإخوان ينقلوها للمخيمات.

-سعيد سلامة: شكرا لك، ممكن نجيب عن الأسئلة التي طرحت ونكمل، نعطي إجابات
وبعدها نعمل جولة أخرى، طيب

- د. مهند:- بالنسبة للعجز المالي لا ننكر انه كان في تصريح للمفوض العام يتحدث فيه انه يوجد عجز مالي، لكن أريد التكلم عن برنامج التعليم في الضفة الغربية خاصة التخطيط

الذي وضعناه والخطة التي وضعت "خطة الميدان" وطبقت أدت في النهاية إلى المبلغ الذي رصد للتعليم في الضفة الغربية للعام الدراسي 2010/2009 - لأننا نشغل على ميزانية سنتين - هي أكثر من السنة الماضية، بمعنى آخر جميع الوظائف الشاغرة سوف تعبأ، يعني صحيح تكلمت عن قضايا خارجية لكن أيضا كنت احمل إدارة الوكالة في بعض الجوانب التي كان لدينا تقصير فيها ليس تقصير بمعنى إهمال، إنما لما يكون يشتغل في برنامج التعليم من ضمن 2000 معلم عندي 250 وظيفة شاغرة أعين عليها بنظام المياومة ويلحقهم أيضا 150 معلم أو معلمة في أي يوم ممكن يغيبوا إما إجازة مرضية أو إجازة عارضة أو إجازة ولادة أو إجازة سفر أو إجازة دراسة. أنا أشتغل ضمن قوة تشغيلية 20% على مياومة وهذا يؤثر أيضا على مستوى التحصيل. فالآن ما أتكلم عنه أن ميزانية التعليم للأعوام القادمة بالنسبة لنا هي أكثر مما أخذناهم بالسابق بحيث تشمل جميع ما كنا ننفذه في العام الماضي يضاف إليه تعيين الوظائف الشاغرة جميعها. وضع للمعلمين 300 معلم يشتغلون على نظام (الافر تايم) على مدى السنة كل يوم سبت بالإضافة إلى تغيير للمديرية بحيث تصرف مصاريف الإنتاج والوسائل التعليمية أو المواد الخاصة بالتعليم المساند، كل هذه القضايا أخذت، وبالتالي بالنسبة للتعليم لم أتأثر بالعجز بالعكس كان التخطيط الجيد سبب أن اخذ أموال زيادة، والتخطيط لا أدعيه أنا كمهند لان الخطة وضعت بمشاركة جميع الأطراف يعني معلمين ومديري مدارس ومشرفين وجميع الناس شاركوا وكانت الخطة فيها مشاركة.

بالنسبة للكلفة كيف في الأردن ومستوى المعيشة، إخواننا في الاتحاد يعرفون أن سلم الرواتب تقريبا في الأردن قريب من سلم الرواتب في الضفة الغربية، وبالتالي لما نتكلم عن الكلفة بالأساس من ميزانية التعليم تذهب للرواتب فتجد في الأردن يأخذون رواتب رغم انه المستوى المعيشي متدني. الكلفة لا تحسب في الوكالة بشكل الكلفة وطبيعتها. أي نتاج يطلع يطلع نتاج لوضع أو شيء موجود، يعني لم تحسب بالبداية انه كم اللاجئ يجب ان يكلف وبالتالي أوزع الميزانيات. يقال بالشكل التالي: أنا بدرس من الأول للتاسع وأريد ان أشعب الصفوف على الخمسين، فكم يأتيني طلاب كل ما يصير خمسين بشعب، كم المعلم نصابه تقريبا نفس النصاب المالي، كم من معلمين يلزم هنا، وهذه تشكل في الأساس 90% من ميزانية التعليم. يطلع في سوريا فرضا عدد المعلمين أو راتب المعلم اقل بينما كم عدد ساعات الميدان. الأردن وسوريا ولبنان تقريبا مساوي للضفة الغربية وغزة صح هم 45%

و 55% للضفة وغزة ولكم من ناحية عدد مدارس وعدد طلاب ف يعني ما في هكذا حاسبة تبدو كأنها كم الطالب يكلف فهي نتاج وليست هي الأساس في الحاسبة.

ما تكلمت فيه عن اللغة العربية اعتر باللغة العربية ولا اقصد الإهانة لها، إنما بالعكس أقول يمكن التعليم تغير، المعلم كان في السابق يبدأ من الحرف إلى الكل "راس روس" الآن نذهب إلى الجزئية إلى أي مدى فعاليتها الخ، لكن ما أقوله ليس استنتاج مني إنما هناك ما يعرف "بالديسينيكسيا" وهي من مظاهر صعوبات التعلم التي تواجه الأطفال وهي موجودة عالمياً، ويقدر في أي بلد من البلدان في أي لغة من اللغات انه تقريبا 20% من الأطفال يعانون من صعوبات التعلم تنتج عن عدم القدرة على الربط بين مقاطع الأحرف وكيفية تشكيل الكلمات منها. طبيعة اللغة العربية تعطي صعوبة إضافية لأننا كلنا نعرف اللغة العربية وهي لغة قوية جدا وهي لغة فيها الأحرف الحلقية وفيها طبيعة الكتابة وتضعنا أمام تحدي، وأنا لا أقصد انه طلاب فلسطين عندهم مرض، أقول ما يلي: نسعى إلى إيجاد جميع السبل التي تساعد الطلاب لتعلم أفضل حتى لو تطلعننا إلى صعوبة تعلم ناتجة عن اللغة سنواجهها، فالهدف هو ليس نقص في الطلاب أو نقص في المنهاج بقدر ما هي محاولة للاستثمار لمساعدة الطلاب الذين يرغبون بالتعلم.

- احمد حنون: كم نسبة الطلاب الذين يعانون؟

- مهند بيدس: أنا لست متخصص في هذا المجال، وهي بحاجة إلى أناس متخصصون (Speech Therapy). أنا أشتغل مع دكتورة متخصصة وتحمل شهادة الدكتوراه في نفس التخصص وعملت في الجلزون واشتغلت مع المدارس ومع جميع المخيمات، وإخوانا في المخيمات يعرفونها واشتغلت خلال مراكز المرأة وهي الدكتورة "زفتلانا".

حاليا ذهبنا الى الجلزون وعملنا فيها. ويجب في البداية أن تقيس وتعمل اختبارات وتحصي كم طالب، الآن ما جربناه في الجلزون نجاحه يقود لما يلي: توصية لكل المدارس في الضفة الغربية لأنه سيؤدي لان يكون عامل مساعد في رفع التحصيل، هذه الفكرة الأساسية منها.

بالنسبة للتعليم العالي: التعليم في الوكالة على مدى السنوات الماضية هو تعليم كان يتجاوب مع الأزمات. إذا ذهبت سابقاً إلى برامج التعليم أو أي برنامج في الوكالة خلال سنتين عام

وطلبت خطة العمل الخاصة بالبرنامج في ميدانك لن تجدها. لأول مرة في خطط عمل وخطط العمل لا تستند إلى الأنشطة التي نريد أن نعملها، أنا ممكن أقول قمت بـ 20 دورة للمعلمين فتسألني يعطيك العافية ماذا استفاد المعلمين؟ ما نعرف. الآن الخطة بتقول بالشكل التالي: خطة نتائج بمعايير أداء.

أنا عندما أريد أن أحاسب أي موظف رئيس برنامج أو أسأل مدير مدرسة أو أسأل معلم أو مشرف لن أسأله ماذا عملت؟ ماذا تحقق من هذا النتاج ، ومسؤوليتك تحقيق هذا النتاج، وهذا يتطلب مراجعة سريعة. حق اللاجئ أن يتلقى تعليم مهني وتعليم عالي، وواجب علينا أن نحافظ عليه. على مدى السنوات الماضية، الوضع الحالي في مراكز التدريب المهني بتقول بالشكل التالي: كل لاجئ أو كل طالب الآن في المعهد يكلف المعهد أكثر من 4 آلاف دولار سنويا. لدينا 2000 طالب يدرسون في المعاهد في الضفة الغربية، الكلفة للمعاهد أكثر من 8 مليون. الكلفة في زيادة مستمرة كل سنة لدينا 2% زيادة رواتب "الزيادة سنوية". ممكن يتغير سلم الرواتب والأسعار تطلع بمعنى آخر ستصبح في خلال العام 2012 كلفة الطالب اللاجئ في المعاهد تصل 5 آلاف دولار سنويا.

هل يا ترى ونعطي بعثات، يسألونني لماذا تشغل المراكز، خذ الطالب اللاجئ وعلمه في جامعة وليس في كلية وليس دبلوم. خذه على الجامعة وادفع له قسط الجامعة واشتري له الكتب وأعطيه "بوكيت مني" مصروف جيب كل شهر 100 دولار لا يكلف 2500 دولار، وبدلاً من أن تدرسه دبلوم سنتين تدرسه أربع سنوات بكلفه اقل والجامعات موجودة. إذا ذهبت لهذا التوجه أكون قد ساهمت في إغلاق مؤسسات من مؤسسات وكالة الغوث، وأنا لست معنياً في هذا الأمر، وأستقبل قبل أن أغلق مدرسة فيها 70 ولد. عندي مدرسة في بيت صفافا تشغل تحت الجامع بثلاث غرف مجمعة، أستقبل قبل أن أغلقها، هذا رقم واحد. رقم اثنين: لماذا أسجل على اللاجئ أنني أصرف عليه أكثر من 4 و 5 آلاف دولار في السنة وهو التعليم الذي يتلقاه ويتخرج بنفس المقررات يزيد من نسبة البطالة العالية جدا. نحن نقول أن نسبة التوظيف لدينا 81% من خريجي المعاهد، لكن بقول بشكل آخر أن نصف خريجي معاهد قلنديا يشتغلون في الشرطة، وأسجله أمام الدول المانحة انه يشتغل، لكن في النهاية هذا محسوب علينا انه يشتغل وأصرف عليه فلوس. إذن هناك حاجة ملحة للحفاظ على هذه المؤسسات.

يوم السبت الماضي خرجنا من الطيرة 17 طالبة دبلوم تمريض سنتين، وقبل 3-4 سنوات كان يتقدم للتمريض 80 طلب وفتح شعبتين، الشعبة يكون فيها 22 و 23 ونخرج (45-46)، وعندما سألت لماذا يتناقص العدد؟ ومن يشغلهم والبلد مليئة بكالوريوس؟ الجواب كان يشغلهم في المستشفيات وعند الأطباء براتب اقل لأنهن يحملن دبلوم. أنا لا أريد أن أخرج لاجئ كأيدي عاملة رخيصة، متأسف لا أستطيع أن أفعلها. وإذا استمرت البرامج بهذا الشكل ستصل في يوم أن تعلن عن دبلوم التمريض ولا احد يتقدم فتغلقه، فتعلن عن دبلوم إدارة الأعمال وتغلقه، وتعلن عن كلية العلوم التربوية... الآن عندي كلية علوم تربوية تخرج كل سنة إناث وذكور معلمين مرحلة، إناث وذكور معلمين لغة عربية، مجموعة ذكور علوم، مجموعة ذكور رياضيات ويتبدل العلوم والرياضيات، وتعلن وزارة التربية والتعليم عن حاجتها لمعلمين يتقدم لهم 48 ألف طلب من ضمنهم أكثر من 35 ألف طلب، أنا أخرج 100 شخص عربي ومرحلة كيف يتنافسون مع 35 و 40 ألف. فمن حق اللاجئ أن يتعلم، أنا أريد أن أغير، إنجليزي لا أجد، رياضيات، علوم. الآن المبادئ تقول بالشكل التالي: طلعت إشاعات كثيرة كانت عبارة عن أفكار تناقش في جلسة بداخل إدارة التعليم من أجل الخروج بعدها للنطاق الأوسع والخروج للمخيمات ووضعهم بصورة الأزيمة والحلول المقترحة لها.

المبدئين الأساسيين يقولان كما يلي:

☞ عدد الطلبة المستفيدين من التعليم العالي لن يقل سيبقى أو يزداد

☞ لن يتم الاستغناء عن أي موظف.

هذان مبدءان أساسيان وخطين حمر.

لكن في تحدي، أنا أقول بالشكل التالي وطرحتها على مجموعة من إخوانا في اللجان الشعبية في المخيمات وأطرحها الآن أمامكم على الطاولة، اختاروا ماذا تريدون، أنا علي أن أشتغل وتستطيع أن تقول لي لا تفعل أي شيء وابق على الوضع كما هو. لكن تحملوا المسؤولية، دوري أن اصرخ وأقول لكم بعد سنتين أو ثلاثة، التعليم العالي سيغلق لعدم مجيء الطلبة إلينا، والطالب الذي يتخرج لا يجد عملاً. الآن استجابة لما ذكرته سأذكره بالشكل التالي:

التعليم العالي لن يغلق ولن تنقص الخدمة، إنما هناك حاجة إلى إعادة دراسته. يقيّم الآن التعليم العالي ليس بطريقة كم طالب علمت وكم لاجئ علمت؟ بل كم لاجئ علمته وجعلته

يشتغل؟ هذا هو التحدي، وبالتالي لازم نغير البرامج لدينا. لكن عندي 2000 طالب يدرسون في المراكز سوف يظل 2000 عندي والطلاب الذين ينامون ويأكلون ويشربون وسيظلون يأكلون ويشربون وينامون عندي، والتعليم المجاني سيبقى تعليم مجاني. هذه هي الفكرة.

- يعني تعليق سريع الطالب الذي يتعلم يصير أمامه فرصة أن ينافس الآخرين وان يجد عمل أما الطالب الذي لا يتعلم ستتفتي أمامه الفرص.

د. مهند- لذلك أنا قلت لك الخيار الثاني عدد اللاجئين بنفس المبلغ الذي أصرفه أنا أقول لك بالشكل التالي: بنفس المبلغ الذي نصرفه الآن 8 مليون و 300 ألف دولار بعلم فيه 2000 طالب قسم منهم يتعلمون بكالوريوس 600 وحوالي 1400 يتعلمون دبلوم، أنا بقدر اعلم 3000 لاجئ تعليم جامعي بمبلغ اقل، أسالك هذا السؤال: تريدني أن افعل هذا الكلام؟ إذا أجبتي بنعم أقول لك انتبه أنت تساهم بتصفية وكالة الغوث ومؤسسات وكالة الغوث، لأنه غداً من سيمعني أن أقول للحكومة خذوا الأولاد علموهم انتم وأنا أدفع لكم ولماذا أدير مدارسني؟ هذا هو المبدأ الأساسي فيها كأني أنا أتعاقد مع الجامعات درسوا اللاجئين وأنا أعطيكم مقابل ذلك، لذلك ما أقوله لكن هناك حاجة. في مداخلة بس قضية الصف العاشر وشعفاط.. وكالة الغوث في الضفة الغربية حتى الآن مفروض أن تدرس الصف العاشر، الميزانيات لا تسمح، في شعفاط لا يزال تدريس الصف العاشر موجود ولن أغلقه وفتح الصف العاشر في شعفاط لسبب انه الطالب ابن المخيم في شعفاط عندما ينهي الصف التاسع في محل المحل عندهم عناتا ولكن يكون عمره 15 سنة وإذا ذهب إلى عناتا ويصبح عمره 16 سنة ويقدم لهوية القدس فان وزارة الداخلية أو مكتب الداخلية ستقول: أنت درست في الضفة الغربية ولا إمكانية لمنحك هوية القدس، فكان هذا يؤدي أن يذهب يشتغل في محني يهودا أو في شارع يافا ويترك المدرسة ويأخذ الهوية وإذا درس في عناتا لا يأخذ هوية، فنحن أدخلنا الصف العاشر وهذا كان للذكور والإناث كي نحافظ عليه حتى الطالب لما يتخرج من المدرسة يستطيع أن يذهب بعدها إلى مكتب الداخلية ويأخذ هوية القدس ونحافظ بذلك على الهوية المقدسية. هذا كان صراع سياسي دخلناه والصف العاشر موجود في وكالة الغوث وضمن الميزانية العامة ومستمر العمل فيه لثلاث شعب في مدرسة الإناث وشعبتين في مدرسة الأولاد ولن نغلقه.

-سعيد:- نستكمل الأسئلة، لو سمحت (احد الحضور يرفع يده يريد التحدث)، عرّف على نفسك.

محمد صبح هماش(مخيم الدهيشة): لم تذكر وأحد الأسباب هي الازدحام في الصفوف وهذه لها اثر كبير في التعليم على الطلاب، لأنه في الصف لما يكون 45 طالب لا يكاد يحصل الطالب على دقيقة أو نص دقيقة من المعلم.
ثانيا:- أيضا قلة المعلمين، لماذا لا يتم تطبيق التشعيب إذا ما وصل العدد إلى ثلاثين أو خمسة وثلاثين وتفتح صفوف جديدة؟

احمد حنون: الأستاذ وجيه، تفضل

-وجيه حدوش (مخيم دير عمار):- صباح الخير للجميع: أول شيء أتقدم بالشكر لدائرة شؤون اللاجئين على طرح هذه الورشة التي في رأيي هي ورشة قيمة وبالذات لاني أعتبر أن التعليم يسبق الصحة ويسبق الإغاثة لأنه إذا كان هناك تعليم جيد يكون هناك صحة جيدة إذا هناك علم جيد.

-أريد أن استوضح بعض الأمور من الدكتور مهند، ذكر الأخ في بحثه وذكر الدكتور مهند انه في هناك تدني تحصيل واضح في الضفة الغربية، ونحن في الوكالة كان مرتبتنا الثانية بين الشرائح الثلاث، أحب أن استوضح منه ما هي الأسباب رغم أنني أعرف جزء من أسباب التدني وكيفية معالجتها في إطار دائرة الوكالة.

-اثنين: كيفية رفع جودة التعليم أيضا في دائرة الوكالة.

-ثلاث: الأخ الدكتور مهند طرح انه في السنة القادمة سيشمل التعليم يوم السبت وهذا يختص في الرياضيات والعربي، إضافة للمدير والمرشدين، هل هذا سيقودنا يا دكتور أن باقي المعلمين أو باقي مدرسي التخصصات الأخرى أن يحملوا من يعلموا الرياضيات والعربي مسؤولية أنكم تعلمون يوم السبت وتأخذون زيادة انتم علموا ونحن .. يعني ألا ينتج تخوف من هذا الجانب .. وشكرا.

- **عمر النجار** (مجلس الوزراء):- أولا نشكر القائمين على الورشة وعلى الجهد الطيب الذي بذلتموه ونشكركم على الدعوة.

الأخ الدكتور مهند تحدث عن موضوع أن المتتبع للأحداث يرى أن وكالة الغوث قد وضعت تحت المجهر. يعني أنا أريد أن أسأل هل التقليل الحاصلة في أداء وكالة الغوث أو تراجع في المستوى بالذات في موضوع التعليم في الوقت الذي يجري فيه الحديث مثلا عن حق العودة في الوقت الذي نسمع فيه عن ضغط دولي على مؤسسات وكالة الغوث من قبل الدول الممولة، هذا الضغط الدولي متزامن مع هذا الانخفاض في المستوى وتقليص في حجم الموظفين أو في حجم الكادر. القضية الثانية لو توضح لنا التخوف لدى المواطن الفلسطيني ليس فقط اللاجئ بشكل عام وهي قضية أن مؤسسات وكالة الغوث يعني نحن ذاهبون من خلال هذه البرامج التي نتكلم عنها نحو تخصصتها باتجاه أن تكون مؤسسات قطاع أشبه بمؤسسات القطاع العام.. وشكرا

- **سعيد:-** د. شاكر الرشق (اتحاد العاملين - وكالة الغوث)

نشكر الأخ الباحث والأخ د. مهند ودائرة شؤون اللاجئين بالفعل موضوع كثير مهم. وأتناول ثلاث قضايا: القضية الأولى أي إخفاق في أي مجال على سبيل المثال التحصيل العلمي يجب أن يتم عمل تحقيق موضوعي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نقص التحصيل، وليس سبب هنا أو سبب هناك، يعني نريد معرفه منهجية علمية لهذه الأسباب حتى نستطيع وضع الخطط والخطط البديلة لمعالجة الموضوع.

يعني نحن مثلا نتحدث عن الازدحام في الصفوف، نتحدث عن الميزانية، نتحدث عن نقص الكوادر ووو لا يوجد - يعني دعنا نقول- فريق درس هذا الموضوع ولكن مع كل هذا أنا واثق انه قسم التعليم بوجود الخطة الاستشفائية الجديدة يكون قد تعرض لهذه الأسباب.

النقطة الثانية: خلال الثلاث سنوات السابقة ومن معرفتنا الدقيقة داخل المؤسسة، لم يتم توظيف أي معلم وهذا الكلام طبعا يعني أمور كثيرة تراجعت على سبيل المثال: كان عنا 74 وظيفة تفريغ تم إلغاؤها. نحن لا نقول أن ذلك بسبب الدكتور مهند بل يوجد أسباب لها علاقة بالميزانية العامة.

الأمر الثاني: في توظيف مثل ما قال الدكتور (Daily Paid) على نظام المياومة والحقيقة انه بالفعل في خسارة 10% غير منظورة، يعني من تطلع إجازة أمومة أو يأخذ إجازة

مرضية سكريب أو أو فالمطلوب من قسم التعليم أن يضع بديل، وهذا البديل غير موجود، فحسب ما تناقشنا مع الدكتور أن هذا لا يقل عن 10% - 15% بحاجة لكوادر.

فوضع ميزانية الوكالة في عملية العجز انعكست حقيقة على التحصيل من خلال تشعب صفوف ما حصل عنا بالشكل الذي نريده، ممكن حصل بشكل جزئي توظيف. ما حصل بالعكس عنا 220 معلم مساند لأنه لا يوجد توظيف المتقاعد في بعضهم يمكن حسب معلوماتنا انه تحول بدلا من أن نوظف شخص جديد أخذنا من المساند، طبعا هذا شيء إجباري نحن لا نقول أن هذا باختيارك، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية: أنا قرأت ولا ادري مدى دقة معلوماتي أن الأمريكان قبل شهر تبرعوا لوكالة الغوث للميزانية العامة بـ 55 مليون دولار وهذا مثبت في كل الإعلام. الوكالة تتحدث عن عجز 35 - 40 مليون دولار، أنا لا أقول أن الوكالة أصبح لديها فائض، الوكالة دائما في عندها مشاكل. ولكن المشكلة الأساسية في العجز يعني شبه محلولة.

فبالتالي العجز في رأيي وان الوكالة ستتصفي لعدم وجود أموال كافية وتريد إغلاق معاهدها لهذه الأسباب فأقول لنذهب الوكالة من اليوم حتى نعرف انه توجد مؤامرة كبيرة على اللاجئين وعلى قضية اللاجئين والعودة. أما أن تقول لأنه إذا لم توجد أموال فأريد إغلاق المعهد أو أريد إغلاق طب الأسنان أو كذا، الأخطر ما ذكره الأخ الباحث إذا تم تصفية الوكالة قبل موعدها وقبل مخاضها وولادتها وهو إحقاق حق العودة في خطر، الخطر أصبح ليس عند الدكتور مهند وليس عندي كنفابة بل أصبح خطر بالشكل الأساسي أمام السلطة الفلسطينية وأمام دائرة شؤون اللاجئين وأمام اللجان الشعبية وأمام القوى الوطنية. فانا أريد أن أتكلم عن موضوع المعاهد، نحن اللاجئ لدينا يكلف 4 آلاف دولار أو ما يزيد عن 8 مليون وهذا الإجراء سيعمل نوع من التوفيرات، هذه التوفيرات بصراحة نقول حضرتك قلت دكتور أن الطالب لدينا يعاني من ضعف في المنافسة اليوم، ولكنني سمعت انه في يوم التخرج 91% من طلابنا يتوظفون وهذا ما تم إعلانه، فبالتالي طالبنا هو منافس، فما بالك عندما يكون الطالب..

-الأستاذ مهند: إذا في الشرطة.

- ما سمعته في تخريج دار المعلمين

الآن الطالب لما سنتين دبلوم تصبح دراسته سنه أو تسعة شهور يعني عمليا مع الصيف، هذا الطالب فقد قدرته التنافسية بالخالص، وهذه التجربة ممكن أن تنفع في كندا أو أوروبا لأنه من يدرس دراسات تسع شهور مثل الواي ام سي ودورات هذا مئة شركة بتقوله أهلا وسهلا. نحن لدينا سوق فلسطيني مغلق، بمعنى الاحتلال قصب ظهرنا في هذا الموضوع، أنا صحيح أخرج نفس العدد، ولكن أنا أيضا النوعية التي أريد أن انزلها للسوق مهمة، أنا على افتراض شركة اتصالات شخص تخرج تسع شهور لا أعينه، والذي يحمل دبلوم فشهادته لها الأولوية أكثر. بالإضافة لذلك أنا موجود في جنين أو في دورا لا ابعث ابني أو ابنتي تدرس تسع شهور أنا بالعكس بعزف عن التواصل مع المعهد ضمن هذه المعايير، ويمكن بحث عن مصادر بديلة. نحن نقول المعاهد التي لدينا نريدها أن تبقى موجودة وبالعكس تتطور إلى الأفضل يعني هذه فكرتنا. قضية العجز المالي يمكن ليست لعبتنا نحن كمناسبة، نقدرها ونتفهمها يعني أكيد لازم نكون واقعيين، لكن القضية الأساسية وأنا أحترم الطرح فيها انه لن يقل العدد، وفهمت انه أيضا بعد الظهر في استقبال لطلاب دراسة أربع سنوات خاصة، بمعنى سيصبح يدفع فلوس، هذا الحديث...

- **دكتور مهند:** أنطرح معلومات وكأنها حقائق واقعية.. سمعت وقالوا...

- **دكتور شاكر:** نحن هكذا معلوماتنا

- **سعيد:** آسف دكتور ستأخذ وقتك عندما يستكمل، بسرعة.

دكتور شاكر - أنا سأستكمل بسرعة

الشيء الأهم نحن لا نشك أن قسم التعليم وإدارة وكالة الغوث تعمل جهدها في هذا الموضوع، ولكن الآن أتكلم كمناسبة وكلاجئ وإلى آخره هذه وجهة نظرنا. قد نكون مخطئين يا دكتور أنت تقدم الأفضل وأنا أحاول أن أقدم الأفضل وفي النهاية اللاجئ يجب أن يفوز. -أكيد، ويعطيكم العافية.

- **دكتور مهند:** ضروري جدا أوضح هذه القضية لأنه للأسف كان هناك تحدي ووضع أمام الناس في الدائرة. أنا لا أشتغل لوحدي ويجب أن أتناول مع الفريق الذي أعمل معه، وكان اجتماع بـ 5/19 بمشاركة مديري المعاهد ونواب مديري المعاهد والمديرين الإداريين والنائب وجلسنا ووضعنا التحدي أمامنا وهو نوعية التعليم، كلفة اللجوء، العمل، التوظيف، وضعت أفكار وطلب من المجموعة تزويدنا بتغذية راجعة ونقطة وكفى الله المؤمنين شر القتال. بعدها تفاجئنا لأنه في أشخاص لهم مصالح قد تتعارض شخصيا مع الطروحات ببث تسريبات وإشاعات: برنامج الدبلوم يتحول لسنة ولدورة. من طرح هذا الكلام؟

- لا الجزء التجاري المهني التريد

- دعني استكمل، الناس يريدون أن يأتوا بعد الظهر ويدفعوا فلوس ما أقوله ما يلي:

- لا يوجد أي قرار بإدخال أي تغييرات هذا رقم واحد،

- رقم اثنين التغييرات ليست بسبب وجود عجز مالي، التغييرات هي من اجل تحدي لاستمرارية المعاهد. لا توجد نية أمام إدارة الوكالة والتعليم لإغلاق أو تقليص التدريب المهني أو كلية العلوم التربوية. وكنت قبل قليل قد ذكرت انه لو أستقبل لا أغلق مدرسة فيها 75 طالب، فما بالك أغلق كلية!، وظهرت مجموعة من الإشاعات لدرجة انه ذكر أن الدكتور مهند يريد أن يحول السكن الداخلي مختلط، يعني في السويد لم يفعلوها مختلط هل من الممكن أن افعلها هنا؟!.

فرجاء كان قصدي دكتور عندما اضطررت للمداخلة كان قصدي أقول شيء واحد، عندما نصل إلى تصور يستند الى أرضية معينة ستكون هناك سلسلة لقاءات واستشارات مع الذين يصنعون القرار ويشاركون في صنع القرار. وقلتها في اجتماعي مع مجموعة من الإخوان في اللجان الشعبية وأقولها الآن أمام المجموعة: انتم جزء من صنع القرار، وأرجو أن لا ننحرف وراء الإشاعات وما تستقيه الإشاعات. يعني أظن أنني املاك الحق وأقول: هل هناك داعي أن آتي بلجئ اعلمه سنتين تصفيف شعر في كل دول العالم يدرسوه وهذه الحقول نقبل فيها غير الناجحين في التوجيهي وللايث حتى لا تصبح بدون عمل واصرف 8,000 دولار و 9,000 دولار وحتى 10,000 دولار. تكلفة الخريج الواحد لصياغة المجوهرات عندي عشر آلاف دولار كانت على مدى سنتين، هل هذا يصب في مصلحة

اللاجئ وهو لاجئ؟ أم أن هناك حاجة أن استغل العشرة الاف دولار .. أنا بالنسبة لي بدلاً من أن اصرف على لاجئ عشر آلاف دولار اعلمه صياغة مجوهرات لستنتين. إذا صرفت على لاجئ 8,000 دولار وعلمته جامعه؟. في مطالبة من اللاجئين تقول لي: لماذا أنت تصر على تعليمه تصفيف شعر، وخراطة، وحدادة، ومناكير، وخياطة وتطريز، أليس من حق اللاجئ أن يتعلم هندسة؟، أليس من حق اللاجئ أن يتعلم طب؟، أليس من حق اللاجئ أن يتعلم صيدلة؟ أنا غير قادر أن ابعث أي طالب لاجئ على جامعة القدس يتعلم طب أو يتعلم صيدلة أو يتعلم هندسة والجامعات موجودة، لأنه ليس عندي بعثات. انتم جزء من القرار، ولكن أرجو أن لا ننجرف وراء الإشاعات لأنه كان هناك بيان نزل لمعاً يعني لا يجوز إشاعات نسمعها ورأساً نبدأ نطرحها. هذا لقاء تربوي يهدف إلى النهوض بالتعليم والوصول إلى توصيات للنهوض بالعملية التعليمية وليس لقاء للإجابة على إشاعات.

- المطروح خطير يعني...

عمر النجار (مجلس الوزراء): -عذراً للمداخلة هذه، يعني عندما ينتشر كلام في الشارع ونصنفه ضمن الإشاعات انه مثلاً موضوع تأجير مرافق في كلية في معهد الطيرة، الأعراس مثلاً

-أعطيك مثال دعني على هذه الإشاعة.

- **د. مهند:** أعطيك مثال، مركز المرأة المسئولة عنه الأخت زهيرة كمال طلبوا يستأجروا قاعة لعقد دورة للمرأة من الساعة 8,00 صباحاً وحتى الساعة 1,00 في الطيرة رفضت.

- يعني أنا قصدي هذه بالنسبة لي تبقى معلومة سمعتها، سواء كانت مثل ما تفضلت نزلت في معا أو نزلت في مواقع الكترونية أخرى ونسبت لك، إذا ما نفيت من الجهة المصدر التي يفترض أن تنفيها بالنسبة لي تصبح معلومة.

- **د. مهند:** أنا أختلف معك في الرأي، وأقول بالشكل التالي: أنا متأكد أن لديك قدرات عقلية وذكاء وخبرة في التعامل مع الشخص والتعامل مع المؤسسة وتقدير ما سمعته إن كان منطقي أو غير منطقي.

- **سعيد:** هذا يتطلب من الوكالة التوضيح

- د.مهند: رجاء، هذا الموضوع ليس له وجود من الأساس، وهذا الموضوع إذا أردنا أن نبحث فيه سنفكر فيه في العام الدراسي، يعني انظروا للمعاهد نزلت القبول لديها مثل السنة الماضية لكن ما أقوله لكم أن المعاهد في خطر إذا بقي الوضع على ما هو عليه ستغلق، لا بد نشتغل جميعا مع بعضنا البعض.

-احمد حنون: نأخذ ياسر

ياسر أبو كشك (اللجنة الشعبية مخيم الفارعة):

أريد أن أبدأ في التوصيات وبعدين أخوض في التفاصيل. أثني على كلمة الدكتور شاكر الذي قال المطلوب جهة محايدة تبحث في أسباب التذني في مستوى تحصيل وكالة الغوث وتوضع توصيات، نحن لا نثق في ما يحدث في وكالة الغوث، والتوصيات وفي البحوث وفي البرامج التي تقدمها وكالة الغوث من أجل معالجة ضعف التحصيل.

نريد جهة محايدة نثق فيها على أساس أن تدرس هذا الوضع القائم في داخل مدارس وكالة الغوث وتقدم توصيات بناء على دراسة واضحة. نحن يا إخوان قضية التعليم في فلسطين، نحننا جالسين هنا لأن هذا الموضوع يشكل هاجس وصرع داخل الواحد منا. في المدارس الحكومية الوضع سيء، في مدارس الوكالة الوضع سيء، في المدارس الخاصة حتى التي يقولون عنها متقدمة الوضع سيء. نحن متأخرون على مستوى العالم، يعني نحن الأول والثاني والثالث على الساقطين يعني في داخل البلد.

في قضية مهمة في قضية التوظيف أن وظيفة التعليم في داخل وكالة الغوث في فلسطين هي الأسوأ. لماذا؟ لأن وظيفة التعليم لا يوجد فيها منافسة خاصة في التخصصات التي لها أهمية مثل الرياضيات. وزارة التربية والتعليم تطلب خمسة لمديرية ما فيتقدم ثلاثة معلمين فتأخذ الثلاثة بغض النظر عن مستواهم التعليمي. فبالتالي ولأن هذه الوظيفة ليس عليها منافسة والراتب متدني إلى آخره فالناس تبحث عن العمل الخاص إلى آخره..

في وكالة الغوث للأسف من يتبقى من الحكومة يأتي إلى الوكالة من خلال ما ذكره الدكتور انه لا يوجد توظيف في وكالة الغوث منذ ثلاث سنوات، بعد ما الشخص يتقدم لوظائف الحكومة ولا يحصل على وظائف الحكومة يتقدم إلى وظائف الوكالة للعمل بعقد وبالتالي نعين مدرس مستواه متدني، فتقوم وكالة الغوث بتقديم البرامج التأهيلية للمعلم، معلم غير

قادر انه يتأهل كيف تقدم له برامج تأهيل؟ ابق أهل فيه، أريد جواب من وكالة الغوث، كيف بصراحة يقول لي الدكتور مهند فصلنا معلم أو معلمين اثنين، هل حقيقة مدارس وكالة الغوث بحاجة إلى تفنيش معلم أو معلمين أم أن مدارس كاملة خمسة أو عشرة مدرسين يستغنى عن خدماتهم من نفس المدرسة؟، تقول لي على مستوى الضفة فنشنا ثلاث؟ عندك مدرس غير قادر وغير مؤهل انه يتأهل فتقول لي أريد أن أقدم له برامج تعليم!

يجب على وكالة الغوث أن تعود إلى الماضي حيث كان الشخص يبحث عن وظيفة لدى الوكالة فإذا فشل يذهب نحو الحكومة ويبحث عن وظيفة فإذا قبل في الوكالة يترك الحكومة، أما اليوم فالوضع معكوس. القضية المهمة ويعرفوها الإخوان في الاتحاد لا يوجد بدل مواصلات للموظف في وكالة الغوث، وأحياناً يدفع الموظف كامل راتبه مواصلات! فإذا حصل على وظيفة حكومية في بلده يترك وكالة الغوث. بعرف مدرسة كنت أتداول في اسمها قبل فترة ومهمة جداً في مخيم الفارعة كونها تدرس مادة حيوية، ولأن مواصلاتها تكلفها أكثر من راتبها ففي اللحظة التي تحصل على وظيفة في الحكومة تترك التعليم. وبالتالي نحن مجبرون على تعيين مدرس غير مؤهل وغير حاصل على وظيفة في الحكومة، هذه القضية بحاجة دكتور مهند لإعادة نظر ودراسة، أنت تكلمت وأثمن على كلامك أن نطالب إدارة وكالة الغوث في ضرورة إغلاق الشواغر من خلال المنافسة على التعليم وتقديم مزايا للمدرس، وأهم شيء هو المواصلات فمدرس بحاجة إلى القيد من جنين إلى الفارعة يدفع ثلاثة أرباع راتبه أو نصف راتبه مواصلات، هذه قضية خطيرة ومهمة.

في قضية وهي عدم الثقة في برامج الوكالة بالذات دعنا نتكلم أمامك، في السابق كنا نقول لماذا تريدون التشعيب كنتم تقولون ايها افضل لدينا 300 وظيفة مساند أم نعمل شعب يستهلكوا 200 وظيفة؟ الآن نحن بدلناها، بعد سنة رجعتم وسألناكم لماذا لم تشعبوا قولتم نحن قسمنا التكنولوجيا نفس التبرير .. انتم تبحثون عن مبررات لسياستكم، وحقيقة ما هي سياستكم؟ يعني المرة الثانية قلنا لكم شعبوا قلتم نحن فصلنا التكنولوجيا واحد بدرس حاسوب واحد بدرس مهني وهؤلاء يكونوا 70 واحد لو أردنا التشعيب نحتاج 60 وبالتالي اخترنا هذا النظام.

قبل سنة قلتم الجواب بشكل مختلف، انتم تريدون أن تبرروا سياسة الاكتظاظ في مجال التعليم، في مدارس الحكومة التي نحن نقول أنها تعتمد التشعيب على أول وثاني وثالث في

نظام تعليمي التشعيب على 40 وحتى الآن لم تعتمدوا هذا في مدارسكم، وتدعون انه لا يوجد لدينا غرف، توجد مدارس فيها غرف شعبوا فيها. شعبوا في المدارس التي تتوفر فيها الإمكانيات لحين توفر إمكانيات في مدارس أخرى. يعني كان مبررهم دائما انه نحن لا نريد التعليم المسائي، المدارس التي تتطلب تعليم مسائي اجلوها سنة ولكن المدارس التي فيها غرف وفيها مجال انك تستوعب الطلاب شعبوا الأول والثاني والثالث.

بالنسبة لموضوع أن الطالب كيف يستوعب المقاطع من الكل للجزء ومن الجزء للكل وحتى يكون المدرس قادر على تقديم هذه الأمور للطالب يجب أن يكون لديه عدد مناسب يستطيع ان يشتغل معهم، يشتغل مع 20 طالب مع 30 طالب وليس مع 49 طالب أو مع 44 طالب أو مع 43 أو 42 طالب. فبالتالي إذا كان هناك مدارس يتوفر فيها التشعيب دعونا نشعب فيها في الأول والثاني والثالث والرابع على الأقل لحين أن الوكالة توفر ميزانيات من الجهات المانحة من خلال إخوانا في دائرة شؤون اللاجئين الذين يبذلون جهد كبير ومن خلال السلطة الوطنية في قضية توفير مانحين لتوفير بنية تدريسية لائقة ومؤهلة تستوعب باقي الطلبة في الأماكن أو المخيمات.

القضية الأخرى الخطيرة في قضية التعليم هي القضية التي تكلم عنها الأستاذ عدنان وهي قضية إغاثة وتشغيل اللاجئين، الآن في وكالة الغوث اللاجئين صاروا نقطة سوداء في فرس ابيض أو نقطة بيضاء في فرس اسود. الآن هناك سياسية مبرمجة في وكالة الغوث بعدم تشغيل اللاجئين ويتم تعيين غير اللاجئين ويفضلوهم على اللاجئين في قضية التعيين. نحن نصر على هذه القضية ولدينا 700 ألف لاجئ في الضفة الغربية أو مليون ونيّف لاجئ في غزة ألا يوجد فيهم مؤهلين؟! نقول الوكالة نريد أن ننافس بين الكفاءات ونحن في الحقيقة لا نعطي حافز ومزايا للمدرس فبالتالي الكفاءات تهرب ونفتح الأبواب لغير الكفاء أن يأخذوا دور وبالتالي يقدموا خدمة سيئة لطلابنا.. وشكرا لكم.

-سعيد: تفضل

-جمال محمد عبد الله علي - اتحاد العاملين-: أود التعقيب بالنسبة للتدريب المهني، التدريب المهني معمول من سنة 1950 كان زمان الكل يشتغل بيده. اليوم دخلت التكنولوجيا ودخلت الالكترونيات ودخل الشيء الحديث، وأنا من مناصرين أن تصبح

الدورات في قلنديا للمهني سنة، وهذه الفكرة كنت اطرح فيها من زمان لماذا؟ لأنه ما يأخذه الطالب بسنتين يستطيع أن يأخذه في سنة لأنه مطمطة وزيادة في التمارين ومصاريف أكثر، وتخرج طلاب أكثر في نفس الوقت. أنا معني بتطوير التدريب المهني من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والالكترونيات على كل مهنة، لأنه لما يقضي طالب عاشر سنتين يكون في الأصل ضعيف لا يقرأ ولا يكتب يقضي سنتين ويطلع مثل ما هو، لماذا لا نعلمه سنة ويطلع يستفيد؟.

سعيد: تفضل

بسام علقم: يعطيكم العافية جميعا، الحقيقة الكل ألقى اللائمة على وكالة الغوث، صحيح نحن نعترف دائما وأبداً انه يوجد قصور ولكن يوجد شيء اسمه ركائز في التعليم. نسينا شيء مهم وهي البيئة الاجتماعية التي نعيش فيها ودور الأهالي. في مخيم شعفاط في كل يوم والثاني يعتقدون على أستاذ أو على المؤسسات التعليمية، كيف يمكن للأستاذ أن يكون له شغف أن يعطي ويغدق في العطاء ويهتم في الطلاب بعدما تنكسر شوكته من الأهالي أو من الطالب نفسه؟ حقيقة يجب أن نضع أنفسنا دائما وأبدا في الواقع. الموضوع الثاني والذي يركز عليه الأخ أنا درست في مركز قلنديا وكانت تختلف دراستي تجارة وإدارة مكاتب في ذلك الوقت. في الشيء المهني يا إخوان ودائما أركز عليه انه يوجد مناهج عقيمة تدرس بحاجة إلى التعديل. دعنا نقول الحدادة واللحام مثل ما قال الأخ، وعندما ادرس تنمية وقضايا معاصرة ويتكلم المنهاج عن تاريخ السودان وكم عدد الأغنام في السودان اثنين ثلاثة مليون أربعة مليون، هذه مواضيع يجب أن ننبشها ونخلصها. أنا لا أريد أن اذكر في "الواي ام سي ايه" تدرس السكرتارية في سنة وأنا عميد كلية الأمة، ألاحظ بعض مرات إنهم يتنافسون مع كليات المجتمع السنتين، لماذا لأنه أخذ المواد التخصصية ولم يأخذ مواد اثرائية ليس لها علاقة. الفكر الإسلامي على الرأس والعين وهو مفترض جزء من التنشئة الاجتماعية، لو تدرس في أوروبا لا تدرس الدين المسيحي جدلا. يعني القضايا المعاصرة، مشكلات الوطن العربي، حبذا لو ندرس القضية الفلسطينية مثلا، ماذا يفيدني تاريخ ناس ودول كم إنتاجها الزراعي في سنة كذا وأضعها في الامتحان، ورسب في الامتحان ونجح في الامتحان. إخوان يعني على ما يبدو ظاهرة العنف في

المدارس هي عامه وليست لدينا وحدنا، أعجبني مقال في بريطانيا بين كل 10 معلمين 4 معلمين يعتدى عليهم.

- في بريطانيا؟

- نعم في الجريدة، فيا إخوان في مثل إذا أردت حصاد عام فازرع قمحا وإذا أردت حصاد مئة عام فعلم شعب، نحن يفترض أن نعرف التنشئة الاجتماعية حتى ندخل ابننا للمدرسة، المردودات العكسية كلنا طلعنا والأخ عادل درس وفي محاضرين جامعات كلنا درسنا في شعفاط فكنا نرى الأستاذ يأتي من بعيد ونخجل، اليوم أقول للأستاذ أعطيني ولعة ومعك سيجارة! فيا إخوان نحن يجب أن ننظر نظرة واقعية ان الخلل لا يكمن فقط في وكالة الغوث، الخطأ فينا كيف ننشئ ونهين ابننا من ناحية اجتماعية وان هذه مدرسة ونضع الضوابط، ومن حد ما بطل العقاب الجسدي صارت الأمور أكثر تعقيدا، عدا عن ذلك صار الترفيه الآلي ضمن الأنظمة، ففي رابيش انبوت رابيش اوت بوت (Rubbish Input, Rubbish Output)، أي مدخلات سيئة يخرج عنها مخرجات سيئة.

- سعيد: شكرا أستاذ

- بسام علقم: بالنسبة للأخ الفاضل الذي تكلم هنا، يفترض الجامعة لما تخرج واحد وتؤهله تمنحه درجة البكالوريوس أو الماجستير، يفترض أن ذلك سمعة لجامعته، ويفترض انه لم يأخذ الشهادة إلا ومعد بشكل جيد، وبالتالي نقول هو مؤهل هو غير مؤهل صفت أنا بقول ليس مؤهل وغير مؤهل، صفت الإنسان عندنا في الوكالة في التعليم من يمتلك الشخصية قبل التعليم حتى يستطيع أن يضبط الوضع. فيا إخوان أنا أقول نحن لدينا مشكله كأهالي يفترض أن نقف بحزم تجاه هذه الأمور، وكيف نهين البنية الاجتماعية حتى نستطيع أن ندخل أولادنا وأيضاً يعرف أنها هذه مدرسة. في سنة من السنوات أنا تفاجئت أن المدرسة طالعة فورسة كل واحد حامل حجر وبدأ تكسير في الزجاج، ما الظاهرة هذه فسرها؟ هل هي ظاهرة من الأستاذ؟ لماذا تضع الأستاذ في بيئة مسيطرة عليه؟ لا أريده الغي عقده ولكن في المحصلة النهائية في جانب غير مسيطر عليه.

- سعيد: يعني نحن نطالب بتعاون ما بين الأهالي

- بسام علقم أنا بقول الخطة التي وضعتها الوكالة حبذا يكون في جانب فيها يتناول المجتمع المحلي بتهيئته.

- نعم بالتعاون مع المجتمع المحلي

- سعيد: من يحب أن يضيف يا إخوان؟ نختتم في تعقيب للباحث لذلك أية ملاحظة قبل أن نختتم؟

- عادل محيسن (دائرة شؤون اللاجئين): الأخ مهند في نقاشه وتعقيبه على التعليم واضح، ذكر أن مدارس وكالة الغوث هي مدارس مبنية حديثة بكامل مواصفاتها وكامل معداتها وتجهيزاتها، ولكن للأسف أنا أسجل ملاحظة مع احترامي لملاحظة الأستاذ مهند انه في هناك كثير من مدارس وكالة الغوث في داخل مخيمات الضفة الغربية ومنها مدارس قمنا بزيارتها، للأسف يوجد معلمين ليس لديهم غرفة للمعلمين، ويجلسون في ساحة.

- د. مهند: أية مدرسة؟

- عادل: في تقرير سنقدمه

- د. مهند (اية مدرسة في المخيم، أي مخيم)

- عادل: مخيم عقبة جبر وهي مدرسة حديثة العهد

- د. مهند مدرسة الإناث

- عادل: نعم مدرسة الإناث للأسف هذا ردا على ملاحظتك

نقطة ثانية هناك الكثير من المدارس، نحن نبحث عن أسباب تدني التحصيل العلمي في المدارس. بعض الأمور نراها بسيطة مثل ما تفضل أخونا الأستاذ بسام ولكن هي عامل أساسي يجب أن نقف عندها لدى بحث أسباب تدني تحصيل الطلاب في المدارس. يعني

البيئة المدرسية مهمة جدا للطالب يعني مثلا ازدحام الشعب للأسف، وعندما طلبنا من وكالة الغوث كدائرة شؤون اللاجئين كشف في أعداد الطلاب تفاجئنا عندما نزلنا إلى المدارس أن المعلومات التي زودتنا بها الوكالة مثالية وخيالية وتفاجئنا بالواقع انه في هناك مدارس فيها طلاب أكثر من 45 و 47 طالب أو طالبة. النقطة الثالثة الكثير من المدارس انه أكثر من أربع سنوات في هناك مدارس تنتظر الهدم ويوجد فيها طلاب وأنت على إطلاع على هذا الموضوع، طلاب يداومون تحت سقف غرف صفية آيلة للسقوط ومدعومة بخشب أو جكات ونحن شاهداها في مخيم العروب، وشعفاط.

د. مهند: العروب؟

كنعان: العروب بحديد وجكات وكذا والأولاد يداوموا

د. مهند: العروب؟

كنعان: نعم العروب الذكور

د. مهند: الذكور مدرسة جديدة

عادل: ونحن شاهدا ذلك في مدرسة الذكور

كنعان: في صفوف خلفية شغالة ولكن داعمينها بحديد

عادل: في شعفاط الذكور أيضا أسقف مجموعة من الغرف الدراسية فيها آيلة للسقوط وفيها شقوق مخيفة، يعني عندما رأيناها فعلا ذهلنا، رغم انه وكما ذكر الأستاذ بسام درسنا في مدرسة شعفاط ولنا الفخر انه نحن من خريجي مدارس وكالة الغوث، ولكن للأسف المتتبع للمدارس أو للتعليم في وكالة الغوث في السنوات القليلة الماضية يبأس من شيء اسمه تعليم. نقطة ثانية بالنسبة لموازنات المدارس، يعني للأسف موازنات المدارس كثير من المدراء للأسف يا أستاذ بيدس يحتاجون إلى دعم من قسم التعليم، يعني لا يكفي أن يكون

هناك ماكينات تصوير لا تعمل، لا يكفي أن يكون هناك مدرسة لا يوجد فيها حاسوب، يعني بالعودة إلى مدرسة عقبة جبر فمختبر الحاسوب للأسف مجهز للإناث بأحدث المواصفات وتعقيبا على كلامك أستاذ مهند أنها المدارس مجهزة بكامل مواصفاتها ومعداتها، لكن للأسف انه عندما تدخل على مدرسة حديثة عمرها سنتين أو ثلاثة ومجهزة بكامل مواصفاتها تفاجأ أن مختبر الحاسوب يوجد فيه طاوالات ولا توجد فيه حواسيب وان كان فيه حواسيب فإنها معطلة. النقطة أخرى مختبر العلوم وهو مهم جدا للطلبة للأسف في هناك مختبر ولكن لا يوجد فيه أدوات علوم. النقطة الأخيرة أضيفها هي بالنسبة للصف العاشر: أنا أعتقد كواحد من اللاجئين انه لزاما على وكالة الغوث أن تتبنى الصف العاشر، لأنه الصف العاشر عندما فتح في شعفاط للأسف لم يأت بناء على التبريرات التي سمعناها، جاء بناء على ضغوطات من المجتمع المحلي من اجل فتح هذا الصف واستطعنا في حينه انه نفتح هذا الصف، وهذا يؤكد أن وكالة الغوث ملزمة بالتعليم الثانوي وفقاً لميثاق تأسيس وكالة الغوث. فانا أسجل هنا ملاحظتي واشدد عليها أن وكالة الغوث لزاما عليها أن تسعى اليوم قبل الغد فتح الصف العاشر إن لم نستطع تطبيق المرحلة الثانوية، والصف العاشر على اقل تقدير مهم جدا في مدارس المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلما هو مطبق منذ تأسيس مدارس الوكالة في الأردن. بالنسبة للمعلمين أنا وجهة نظري كمعلم سابق أرى انه من الضروري أن يقوم قسم التعليم في وكالة الغوث بإعطاء دورات تأهيلية للمعلمين بشكل دوري وشكل سنوي أثناء تأديتهم لواجباتهم خلال العام الدراسي، ويجب أن يكون هناك باحثين ومرشدين نفسيين واجتماعيين في داخل كل مدرسة لأنه العنف من قبل كثير من المعلمين داخل المدارس ينعكس على الطالب. نحن دائما نقول الطالب، ولكن الطالب هو في أكثر الأحوال ضحية لبعض المعلمين الذين يدخلون إلى الصفوف مدججين بالأسلحة.

سعيد: شكرا، نختتم مع الأخوة الأستاذ عدنان والدكتور مهند ثم الأخ أحمد

د. مهند بيدس: يعمل امتحان يحصل على 80% او 70% وبعدها تقول له لماذا قصرت في الـ 30-20% قبل أن تقول له ماذا سويت بـ 70 و 80؟ أنا مع التوجه الذي ذكره الأخ ياسر انه تكون جهة محايدة. أنا أتمنى أن تكون هناك جهة محايدة تقيم عمل الوكالة

وتقيم عملنا جميعنا لأنه بالفعل وهذا ما أريده وهو الناتج. وعندما ذكرت انه مدارس الوكالة مبنية جديد لم أكن أتكلم عن المخيمات. الكل يعلم انه عندما عينت أنا كمهند بيديس من سنة 1998 كنائب لرئيس البرنامج بدأ البناء في مدارس المخيمات، وأنا مع هذا التوجه. الآن أتحدث عن مدرسة البنات في عقبة جبر مقابل انه في مدرسة عقبة جبر المختبر لا يعمل جيداً وفيه أجهزة معطلة بالمقابل لدي 64 مختبر حاسوب في مدارس أخرى تعمل بشكل جيد أسست لهم وموجودين فعلاً. أنا أحب أن اسمع كلمة يعطيك العافية وأن اعلم انه هذا واجبي ولكن الكلمة الحلوة تريح. موضوع الخمسة وخمسين مليون دولار التي تبرعت فيها أميركا إذا أنا لست مخطئاً هي ميزانية 2009 بمعنى آخر وكالة الغوث بداية العام 2009 كانت تقول في نهاية العام ليس لدي إمكانية لدفع رواتب شهر 11+12، والعجز الذي تكلم عنه المفوض العام هو عجز للميزانية التي ستبدأ في 2010/1/1 وهي تبقى في داخل العجز، وبالتالي الفلوس التي أنت ليست زيادة بل فلوس السنة الماضية. أنا معك أستاذ ياسر وعرض علي عندما بحثت عن عمل أن أشتغل معلم في الراشدية أو أن أعين معلم مع وكالة الغوث في عقبة جبر في أريحا. اخترت أن أشتغل مع وكالة الغوث لأن كان راتبي أفضل من أن أشتغل في مدرسة الراشدية. لو اشتغلت بالراشدية لكنت الآن مدير مدرسة وكان راتبي أفضل من راتبي كرئيس برنامج. والتغيير صار ليس من 1998 بل التغيير صار من 1993 عندما أخذت الوكالة إجراءات نقشفية وبدأت تطبيق نظام العقود (X) ثلاث سنوات ومن 98 أو 97 بدأوا بتطبيق ب S.Y. أنا مع التعيين وأنا بأثر والإخوان في الاتحاد يعلمون انه أنا أقدم ميزانية بقيمة 58 مليون دولار حتى أستطيع أن أدير البرنامج، وزائد هذه حاجة البرنامج التطويرية. إدارة الوكالة تقول لي أنها لا تستطيع منحي إلا 48 مليون دولار. ولان هذه هي الأموال التي منحت لي في البرنامج فان أمامي أحد خيارين: إما الاستقالة أو محاولة الاجتهاد بـ 48 مليون والاجتهاد ليس وحدي مع الكل والسؤال ماذا نستطيع أن نقدم أفضل خدمة ممكنه وأفضل نتاج ممكن، وأفضل نتاج بـ 48 مليون لن يصل إلى النتاج بـ 58 مليون، لكن هذا واقع أعيشه وأكد من أسباب تدني التحصيل عديدة داخلية وخارجية، وضعنا وضع سيء جداً لذلك أقول أن مستوانا ليس أفضل من الحكومة، ومستوانا على مستوى العالم في اختبار التمس كان 44 من أصل 48 دولة مشاركة، لذلك قلت اننا بحاجة الى انتفاضة في التعليم هذا الشيء واقع وضروري. الصف العاشر أذكر انه اول ثلاث سنوات اخذ تبرع من الحكومة كمشروع قدمته دائرة

التربية والتعليم مع التعهد انه الوكالة تدخله في الميزانية العامة وبذلك دخلنا الصف العاشر في شعفاط. بالنسبة للمواصلات لا ادري ان الوكالة عندما تعمل مسح هل المسح يعملوا مقارنة مع السلطة ويدخلوا المواصلات فيها ويدخلوا العلاوات الأخرى، وبالتالي يصبح سلم الرواتب مبني داخل هذه الأمور. بالنسبة للتشعيب نقوم بتشعيب أول وثاني وثالث في المدارس، لم يقف التشعيب وأنا أستطيع أن أعطيك التشكيلات وطرح الإخوان قضية أنهم لدى ذهابهم إلى مدرسة ما يجدون تشكيلات أخرى موجودة غير التي تم تزويدهم بها، والسبب انه أنت لا تستطيع عمل التشعيب مع دخول المدارس ولكن بعد مضي ثلاثة أسابيع تعطيني الأسماء والأعداد التي لديك فأشعبها، ففي صفوف تنقص حيث أن الطلاب ينتقلون و صفوف تزيد ولا تستطيع أن تشعب كل جمعة وجمعتين وكل شهر وشهرين، لكن الأعداد التي أعطيك إياها هي نفس الأعداد التي تكون معتمدة والتي يزودنا بها مديرو المدارس ومدير المدرسة إذا ضحك علي وعنده 95 وسجلهم 90 هو حر، لكن بقدر أعطيك مثال الأخ ياسر على الفارعة مثلاً: الصف الأول 90 ثلاث شعب، الصف الثاني 95 ثلاث شعب ذكور، الثالث 75 شعبتين، ولن يكون على 30، والاناث 89 ثلاث شعب، 95 ثلاث شعب، 81 شعبتين (40-41)، وإذا بقي طالب واحد و اعين له معلم بمعنى تكلفة إضافية 15 الف دولار في السنة أنا أقول لو أخذت هذا الطالب وعلمته بمدرسة خاصة لا يكلف مبلغ الـ 15 الف دولار بالسنة. الآن لو بدك تيجي تسألني ماذا ستفعل أقول لك أعطيني أي طالب تريده انا أعلمه بمدرسة خاصة يكلف الف دولار بالسنة ولا اصرف على الطالب هذا بالصف 15 الف دولار، وعمليات الموازنة تحسب أكيد هكذا، وأقولها لكم بالشكل التالي: الشكر للجميع والكل يعملون ويتعبون، الشكر لكم ولكل من يعمل لان الحمل كبير والمجهود يجب أن يكون اكبر، والواجب يقتضي علينا أن نعمل مع بعضنا البعض من اجل التعليم كل في موقعه يحاول أن يساهم في تحسين التعليم، شكرا لكم ولحسن إصغائكم واعتذر.

- د. عدنان ادريس:

نبدأ بتعليق على الإحصائيات الخاصة بالتعليم والتي ذكرها الدكتور مهند بان إيراد الميزانيات وفق إحصائيات معينة الخاصة بالتعليم واغفال اشياء اخرى قد تبدو العملية مضلله، وفيما يتعلق بالتعليم على الأقل الوكالة تستفيد من التعليم 283-507 ولو اضيفت لها المساهمات والمبالغ المتعهد بها وهي دائماً أعلى من 30,1 مليون

وأضيفها لـ 283 بتصفي لاشيء، ونحن نعلم في المخيمات بواقع الوكالة كل عشر سنين يطلع مدرسة وكل 10-15 سنة تطلع عيادة أو مرفق للمخيم وهذا ما يحدث. فإذن المشاريع لن تضيف شيء مهم للمخيمات على الارض.

د. مهند: انت تكلمت عن الوكالة بشكل عام وانا اقصد ميدان الضفة الغربية الذي انا مسؤولا عنه، ولآخر ثماني سنوات لم تمض اية سنة الا وننشئ 3-4 مدارس جديدة إضافة إلى الغرف الصفية، والإحصائيات التي تذكرها هي إحصائيات عامة عن الوكالة بشكل عام ولا تخص الضفة لوحدها.

د. عدنان ادريس: وفيما يتعلق بالصف العاشر، ورد في أدبيات الوكالة انها من المفترض ان تزود او تقوم بتزويد التعليم بالابتدائي والتعليم الثانوي بأكثر من موقع مع الاختلاف في بعض النصوص والتفسيرات. هناك بعض الخطوط المعمول بها في غزه ولا تطبق في الضفة الغربية وهي تحت إشراف مدير العمليات في غزة. برامج التعليم الصفية، تدريب المعلمين برامج مساعدة الطلبة الحاصلين على معدلات اقل، برامج موازية، النشاطات اللامنهجية، نحن ندعو لانتفاضة واعية وغير عشوائية وقد أن الأوان لعقد مؤتمر تعليمي عامي لوضع استراتيجيه وطنية قومية للشعب الفلسطيني في معالجة الأخطاء ولرؤية المستقبل والرد على التهديدات التي تتعرض لها الوكالة كونها تحت تهديد مستمر.

- احمد حنون: شكراً للأخ سعيد على هذا الجهد والشكر موصول لجميع الإخوان في الدائرة لهذه الورشة الناجحة، وشكر للدكتور مهند ولكن اؤكد أن التعليم هو أمانة كبيرة وأنت من تتحمل هذه الأمانة في موضوع التعليم في الوكالة. ونحن جاهزون لأن نكون معك في

تحمل المسؤولية أنا فهمت ان هذا مقترح تطويري هو للنقاش وإذا طرح للنقاش نحن جاهزون من اجل عقد ورشة عمل كاملة لمتابعة هذا الموضوع. وأرجو أن لا يكون هذا هو قرار من الوكالة ومطلوب من اللاجئين فقط الدعاية له. نحن جاهزون لتنسيق كل الأمور ونحضر من الخبراء والمختصين ويقدموا الأفكار التي من الممكن أن تتال إعجابكم وإعجاب الجميع وتطور وتحسن من جودة التعليم. وضع التعليم في داخل المخيمات واللاجئين هو بمثابة خبر عاجل مهم خطير يستدعي منا جميعا بنفس العبارة "الانتفاضة" التي تحدثت عنها، ونحن جاهزون لهذا العمل المشترك واللجان والإخوان والحضور الذين تكبدوا السفر والحضور لهذا الموقع جميعنا جنود من اجل أن يتم رفع مستوى التعليم في مدارس وكالة الغوث وإعطاء مكانة عالية للتعليم في المخيمات الفلسطينية وشكرا.

خطة الأونروا التطويرية

نحو مستقبل أكثر إشراقاً: النهوض بالتعليم في الضفة الغربية

Towards a Bbrighter Future: Education Recovery in the West Bank

تتظر الأونروا بقلق واهتمام الى انخفاض مستويات التعليم في مدارسها، لذلك قامت بوضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم لضمان توفير نوعية أفضل من الخدمات التعليمية التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. إن هذه الخطة التي ستوضع موضع التنفيذ بدءاً من آب 2009، لن تركز فقط على الإصلاحات في المجالات الأساسية كالمناهج، وطرائق التدريس، والتعليم العلاجي، بل ستمتد لتشمل نطاقاً أوسع يضم إدارة المدارس، ومشاركة المجتمع المحلي ورفاه الطفل. إن هذه الخطوات ستؤدي في النهاية إلى تمكين الأونروا من تقديم خدمة أفضل في تعليم وحماية وإثراء حياة أكثر من 56000 طفل في مدارس الأونروا في الضفة الغربية.

لقد تم تطوير خطة النهوض بالتعليم (RECOVERY EDUCATION PLAN) انطلاقاً من الخطة التنفيذية للإقليم 2008² (FIP : FIELD IMPLEMENTATION PLAN) التي توفر نظرة شاملة عن برامج الأونروا في الضفة الغربية من حيث أهدافها الإستراتيجية ونتائجها ومخرجاتها للفترة 2010-2011، إضافة إلى البرامج الطارئة 2009-2011.

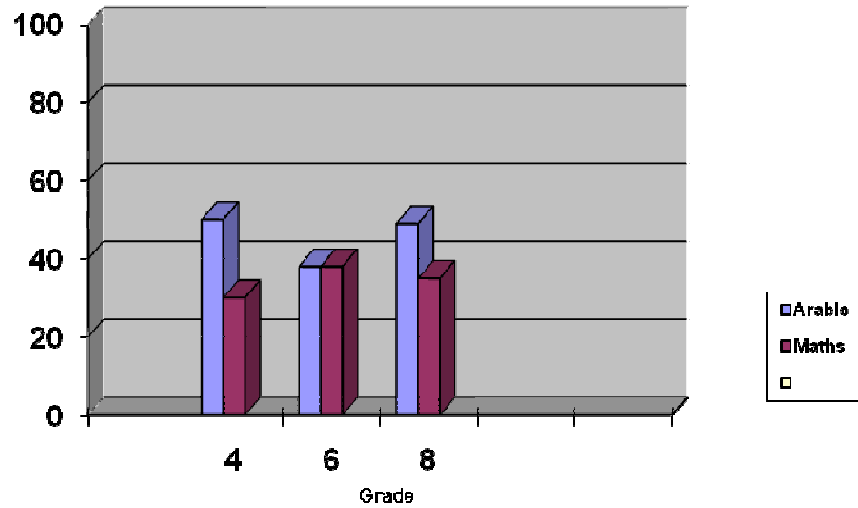
انخفاض مستويات التعليم

لقد برزت ضرورة تطوير خطة شاملة للنهوض بالتعليم في الوقت الذي تشير فيه نتائج الطلبة الى تدهور خطير في نوعية التعليم في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أشار التقرير القطاعي للبنك الدولي³ (2006) والخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الى تدني مستويات التعليم في مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية، ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة منذ بداية الإنتفاضة الثانية في عام 2000.

² قامت ميادين عمل وكالة الغوث الخمسة بتطوير خطط تنفيذية في عام 2008 بالإستناد إلى أربعة أهداف تطويرية، ويرتبط التعليم بالهدف التطويري الثاني الخاص باكتساب معرفة ومهارات ملائمة.

³ The World, Impressive Achievements Under Harsh Conditions and the Way Forward to Consolidate a Quality Education System, September 2006.

وكذلك اكدت كل من الاختبارات (TIMSS 2003 , 2007) والاختبارات الوطنية المعدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الوطنية الفلسطينية (2008) والاختبارات الخارجية المستقلة التي اجريت في مدارس وكالة الغوث الدولية من قبل مركز القياس والتقييم في السلطة الوطنية الفلسطينية (2008)، وجود ضعف في تحصيل طلبة مدارس وكالة الغوث الدولية في مادتي اللغة العربية والرياضيات.



نتائج الاختبارات التحصيلية الخارجية التي اجراها مركز القياس والتقييم في

ومما أسهم في تدني التحصيل تراجع الازواح الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية اضافة الى التقطع المستمر في العملية التعليمية نتيجة الإغلاق وعمليات التوغل التي واكبت الإنتفاضة الثانية⁴ ويكفي لكي ندرك أثر ذلك على الطلبة أن نتذكر أن طلبة الصف التاسع الحالي كانوا في الصف الأول الأساسي عند بدء الإنتفاضة. إن خطة النهوض الشاملة بالتعليم، والتي سيتم فيما يأتي عرض أبرز معالمها، وقد استندت الى المبادرات الملموسة التي اتخذها مكتب الأونروا في الضفة الغربية في الأشهر الـ12 الأخيرة لمواجهة أسباب تدني مستويات التعليم، خاصة تلك المبادرات التي تمثلت في تعيين معلمين اضافيين للتعليم العلاجي، والاختبارات التشخيصية وإغناء

⁴ يقدر عدد الأيام التعليمية التي فقدتها مدارس الأونروا في الضفة الغربية خلال العام الدراسي 2001/2002 بـ 72572 يوم عمل للمعلمين، أي بمعدل 764 يوم عمل للمعلمين لكل مدرسة.

المناهج الدراسية، ووفرت نتائج الإختبارات الخارجية التي اجريت في أثر خطة النهوض بالتعليم على المدى البعيد.

علاقة خطة النهوض بالتطوير التنظيمي والخطة الإستراتيجية للأونروا

إن الإصلاح الذي ينوي برنامج التعليم في الضفة الغربية إدخاله يتمشى مع خطة التطوير التنظيمي (ORGANIZATIONAL DEVELOPMENT) على مستوى الأونروا، وينسجم مع خطة الأونروا الاستراتيجية الخمسية 2010-2015 والتي تم انجازها مؤخراً، وكذلك، فإن خطة النهوض بالتعليم تستند إلى منحنى (SPARE)⁵ ضمن خطة التطوير التنظيمي الذي يعزز اللامركزية وتمكين مديري المدارس وخضوعهم للمساءلة فيما يتعلق بإدارة المدارس، وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذا الإصلاح يتمشى مع الخطة التنفيذية للاقليم 2008 (FIP) والتي تعد بدورها جزءاً مكملًا لخطة الأونروا الاستراتيجية الخمسية.

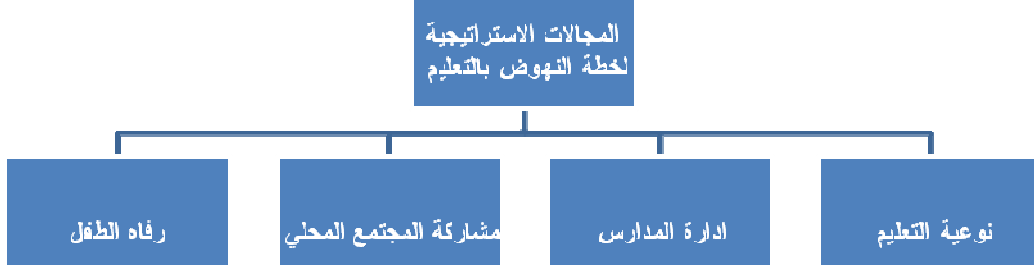
تركز خطة النهوض بالتعليم على تحسين نوعية التعليم المقدم في المدارس، وهي في ذلك تتسجم مع الأولويات الإستراتيجية التي أقرتها دائرة التعليم في رئاسة الأونروا في عمان والتي تتمثل في: تحسين وضمان نوعية التعليم، وخلق بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف حيث يحدث التعليم، والتعليم بشكل فعال، وتوفير خدمة فعالة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أن خطة النهوض بالتعليم تستجيب لأنشطة التخطيط المستقبلية على نطاق الأونروا، وخاصة التقييم الذي ستخضع له برامج التعليم قريباً في ميادين عمل الأونروا. وسوف يتم توظيف استنتاجات وتوصيات لجنة التقييم لتعديل خطة النهوض بالتعليم وتنقيحها، إضافة إلى مراقبة وتقييم إطار العمل المرتبط بالاستجابات الحالية.

النهوض بالتعليم في الضفة الغربية

حدد مكتب الأونروا في الضفة الغربية أربعة مجالات استراتيجية من أجل النهوض بالتعليم، وهذه المجالات هي:

⁵ SPARE paradigm for Strategic, Policy, Accounting, Results and Envelopes>



وسيتم الأخذ بالإعتبار ما يسمى بالقضايا التقاطعية (CROSS-CUTTING ISSUES) في كل من المجالات الإستراتيجية الأربعة وهذه القضايا هي:

- النوع الإجتماعي
- الحماية
- الفقر

اضافة الى ذلك، سيقوم برنامج التعليم بالتنسيق بشكل وثيق مع برامج الأونروا الأخرى لضمان العمل بشكل تكاملي عند مخاطبة بعض القضايا مثل العنف في المدارس.

المجال الاستراتيجي (1) : نوعية التعليم
نهج متكامل لتحسين نوعية التعليم في مدارس الأونروا من خلال تطوير المحتوى ، وطرائق التدريس ومعايير المراقبة .

- تعيين 160 معلم مساند بدوام كامل من اجل تقديم تعليم علاجي شامل في مادتي اللغة العربية والرياضيات اثناء او بعد ساعات الدوام وايام السبت. ونشر هؤلاء المعلمين بناء على الاحتياجات المدرسية الفردية (WB FIP 6.1.2).
- تزويد المدارس بمدرسين اضافيين وعددهم 300 ليعملوا ايام السبت على نظام الأجر الإضافي من اجل مساعدة مدرسي التعليم المساند والمرشدين التربويين . (WB FIP 6.1.2)

- تحليل المفاهيم في الوحدات التعليمية من اجل تحديد المفاهيم والمهارات الاساسية واعطاءها الاولوية في التعليم والتعلم داخل الصف (تم انجاز التحليل في 2009/2008 . (WB FIP 6.1.2).
- تطوير اختبارات تشخيصية وتحصيلية لتحسين المراقبة والاستجابة للتعلم الفردي للطلبة طوال العام الدراسي (تم انجاز هذه الاختبارات في 2009/2008) . (WB FIP 5.2.1).
- توزيع مواد التعليم العلاجي بما في ذلك تلك التي طورها مكتب الاونروا في غزة في سياق برنامج مدارس التفوق والمعايير التي تضعها دائرة التربية في رئاسة الاونروا (WB FIP 6.1.2).

التطور المهني للمعلمين

- تنظيم التدريب من اجل التطور المهني للمعلمين مع التركيز على اللغة العربية والرياضيات واساليب التدريس (WB FIP 5.3.1).
- استغلال الدعم المقدم من خبراء التعليم في رئاسة الاونروا .

اختبارات موضوعية وشاملة في مادتي اللغة العربية والرياضيات

- تطبيق اختبارات تحصيلية في جميع المدارس من اجل مراقبة تحصيل الطلاب بشكل موضوعي.
- تطبيق اختبارات خارجية ومستقلة يعدها مركز قياس والتقييم في السلطة الوطنية (مثل تلك التي تمت عام 2008) على طلبة الصفوف الرابع والسادس والثامن في عام 2010 (WB FIP 5.1.1).
- تطبيق اختبارات مراقبة التحصيل (MLA) في جميع ميادين عمل الاونروا في 2009 و 2011 على الصفوف الرابع والثامن (wb fip 5.1.1).

المجال الاستراتيجي (2) ادارة المدرسة
المدارس هي بؤرة التطوير، وتعزيز المدارس الفعالة والامنة من خلال تمكين
مديري المدارس ومساءلتهم

التركيز على ادارة مدير المدرسة

- توفير تدريب إداري وفني لمديري المدارس من اجل ضمان ادارة مدرسية فعالة وآمنة وفق معايير مدرسية منفق عليها (WB FIP 5.3.4).
- منح مدير المدرسة ومساعد مدير المدرسة علاوة إدارية للسنة الدراسية 2010-2011 ، وترقية مديري المدارس الذين يكون ادائهم الوظيفي وفق المعايير المطلوبة إلى درجة 15 (WB FIP 4.1.1).
- تخطيط مديري المدارس لكي تعمل المدارس 6 ايام في الاسبوع وتنظيم البرامج التعليمية العلاجية والخاصة والأنشطة المرافقة للمناهج في ايام السبت.

مراجعة النوعية في المدرسة (SCHOOL QUALITY REVIEW).

- تطوير أدوات مراجعة النوعية في المدرسة وتطبيقها في 25% من المدارس في السنة الأولى لضمان نهج شامل لعملية التفتيش في المدارس. ويتم مراجعة النوعية في المدارس ذات الأداء الضعيف قبل غيرها لإعطاء المجال للتدخل العلاجي السريع (WB FIP 5.1.2).
- مراقبة المشرفين لأداء المدارس بانتظام، وتكييف تدخلهم لدعم الأداء المدرسي لكل مدرسة على حدة، بحيث يشمل التدخل تدريب المعلمين على تنويع أساليب التدريس (WB FIP 5.3.4).

مدارس امنة ومدارس سعيدة

- تطوير مدونة السلوك في المدارس والإتفاق على السلوكيات المدرسية المناسبة وتشجيعها من أجل أن يشعر الأطفال بالسعادة والأمان في بيئة تستند إلى الإحترام والتعلم (WB FIP 5.5.2).
- زيادة التوعية بشأن حماية الطفل وحقوق الإنسان بين الآباء والأمهات والمعلمين والفتيان والفتيات (WB FIP 5.5.4).
- مساءلة مديري المدارس عن سياسة عدم التساهل (ZERO-TOLERANCE Policy) مع العقاب البدني بما في ذلك تقديم التقارير في

إطار التعليمات الفنية الخاصة بالانضباط المدرسي في بيئة خالية من العنف (wb fip 5.5.1)

المجال الاستراتيجي (3): المشاركة المجتمعية
دعم الآباء والمجتمع المحلي وإخراطهم في المدرسة من خلال
الحوار والشراكة مع الأونروا

استراتيجية إشراك المجتمع

- تطوير استراتيجية اشراك المجتمع المحلي لضمان فتح الحوار بين الأونروا والآباء والأمهات حول خطة النهوض بالتعليم.

السبت يوم للتعلم والتمتع

- تدعيم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي من خلال إشراك المؤسسات المجتمعية في الأنشطة المدرسية في أيام السبت.
- تشجيع المعلمين المتقاعدين وغيرهم من أفراد المجتمع على دعم التعليم العلاجي أيام السبت وكذلك الصفوف التعليمية الخاصة.
- تنظيم ودعم أنشطة ثقافية وترفيهية (مثل الدراما والموسيقى والرياضة) حساسة للنوع الاجتماعي تتم في المدرسة خلال الدوام وفي أيام السبت (wb fip 5.2.2).
- تطوير الأنشطة والمخيمات وتوسيعها من أجل الوصول إلى جميع المدارس (wb fip 5.2.2)

المجال الإستراتيجي (4): رفاه الطفل
رعاية ودعم رفاه الطفل من الجوانب المعرفية والعاطفية والجسدية والنفسية

خدمات الصحة العقلية متاحة في جميع المدارس من خلال مرسدي المدارس (wb fip 5.5.3)

- عمل مرشدي المدارس أثناء وخارج ساعات الدراسة (بما في أيام السبت) لتقديم خدمات الإرشاد للطلبة وأسرهم.
- تنسيق مرشدي المدارس مع مسئول الصحة العقلية في المجتمع لضمان اتباع نهج شامل لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي.
- تولى مرشدي المدارس دور قيادي في توفير مدارس سعيدة وآمنة ودعم التعليم العلاجي والخاص.

الاحتياجات التعليمية الخاصة (wb fip 6.1)

- دعم الاطفال ذوي الإحتياجات التعليمية الخاصة⁶ لتمكينهم من تحقيق أقصى ما تمكنهم قدراتهم. وتوسيع نطاق مشروع عسر القراءة التجريبي ليشمل جميع المدارس.
- زيادة قدرة الأونروا على توفير الدعم الكافي للطلاب ذوي الإحتياجات التعليمية الخاصة من خلال ما يلي: (ا) تطوير مواد تعليمية متميزة (مراعية للفروق الفردية) ومستهدفه مهارات التفكير العليا (hots)(ب) نشر المعلمين المختصين في التعامل مع ذوي الإحتياجات الخاصة والتحويل، (د) اجراء التدريب على منهجية التعليم الشامل.

الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية

- تطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والحق في اللعب، ومؤسسة انقاذ الطفل من أجل معالجة الإحتياجات الخاصة لأطفال مدارس الأونروا بشكل أفضل.

التمويل

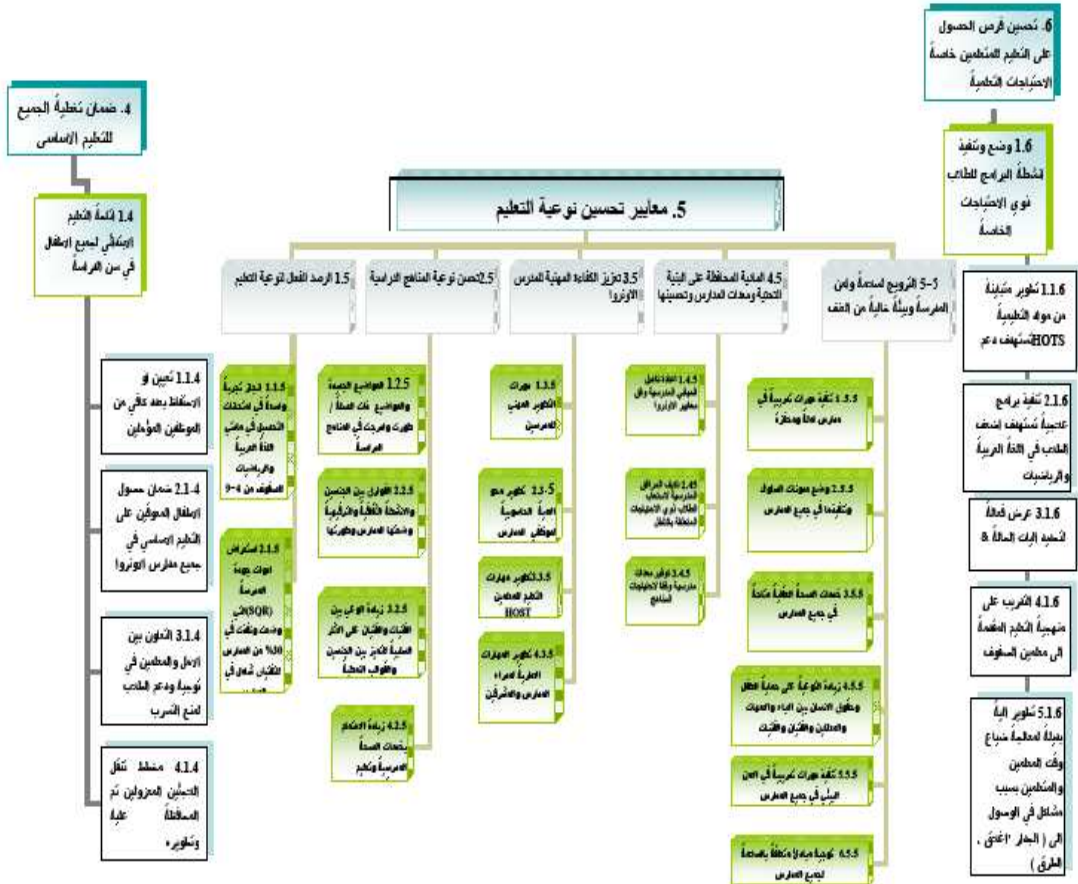
في حين أن الكثير من التدخلات المبينة أعلاه لتحسين التعليم في الأونروا قد تم أخذها بالإعتبار عند إعداد الموازنة المالية، وبالتالي سيتم دعمها من

⁶ يقدر الأدب التربوي أن 20% من طلبة المدارس الأساسية يصنفون ضمن الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، وفي الضفة الغربية يصنف 11000 طالب ضمن هذه الفئة.

الميزانية العامة (general fund) للأونروا، إلا أنه هناك بعض المشاريع الأساسية التي لا يتوافر لها حالياً تمويل، مثل المشاريع التي تركز على الإحتياجات التعليمية الخاصة، وتدريب المعلمين على مهارات التفكير العليا، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتوعية، والأنشطة والمخيمات الصيفية الحساسة للنوع الاجتماعي. ان هذه المشاريع وغيرها والتي تشمل تهيئة بيئة مدرسية آمنة ومدارس ملائمة يجب توفير الدعم اللازم لها لكي يتم إنجاز الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم في الضفة الغربية.

Education Recovery Plan خطة النهوض بالتعليم







الأونروا بالأرقام

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة							
الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الرناسة عمان	الرناسة غزة	المجموع / المعدل
١,٩٥١,٦٠٣	٤٢٣,١٨٨	٤٦١,٨٩٧	٧٦٢,٨٣٠	١,٠٧٢,٣٠٢			٤,٦٧١,٨١١
٣,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٤	٣,٤			٣,٤
٤٢	٩	١٠	١٦	٣٣			١٠٠
١٠	١٢	٩	١٩	٨			٥٨
٣٣٨	٣٣٢,٧٧٦	١٣٥,٠٠٩	١٩٣,٣٧٠	٤٩٥,٠٠٦			١,٣٧٢,٧٣٣
١٧	٥٣	٣٧	٣٥	٤٦			٢٩
١٧٤	٨١	١١٩	٩٤	٢٣١			٦٨٩
٥,٠٧٧	٣,١٧٩	٣,٧٠٢	٣,٠٩٩	٧,٥٥٣	٧٨		٢١,٢١٧
١٢٣,٩١٧	٣٤,٥١٦	٦٥,٤٧٩	٥٦,٣٨٤	١٩٨,٨٦٠			٤٧٩,١٥٦
٤٩,٢	٥٣,٢	٤٨,٩	٥٧,٢	٤٨,٠			٥٠
٥٧١,٣	٧٥٧,١	٣٠٦,٢	٥٤٥,٠	٧٥١,٥			٥٨٦,٢
٨١٣,٩	١,١٦٩,١	٣٥٥,٥	٥٣٤,٧	٨٥٣,٥			٧٥٣,١
٣	٣	١	٣	٣			١٠
١,٣٥٦	١,٠٣٥	١,١٧٢	١,٣٥٤	١,٤٨٨			٦,٢٩٥
١		٣					٣
٦٥٠	١٠٠		٦٠٠				١,٣٥٠
٣٤٨	١٩٢	١٢٩	٧٩	٣٨٠			٩٣٨
٣٤	٣٠	٣٣	٤١	٢٠			١٣٨
١,٠٦٤	٥٧٤	٥١٢	٧٩٣	١,٣٣٩	١٧		٤,١٩٩
٣٧	٣٣	١٧	٢٢	١٣			١٠١
٢٤	٣٠	٣٣	٣٨	٢٠			١٣٥
٢٣	٣٠	٢٣	٤٠	١٦			١٢٢
٢٤	١٦	٢١	٢٧	١٦			١١٤
٣,٣٠٦,٣٧٤	١,٠١٤,٥٩٩	٩٩٧,٢٤٦	١,٧٣٤,٥١٣	٣,٥٤٤,٤٦٨			٩,٥٨٧,١١٨
٩٩,٠	١٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠			٩٩,٨
٩٠,٠	٨٧,٠	٩٥,٠	٨٤,٠	٦٢,٠			٨٥,٠
٥٠,٥٣٨	٤٨,٥٠٦	٣٣,٠٤٠	٢٢,٩٥٨	٩٢,١٨٠			٢٥٧,٢٣٢
٣	١٣	٧	٤	٩			٦
١٤	٩	١٦	١٦	١٠			٦٥
١٠	١	٥	١٥	٦			٣٧
١٢١	١٢٥	٩٦	١٣٥	٢١٧	١٦		٧٠٠
٤,١٩٦	٥,٥٦١	٣,٠٤٧	٧٩				١٢,٨٨٠
(الجميع منذ تأسيس البرنامج في العام ١٩٦١/١٩٦٢ في غزة، ١٩٦٦ في الضفة الغربية، ٢٠٠٣ في سوريا والأردن)							
١٥,٥٩٤	١٨,٦٤٦	٤٣,٨٣٠	٨٨,٨٩٣				١٦٥,٩٢٣
١٩,٥٦٤,٥٤٨	١٢,٩٥٢,٨٢٨	٥٥,٧٤٦,٢٩٠	٩٢,١٠٦,٦٣٥				٨١,١٣٠,٢٠١
١٧	١٣	٢٧	٨	٧	٨		٩٥
٤,٦	٥,٦	١٤,٧	١,٥	٣,٧	٠,٧	٠,٣	٣٠,١
(نقا و عينا - بملايين الدولارات الأمريكية)							
٧٠,٨٦٠	٣٦,٤٩٥	٣٠,٧٢٨	٤٧,٨٧٧	١٠٢,٣٩٠	٥,١٥٧		٢٨٢,٥٠٧
٢٢,١١٥	١٦,٦٢٢	١٠,٩٠٣	٢٠,٨٨٢	٣٢,٦٦٢	١,٢٥٤		١٠٥,٤٢٩
١١,٦٨٥	٩,٢٣٥	٦,٥٠٩	٨,٢٣٨	١٦,٥٠١	١,٣٧٩		٥٢,٥٧٧
٨٥٥	٨٦٢	٣,١٩٠	١,٢٧٢	٣,١٣٠			١٠,٥١٥
٦,٣٦٦	٧,٧٤٩	٤,٩٥٩	١٠,٦٥٠	١١,٣٥٩	١٤,٥٨٠	٤٠,٠٠٢	٩٥,٥١٥
١١١,٨٨١	٧٠,٩٥٣	٤٦,٢٨٩	٨٨,٩٠٩	١٦٥,٩٦٩	٢٤,٦٠٠	٤٠,٠٠٢	٥٤٨,٦٣٢
٧,١٥٥	٢,٣٦٥	٣,٦٦٤	٤,٧٣٥	١٠,٣٣٥	٣٣١	١٤٤	٢٩,٦٦٩
٦	٦	٧	١١	١٠	٥٠	٢٩	١٩*

تتضمن زيارات المرضى استشارات طبية، وحقن، وعمليات جراحية

سنتان من التدريب للمدرسين ما قبل الخدمة في مركز تدريب سليل، لبنان (١)

تتضمن المشاريع العمولة تحت برنامج در الدخل ابتداء من تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣ حتى كانون أول/ديسمبر ١٩٩٩ (٢)

* بالإضافة إلى ٦٤ وظيفة تمول مباشرة من الدول المانحة *

مكتب الإعلام، رئاسة الأونروا (غزة)، آذار/مارس ٢٠٠٩
ليست وثيقة رسمية | للإعلام فقط

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج التعليم في مدارس الاونروا بين الحاضر والمستقبل

عدنان ادريس

جامعة النجاح الوطنية

تم إعداد هذه الدراسة عن تاريخ وحاضر ومستقبل الخدمات التعليمية التي تقدمها الأونروا لإجراء تقييم لعملية التعليم في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، في إطار حلقة دراسية تنظم من قبل دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف. وبالرغم من المنظور العريض لموضوع هذه الدراسة، وضيق الوقت، فقد حاولت الدراسة الإحاطة بهذا الموضوع الحيوي والمهم، بدءاً من استعراض وتحليل ولاية الأونروا والتفويض الممنوح لها بقرارات الأمم المتحدة، ومروراً بإجراء مراجعة لجوانب هامة من عملية التعليم التي قدمتها الوكالة منذ إنشائها حتى الآن، بما في ذلك تطور الميزانيات المخصصة لذلك، ومقارنتها مع مثيلاتها في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وذلك بهدف تلمس جوانب القصور ووضع اليد على آفاق العلاج.

وقد واجهت الدراسة مشكلات متعددة من أهمها:

- (1) تعدد وجهات الإشراف على تعليم اللاجئين، بما يحمله ذلك من تعدد في البرامج والرؤى والفلسفات والأرقام والميزانيات "والخطط" (على ندرتها).
- (2) التشتت الجغرافي للاجئين خارج وطنهم الأم فلسطين، وما انطوى عليه ذلك من خضوع مدخلات ومخرجات العملية التعليمية لبرامج ومخططات الجهات المضيفة، فضلاً عن عدم وجود أرقام صافية أو دقيقة، بل وأحياناً غياب خطير للأرقام والبيانات والإحصائيات عن اللاجئين خارج ما أصبح يعرف بمناطق عمليات الأونروا.
- (3) عدم وضوح البيانات الإحصائية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بالتعليم، بشأن مدينة القدس.

(4) الحدود والمحددات السياسية والأدبية التي تهيمن على مثل هذا النوع من الدراسات، مقدمات ونتائج. فقضية اللاجئين هي من أهم وأبعد مركبات القضية الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً عندما يتم "تفكيكها" إلى مسائل جزئية أو فرعية. إذ سرعان ما يكتشف الباحث أنه كمن يسير في حقل ألغام، وعلى أي حال إن هذه الحساسية المفرطة وهي حقيقية، وليست وهمية، ما تلبث أن تبرز في كل جانب من جوانب هذا المحور أو ذاك. ولكن الدقة تقتضي دائماً معالجة ذلك في إطار من توازن "الضرورات والمحظورات". فتطوير التعليم وتحسين جودته هو ضرورة لأنه حق، ولكن المبالغة في الحديث عن تعليم عالي الجودة والمستوى وفق المؤشرات العالمية المعروفة، والذي لا يمكن الوصول إليه إلا إذا تم نقل اللاجئين من نمط حياة مجتمع مؤقت، إلى نمط حياة

شبه دائم! وهذا ما يقود إلى المحذور. وبالتأكيد تبدو الصورة أكثر حساسية عندما تطرح مقولات وعناوين من مثل "تطوير المخيمات" و "تنمية المخيمات" (ومن ثم وضع خطط خمسية لتنميتها... إلخ)، وهو ما يعني بالتأكيد تورطاً واعياً في المحذور. أما بشأن الدوافع وراء إجراء مثل هذه الدراسة، فإن حلول ذكرى النكبة الستون، الذي خيم بظلاله على اللاجئين طيلة هذا العام، استدعى، وما يزال، إجراء المزيد من الدراسات والتقصي لحقائق أوضاع اللاجئين، وإجراء عمليات المراجعة والتقويم اللازمة في شتى المجالات والمحاور، وذلك بهدف الإجابة على سؤال مركزي: لماذا طال أمد هذه النكبة وهذه القضية خلافاً لما حدث في أي مكان آخر من العالم، إلى كل هذه السنين؟ إن إجراء عمليات تقييم ومراجعة ونقد بصورة متواصلة بين فترة زمنية وأخرى، هو دأب الغيورين والمخططين وأصحاب القرار. وإن من شأنه أن يعالج حيث يمكن العلاج، ويفتح آفاقاً جديدة حيث يمكن ذلك، يلقي القبض على نقاط الضعف وينبذها، ويلتمس نقاط القوة ويعززها، يرسم الخطط والإستراتيجيات ويقوم ويصلح ويغير ويشجع ويحفز ويعيد باستمرار ودوماً الإمساك بزمام المبادرة. قد ينظر أحدنا إلى هذه على أنها مجرد شعارات، ولكن من ينظر إلى الأمم الأخرى وإلى الشعوب التي نالت حريتها، يعرف أن الأمر يستحق إمعان النظر والتعمق والتأمل، أملاً بصياغة وصناعة أجيال قادرة على التغيير والإصلاح والتحرير وبناء دولتها بجدارة وعزة وكرامة. إن جهاز التعليم هو المصنع الحقيقي لرجال الأمة، بعلمائها وفنيها ومهرتها ومحترفيها وحرفيها... وهي المصنع الحقيقي للتربية القومية، وهي مصنع الانتماء، والانضباط والالتزام والعلم والمعرفة والعطاء وخلق روح المبادرة وتعاون كل ما هو إيجابي. إن التغيير المنشود في "التعليم" الفلسطيني، هو الذي يستبدل ثقافة السلبية بإيجابية ويغير ثقافة اليأس إلى عزم، وثقافة الهدم إلى بناء، "وثقافة الصمود والمقاومة" في مواجهة "ثقافة التسول"، وثقافة الصبر في مواجهة ثقافة الإحباط والتئيس، وثقافة التنوير في مواجهة ثقافة التجهيل وثقافة الانتماء في مواجهة ثقافة الانفلاش والتبعية، وثقافة الانضباط والالتزام في مواجهة ثقافة الانفلات والفوضى. إن المدرسة هي المصنع الحقيقي لكل هذا، والعملية التربوية هي بوابة ذلك، وهي بوابة التنمية الحقيقية وبوابة اقتصاد الوطن وصناعاته وزراعته وتقاليده وإنسانه ويومه وغده ورغيف خبزه، وبدون بنائها على أسس وطنية، وبدون وجود إستراتيجية وخطة واضحة لعملها ومناهجها وبرامجها وفعاليتها، فستتحول إلى معول هدم. إن للمجتمع المحلي دوراً لا يقل أهمية في مواجهة تحديات السياسة والاقتصاد والعصر، ولا بد أن تتكامل الأدوار وتنسق ليأخذ كل دوره في عملية البناء وصولاً إلى بناء مشروعنا الوطني بشكل مشرف وعزيز لنا ولأبنائنا من بعدنا، وحتى يستعيد شعبنا حقوقه الوطنية وغير القابلة للتصرف كافة، وفي مقدمتها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتقرير المصير وإقامة دولتنا كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

لن تدعي الدراسة الإحاطة بهذا كله، ولكنها حاولت السير ضمن الاتجاه الرئيس لشعبنا الساعي لنيل حقوقه كافة دون تقريط، مع التعاطي مع المستجدات والمتغيرات بصورة صحيحة أخذاً بعين الاعتبار التنبيه من المخاطر القديمة المتجددة. وكان يمكن تطوير الدراسة بشكل أوسع وأشمل لو أن الوقت سمح بذلك، ولكن أمل أن يتم هذا في وقت قريب، بإذنه تعالى.

أولاً: مقدمة:

تم تأسيس وكالة الأونروا UNRWA بتاريخ 1949/12/8 بالقرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبناء على توجيه بعثة المسح الاقتصادي (برئاسة جوردون كلاب) التي أسست وأديرت من قبل لجنة التوفيق لفلسطين CCP في آب 1949. وقد خلفت الأونروا UNRWA "منظمة UNRPR وهي اختصار لمنظمة الأمم المتحدة لإغاثة لاجئي فلسطين التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب اغتيال الكونت برنادوت (الوسيط الدولي في فلسطين)، عام 1948 بموجب القرار 212. ولعل الفارق الجوهرى بين الوكالتين UNRWA و UNRPR وهولا يكمن فحسب في إضافة مفردة العمل works لاسم (وبالتالى لولاية) الوكالة الثانية فضلا عن إضافة كلمة وكالة للمنظمة الجديدة وإنما في اشتراط استمرار عمل الأونروا باستمرار تقديم التبرعات المالية الطوعية. (فقرة (5) و(7) من القرار 302: اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة المبكرة بالتشاور مع الحكومات المعنية استعدادا للوقت الذي تتوقف عنده المساعدة الدولية للإغاثة وتصبح المساعدة الدولية لمشروعات العمل والإغاثة غير متاحة). ، وهو ما لم يكن قائما في حالة الأولى.

أما النتائج العملية لهذين التغيرين في التسميات، فقد كانت كبيرة وخطيرة، ما زالت تأثيراتها وبصماتها قائمة حتى يومنا هذا، ولعلها تطبع كل ما أوكل للأونروا من مهام، وما تبقى لها. أما إضافة مفردة وكالة لهذا المولود الجديد؟، فلم يكن مجرد ملئ لفراغ في التسمية، وإنما كان يخفي دلالاته القانونية والسياسية والعملية والتطبيقية المتعددة الأوجه. صحيح أن UNRPR لم تكن معروفة كسائر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي تعرف عادة كمنظمات organizations (مثل الصحة العالمية، الغذاء العالمية،.....) أو برامج programs (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،.....) أو صندوق fund مثل اليونيسيف.... وهكذا تركت "الوكالة" الأولى UNRPR دون توصيف أو تعريف كافي. وربما لو بقي الأمر عند هذا الحد لكانت المصيبة أهون، ولكن إضافة مفردة الوكالة إلى المولود الثاني أي الأونروا، نبأ متميزا (كأنه شيطاني) منذ البداية، يختلف عن جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والسبب في الحاليتين معروف وهو أن صانعي الوكالة (القوى

المتنفذة في الأمم المتحدة في حينه، هي نفسها المسؤولة عن نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948)، أرادوا هذا التمايز لتحقيق جملة من الأهداف:

(1) تمايزها عن UNHCR (منظمة اللاجئين الدولية)، وبالتالي اعتبار اللاجئين الفلسطينيين فئة خاصة متميزة من اللاجئين في العالم، (لا يتمتعون بنفس الحقوق بشكل خاص حق الحماية القانونية الدولية) منذ البداية.

(2) تميزها عن سائر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، حتى لا تكون لها نفس المزايا التي للأولى من ميزات دائمة ومزايا تحصل عليها بشكل تلقائي ودائم من ميزانية الأمم المتحدة ذاتها، وعلى أساس شبه إلزامي.

(3) إخضاعها بطاقتها الإدارية وكادرها الأساسي وبرامجها وتمويلها ومالها للابتزاز من قبل الدول المتبرعة (وهي ذاتها المسببة للنكبة)، وبالتالي تحويلها كأداة تخدير وضغط على الشعب الفلسطيني من أجل تغطية أبرز وجه جوهري يغطيه ألا وهو قضية اللاجئين.

(4) رسم مسار عمليات تنفيذي دقيق للأونروا، تبدو فيه كوسيط مؤقت بين بعض منظمات UN والدول المضيفة، بانتظار اللحظة التي تجف فيها مصادر التبرعات الطوعية اللازمة لعمل الأونروا.

أما إضافة مركب العمل إلى مكونات الوكالة (الأونروا)، فلم يكن إلا ترجمة لما سبق أعلاه، وبشكل خاص تطبيقا لنتائج بعثة المسح الاقتصادي التي أسست الأونروا للتماهي معها ولمقتضاها. وهذا يعني أن الأونروا قد تم تأسيسها استجابة للتوجهات السياسية التصفوية التي أرادت أمريكا بشكل خاص (كممثل لقوى العالم المنفذة والمسببة للنكبة)، وذلك عندما استبدلت أمريكا الحل السياسي لقضية اللاجئين بحلول اقتصادية في إطار مشروعات ومراحل متعددة بدأتها في الخمسينات (مثل مشروعات الأشغال العامة، النقطة الرابعة،.....الخ)، التي كانت تستهدف توطين اللاجئين بعيدا عن ديارهم التي شردوا منها عنوة، بعد إدماجهم في الإطار والهيكلية الاقتصادية (وبالتالي الاجتماعية والأدبية) للمجتمعات الجديدة التي حلوا فيها أو تلك التي سينقلون إليها (ما سمي بالبلدان المضيفة). إن الهدف من وراء هاتين الإضافتين، هو جعل الأونروا متسولا كبيرا بين منظمات الأمم المتحدة، والعالم، وتحويل الشعب الفلسطيني بالتالي إلى متسول لدى الأونروا ذاتها يبحث عن لقمة

عيش بقائه. وفي مسعى واضح من القوى المهيمنة على القرار الدولي ذاتها، لتكريس طبيعة وكالة الأونروا المشار إليها أنفاً، فقد عمدت الوكالة على توقيع اتفاقيات منفصلة، مع كل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات العلاقة بطبيعة عملها، مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها على أساس تعاقدية (لفترات تجدد كل سنتين أو ما شابه) أو أنها_ الوكالة_ تعاونت مع وكالات أخرى من وقت لآخر. وقد عبرت أدبيات الوكالة عن هذه العلاقات بالقول: "بالرغم من السمة الخاصة للأونروا كوكالة تهتم حصرياً بأوضاع عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، فإن الحاجة لدعوة وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة (مثل... UNDP, UNICEF, Save the Children...) من حين لآخر لتقديم الدعم والمساهمة والتعاون أضحت أمراً حتمياً⁽¹⁾. وكذلك فإن الوكالة بينت بقدر مماثل دور المنظمات الطوعية وغير الحكومية (مثل الصليب الأحمر والكويكرز وغيرهما) في توفير بعض التبرعات في الظروف الطارئة للاجئين الفلسطينيين. ونوهت إلى أن تبرعاتها المالية بلغت في الفترة من 1950-1982 ما مجموعه 34.8 مليون دولار أو ما يعادل 1.6% من إجمالي التبرعات للوكالة عن نفس الفترة⁽²⁾. غير أن أدبيات الوكالة لا تنسى تبيان الفارق في الطبيعة الطوعية الهشة والمهددة بمخاطر الزوال والتوقف في أي وقت، عن تلك التي تتمتع بها وكالات أخرى للأمم المتحدة مثل اليونيسيف و UNHCR والتي لا تواجه نفس المخاطر.

ثانياً : ولاية الأونروا

بصدد جوهر مسألة ولاية الأونروا تاريخياً وسياسياً :

(1) جاء في البند رقم (10) من القرار 212 الصادر في 1948/12/11 : "يطلب من لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين بالبحث والتوصل إلى ترتيبات مع الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل تنمية المنطقة اقتصادياً بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الموانئ واستخدام طرق المواصلات والاتصالات المختلفة" ولعل السؤال المطروح هنا ما علاقة وشأن هذه الترتيبات بحل مشكلة اللاجئين (وهو موضوع وجوهر القرار أصلاً) (؟؟) . ولعل في هذه المادة التي يغفل عنها الكثيرون، ما يفسر كل غموض في ولاية الأونروا والمؤسسة السابقة لها أي

.UNRPR

(2) منظمة الأمم المتحدة لإغاثة لاجئي فلسطين UNRPR:

(أ) لقد ظهر أول نص يحمل هذا المسمى في إطار قرار الجمعية العامة 194 الصادر في 19/11/1948. وقد مهد القرار في الفقرة (8) منه لطبيعة هذا المولود الجديد إذ نص على: "يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتقديم المساعدة للاجئي فلسطين ولتأسيس ما يتطلبه الموقف من منظمات إدارية، والدعوة إلى طلب المساعدة من الوكالات المعنية للحكومات العديدة، ومن المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة و.... وغيرها من المنظمات الطوعية،....ولنا أن نلاحظ هنا استخدام مصطلح جديد وهو "منظمة إدارية"، administrative organization وليس كما يشار إلى منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة عادة ب specialized organs or specialized agencies. وذلك بقصد تأسيس الاختلاف عن الثانية.

(ب) نصت الفقرة (9) من نفس القرار 212 على: "تطلب الجمعية العامة من الأمين العام تعيين مدير ل UNRPR" وكأنه كان قد أشير إليها سابقا بنص القرار، وهو ما لم يحدث!

(ج) في الفقرة (12) حث القرار ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة على مد يد العون والمساعدة وتقديم الخبرة لإغاثة لاجئي فلسطين والتخفيف من معاناتهم وباختصار كان قرار 212 فني الطابع، جوهره وضع أسس لإغاثة لاجئي فلسطين بما في ذلك تأسيس صندوق إغاثة خاص (باغاثة) لاجئي فلسطين...ولم يتطرق إلى جوانب سياسية تذكر.

(3) تضمنت الفقرة (11) من قرار 194 الإشارة التالية بخصوص UNRPR: "تتولى CCP عملية إعادة اللاجئين (إلى ديارهم) وإعادة إسكانهم و.....وعليها أن تحافظ على علاقات قوية مع مدير UNRPR، ومن خلاله مع الوكالات والمنظمات المعنية في الأمم المتحدة"

(4) أما بصدد ولاية الأونروا :

(أ) بداية تم تأسيسها بالقرار 302 الصادر في 8/12/1949 بالاسم المشار إليه أنفا.
(ب) بموجب هذا القرار تم إلغاء UNRPR وتحويل ممتلكاتها إلى الأونروا وورثة امتيازاتها وحصانتها، كما تم الإبقاء على الصندوق الخاص المتضمن فيه غير أنه

لم يجر التأكيد على وجوده " كمؤسسة " دائمة - مثلاً - ، ذات نظام محدد بأصول ثانية أو ما شابه ، وبدلاً من ذلك ثم إضافة صلاحية أعطيت للمفوض العام (للأونروا) بإصدار تعليمات (وأنظمة) مالية للأونروا ، ومن جهة أخرى فقد تم تكريس الانطباع بالتسول وعدم الاستقرار حسبما جاء في نص الفقرة 13 :

" تحت (الجمعية العامة) الأعضاء وغير الأعضاء على تقديم التبرعات الطوعية بما يتناسب ونصوص مواصلة برنامج الوكالة (الإغاثي) ، كما تضمنته فقرة سابقة في القرار هي فقرة (6) "

(أي أن القرار لا يحث تلك الدول على تقديم مساهمات دائمة ، إلزامية ، وإنما طوعية وحسب تقديرات لسنوات محددة فقط في حينه !).

ج) نصت الفقرة (11) من القرار 302 نفسه ، على نص خطير : " يطلب من الأمين العام بالتنسيق مع المنظمات العاملة لمواصلة المساعي لتقليص عدد الحاصلين على المعونات الغذائية (في أوساط اللاجئين) على ضوء نتائج وتوصيات بعثة المسح الاقتصادي (كلاب) ."

د) حث القرار في الفقرة (18) وكالات UN المتخصصة على تقديم المساعدة في إطار عمل البرنامج الوكالة .

ه) ولعل أخطر ما تضمن قرار 202 هو ما جاء في الفقرة (5) التي تنص على : " بدون تعريض نصوص الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة 194 الصادر في 1948/12/11، فإن مواصلة تقديم المساعدة لإغاثة لاجئ فلسطيني هو ضروري لمنع حدوث مجاعة بينهم ولتحسين فرص السلام والاستقرار ، ولاتخاذ الإجراءات في أقرب وقت ممكن آخذاً بعين الاعتبار لحظة توقف تقديم المساعدة الدولية اللازمة لمواصلة الإغاثة " ! ولعله من الواضح أن توصيات بعثة المسح الاقتصادي (كلاب) هي الأخطر والتي تنص صراحة على أن توفر برامج ذات طابع اقتصادي (بما فيها توفير التعليم بأنواعه) ، كبرنامج الأشغال العامة (شق الطرق ، والقنوات ، وبناء المساكن في جوار الأراضي الزراعية وتوفير برنامج إقراض متعدد الأوجه والمستويات والأغراض ، وبرامج الاعتماد على الذات self-support) ، من شأن ذلك - كما نصت توصيات لجنة كلاب - أن توفر بدائل مختلفة للاجئين ، وتقنعهم بمرور الوقت بعدم جدوى وواقعية أحلام معينة في مقابل

أمر واقع جديد يرسمون من خلاله مستقبلهم بصورة أكثر واقعية. أما التطور الأخطر في مسألة ذكر الصناديق فهو ما جاء في نص القرار (393) الصادر في 1950/12/14: " .. إن إعادة دمج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية سواء بإعادتهم إلى ديارهم أو بإعادة توطينهم (لاحظ استخدام أو هنا وكأنهما مسألتين متساويتان بهذه البساطة ، مع ما يتحمله مصطلح " إعادة توطينهم " كبديل ل " إعادتهم إلى ديارهم " ، أي أنها شيء آخر مختلف) أمر ضروري تمهيدا للوقت الذي تكون فيه المساعدة الدولية غير متوفرة ، وتحقيق أحوال السلام الاستقرار في المنطقة." تكلف الوكالة بتأسيس صندوق إعادة الدمج، يستخدم لمشاريع تطلبها أي حكومة في الشرق الأدنى، وتوافق عليه الوكالة بغية إعادة التوطين الدائم للاجئين ولصرف الأغاثة لهم" (3) . وفي واقع الأمر فإن برامج الوكالة في التطبيق كانت تسير دائما في هذا الاتجاه وكما عبرت عنها أدبياتها ذاتها، فهي كانت تستهدف دائما تقليص عدد حملة بطاقات الإغاثة (من يعمل مع الوكالة - على سبيل المثال - كان يسحب منه بطاقة الإغاثة) ، وتقليص عدد المنفعين بخدمات الوكالة المختلفة ، وتحسين ظروف الحياة في المخيم ، أو خارجها ، وتسهيل توظيف (تهجير) اللاجئين تحت عنوان برنامج التوظيف (الخارجي) الذي تتبناه الأونروا :

" من نتائج برنامج الدعم الذاتي المكبرة، وما له صلة بخدمة التوظيف (الخارجي)، كان هو المساعدة في الهجرة. ومع أن الوكالة لم تسعى لزج نفسها في عملية تشجيع الهجرة إلا أنها ساعدت في توفير الدعم الجزئي أو الكلي لنفقات سفر اللاجئين الذين تم التعاقد معهم للعمل والاستقرار في الخارج (خارج الوطن) وخاصة في أمريكا و أمريكا اللاتينية. وحتى عام 1961 فإن هذه الخدمة قد ساعدت 3000 لاجئا للهجرة (إلى خارج وطنهم) " (4). وكان نفس المصدر قد أشار إلى أن مراكز التدريب المهني ومعاهد المعلمين المختلفة قد أسهمت في مطلع الستينات إلى هجرة أعداد ملموسة من اللاجئين ذوي التعليم الجيد (من خريجي معاهد الوكالة) (كالمعلمين والمرضات وغيرهم) إلى دول الخليج ودول شمال أفريقيا (5).

ثالثا : برنامج التعليم في الوكالة :

(1) لم يكن برنامج التعليم واحدا من برامج الأونروا في بداية تأسيسها وإنما كان الهم الرئيس كما جاء في بعض أدبياتها هو تقديم الإغاثة لأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين تم طردهم خارج ديارهم التي كانوا يعيشون فيها . وقد جرى الترويج في حينه بأن هذه المسألة ستحل في وقت قريب وقد عبرت أدبيات الوكالة عن هذا بما يلي :

" مع نهاية عام 1948 عندما بدأت الأمم المتحدة في اعتماد ميزانيات (لمساعدة) اللاجئين الفلسطينيين ، لم تشمل تلك الميزانيات أي تخصص لتعليمهم ، فيما كان يعتقد بأنها عملية مؤقتة . ومع ذلك وبمرور الشهور دون تحقيق أي تقدم باتجاه تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل ، أو باتجاه إعادة اللاجئين ، أصبح واضحا بأن جهدا ما يجب أن يبذل لمواصلة توفير التعليم لأطفال اللاجئين " (6) . وقبل تأسيس الأونروا أدارت UNRPR " تعليم اللاجئين " كجزء لا يتجزأ من برنامج الإغاثة (7) . ولك أن تلاحظ هنا من النص (المقتبس آنفا) وكأن مواصلة (توفير) التعليم هو من " بدائل " عودة اللاجئين إلى ديارهم !.

ولتحقيق هذا الهدف فقد وقعت الوكالة (ممثلة بمفوضها العام - الذي كان يسمى آنذاك المدير العام) اتفاقية تعاون مع اليونسكو (ممثلة بمدير هام العام أيضا) . وبموجب هذه الاتفاقية (التي تجدد على أساس كل سنتين) ، تقدم اليونسكو المساعدة في مجالات الخبرة والمجالات المهنية ، وتدعم تنفيذ ذلك ماليا . وعلى الصعيد التنفيذي والعملي فقد بينت الوكالة سياستها في إدارة برنامج التعليم من خلال " التعاون الوثيق مع الحكومات المصيفة " (8) . وحددت " المبدأ العام " لذلك وهو : " تتولى الأونروا مسؤولية توفير التعليم لجميع التلاميذ اللاجئين ، بموافقة جميع الأطراف المعنية ، ومع وجود استثناءات ، تمكن التلاميذ اللاجئين في تلقي التعليم في المدارس الحكومية ، مثلما يسمح للتلاميذ من السكان الأصليين (هكذا) (المقصود المحليين) بالتعلم في مدارس الأونروا ، كلما دعت إلى ذلك اعتبارات جغرافية أو غيرها . " (9) .

وفي إشارتها لأهداف برنامج التعليم بنيت أدبيات الوكالة : " بأن دائرة التعليم في الأونروا تسعى لتوفير برنامج التعليم الكامل للاجئين الفلسطينيين ، الذي يرتبط

بهويتهم وبتقاليدهم الوطنية " ويوفر البرنامج التعليم الابتدائي والثانوي ، والفني وتدريب المعلمين ، تلبية لاحتياجاتهم . مع ضمان مستوى عال ومتقدم للتعليم لمساعدة تلاميذ اللاجئين في المنافسة في المدارس الثانوية والجامعات " (10)

أما المناهج الدراسية فقد أشارت ذات الأدبيات إلى أنها تعتمد ما يتم توصيفه من مناهج من قبل حكومات الدول المضيفة . وعلى صعيد الهيكلية الإدارية للوكالة فإن هناك وحدات إدارية تقابل فروع ومبنى العملية التعليمية مضافا لها وحدة خاصة بالتوظيف للخريجين من اللاجئين (تعمل أحيانا خارج أوساط اللاجئين) ! وتجدر الإشارة هنا إلى أن تجربة (منفردة) لافتتاح صفوف ثانوية كانت قد بدأتها الأونروا بصورة محدودة في الستينيات ، في كل من غزة والأردن ، إلا أنها توقفت لاحقا لأسباب مالية(11). أما اليوم فهناك ، مدارس تشتمل على صفوف ثانوية كاملة تشغلها الوكالة وتديرها في لبنان فقط (12). وفي المقابل فقد تم توسيع نطاق التعليم الأساسي في الأردن إلى 10 سنوات بدلا من 9 كما كان معمولا به في جميع مناطق عمليات الوكالة : " وسعت الوكالة بنجاح مرحلة التعليم الأساسي في الأردن من 9 إلى 10 سنوات ، تمشيا مع البرنامج الإصلاحي للحكومة المضيفة " (13) . غير أن هذا التوسع لم يشمل الضفة الغربية وغزة : " كان من المقرر إجراء توسيع مماثل لبرنامج الوكالة في الضفة الغربية بدءا من السنة الدراسية 1994/93 ، لكن العجز المالي في عام 1993 أدى إلى تجميد هذا الإجراء بانتظار تحسن الوضع المالي للوكالة " (14) . وبالرغم من ذلك فقد افتتحت الوكالة صفوفًا للعاشر الأساسي في مدرستين في مخيم شغاف / القدس ، فقط دون باقي الأراضي الفلسطينية . وقد أدى هذا البرنامج الإصلاحي التربوي إلى رفع الشهادة المطلوبة لتأهيل المعلمين في المرحلة الأساسية إلى درجة البكالوريوس (4 سنوات) بدلا من سنتين دار معلمين أو كليات مجتمع ، وهو ما حدى بالوكالة إلى تطوير " برنامج تدريب المعلمين " في " معاهد المعلمين من برنامج دبلوم سنتين ليصبح باسم " كليات العلوم التربوية " وتمنح شهادة البكالوريوس بأربع سنوات عوضا عن الدبلوم السابق . (15)

(2) ميزانية برنامج التعليم في الأونروا :

(أ) تطورت ميزانية الوكالة الفعلية (النفقات) : من 33.6 مليون \$ عام 1950-1951 إلى 234.7 مليون \$ عام 1982 إلى 488.6 مليون \$ عام 2007) فعليا (. وقد عانت هذه الميزانية من عجز دائم خلال كل تلك السنوات ما بين 1950-1982.

(ب) تطور ميزانية الوكالة - وتوزعها على برامج مختارة :
ازدادت النفقات المالية للأونروا المتحققة (المصروفات الفعلية) من 33.6 مليون \$ عام 51/50 إلى 234.7 مليون \$ عام 1982 أي بنسبة 69.9 % (أي ما يقارب 70%) خلال نفس الفترة زادت موازنة التعليم من 38 ألف \$ عام 48 إلى 132 مليون \$ عام 1982 (أو ما نسبته 57% من إجمالي ميزانية الوكالة) وخلالها زاد عدد المدارس من 74 مدرسة إلى 645 مدرسة سجل فيها مع بداية الفترة أي عام 48 ما مجموعه 34 ألف تلميذ (من عمر 6 إلى 14) ما يشكل نسبة 27 % من الأطفال في سن المدرسة فقط ! ليصل العدد إلى 338 ألفا عام 1982 وخلال هذه الفترة تضاعفت نسبة موازنة التعليم إلى الموازنة الكلية العامة للوكالة من 0.9 % (؟) عام 1951م (أو 390 ألف \$) إلى 57 % (أو 214 مليون \$) عام 1982⁽¹⁶⁾. إن إلقاء نظرة إجمالية على كيفية توزيع ميزانية الأونروا على برامجها يبين التحول الكبير (الدراماتيكي) في توجيه تلك الموازنات من تخصيص 69 % منها إلى برنامج الإغاثة عام 1950 إلى تخصيص 57 % على التعليم عام 1982 . بينما ازداد الإنفاق على برنامج الصحة من 2.2 % عام 1980 إلى 17 % فقط عام 1982⁽¹⁷⁾ . أما برنامج الإغاثة فقد تقلص عام 1982 ليصل "إلى 22 % فقط من ميزانية الوكالة . أما أعداد المعلمين فقط تزايدت من 700 (معلم ومعلمة) عام 50 / 51 إلى 9816 عام 1982⁽¹⁸⁾ ، غير أن نسبة المعلمين إلى التلاميذ بقيت كما هي ، تقريبا 1 : 50 .

(ج) مقارنة لأوجه الصرف المالي على برامج الوكالة ما بين عامي 50 و 1982:

(1) أشرنا سابقا إلى أنه حدث انقلاب كبير في أسس ووجهة الصرف ، فبدل أن كان يخصص لبرامج الإغاثة المباشرة 24.6 مليون \$ عام 1950 (69 % من إجمال الإيرادات) والتعليم 0.3 مليون \$ (0.9 %) انقلب الوضع عام 1982 ، ليصبح 52 مليون \$ (22 %) للإغاثة ، و 132 مليون \$ (57 %) للتعليم . غير أن الاختبار الحقيقي لهذه الزيادة الإجمالية في ميزانيات البرنامجين يجب أن يتقرر بعد النظر إلى الزيادة في أعداد اللاجئين الفلسطينيين .

فبعد أن كان عدد اللاجئين المسجلين عام 1982 هو 1.925.726⁽¹⁹⁾ (وبالتالي فإن نصيب الفرد من ميزانية الإغاثة والتعليم يساوي على الترتيب : 27 \$ و 68.5 \$) أي أن الزيادة في نصيب التلميذ ضمن برنامج التعليم من ميزانية الوكالة السنوية بقي في حدود متواضعة ودون المطلوب . (ناهيك عن مقارنتها بدول أخرى في المنطقة أو خارجها) .

(2) أصبحت هذه الأرقام عام 2007 كما يلي :

التعليم 281.63 مليون \$ ، الإغاثة والتبرعات الاجتماعية 53.347 مليون \$ أو ما نسبة 70 % ، 9.8 % على الترتيب من مجموع ميزانية الصندوق العام (إجمالي الميزانية العامة للوكالة) . وعليه أصبح نصيب الفرد من هذين البرنامجين هو : 83.6 \$ و 11.7 % على الترتيب وبمقارنتها بأرقام 1982 الألفية الذكر ، فإننا نلاحظ بأن هناك تدهورا حادا فيما ينفق على هذين البرنامجين الحيويين ، بل إن الزيادة المجردة التي تظهر في نصيب الفرد من برنامج التعليم هي مضللة إذا ما أخذت الزيادة الهائلة في الأسعار ما بين السنتين (1982 ، 2007) بالاعتبار ، ناهيك عن التضخم ، أي أننا في الحقيقة نشهد تراجعا وانخفاضا حادا في مخصصات التعليم والإغاثة .

رابعا : نحو تطوير مبنى ومضمون التعليم في مدارس الأوتروا

أ) مدخل احصائي :

حسب إحصائيات عام 2007 الصادرة عن الأونروا ، تشغل الأونروا وتدير في جميع مناطق عملياتها ما مجموعه 684 مدرسة تغطي المرحلة الأساسية (التي تشمل الصفوف من الأول إلى التاسع فقط أي كما كانت عليه قبل تعديل عدد سنوات التعليم الإلزامي بالقانون الفلسطيني ، ولكنها تشمل 6 مدارس ثانوية في لبنان موجودة في لبنان فقط بسبب محددات معروفة) ، كما تشغل وتدير ما مجموعه 9 مراكز للتدريب المهني موزعة على هذه المناطق ، بالإضافة إلى 3 كليات للعلوم التربوية . وتضم هذه المدارس والمعاهد ما مجموعه 481130 تلميذا وطالبا (ذكورا وإناثا) . ومن هذه الأعداد يوجد في كل من الضفة الغربية وغزة ما مجموعه 306 مدرسة (أو ما نسبته 18 % تقريبا) (دون الثانوي) (تشكل 16% من مجموع المدارس في هاتين المنطقتين الواقعتين تحت إشراف السلطة الفلسطينية - باستثناء القدس) و5 مراكز تدريب مهني و2 كلية للعلوم التربوية يدرس فيها 253826 تلميذا وطالبا (ذكورا وإناثا) (يشكلون تقريبا 25% من مجموع التلاميذ في هذه المناطق) . (للمزيد انظر الجداول في الملاحق) .

ب) خلفية :

ورد في تقرير المفوض العام للأونروا للعام 2007 فيما يتعلق بتطوير برنامج التعليم في مدارس ومعاهد الأونروا ما يلي :

(1) يهدف برنامج التعليم في الوكالة إلى " تزويد اللاجئين الفلسطينيين بتعليم جيد (ذو نوعية جيدة) ، وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب المعرفة ، المهارات و الاتجاهات والقيم ، وكذلك لتحسين تطورهم كمواطنين مسئولين قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة (مبنية على العلم) وعلى الإسهام الايجابي تجاه المجتمع " .

(2) ينصب اهتمام الأونروا على تحسين جودة ونوعية التعليم ، حيث تم إطلاق مبادرة في هذا الاتجاه برفع مستوى التعليم في كافة مجالاته ، بما في ذلك إنشاء مدرسة للتميز في غزة . وتشمل كذلك افتتاح وتشغيل برنامج للدعم النفسي والصحي (بصورة مشتركة مع برنامج التعليم) ، وبرامج غير منهجية في الفنون والموسيقى والمسرح ممولة مباشرة من اليونسكو .

(3) احتلت مراكز التدريب المهني نسبة تميز (تفوق) تصل إلى 96.6 % في الامتحانات العامة الشاملة .

(4) خضعت بعض برامج تنمية التعليم " الديمقراطية والتسامح " لتقييم خارجي (ما يعني اهتمام ورقابة)...

(5) تم تخصيص مبلغ 50 مليون \$ لتعزيز القدرات الإدارية والتشغيلية للأونروا في إطار خطة إصلاحية تتبناها الأونروا للسنوات من 2006-2009 . (لم تأت الخطة على ذكر بنود محددة خاصة بتطوير التعليم باستثناء الإشارة العامة : " تطوير التدريب ") .

(6) بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم 2006 ما مجموعه 246 مليون \$ تشكل 59% من إجمالي ميزانية الأونروا .

(7) بلغ إجمالي خسائر الأونروا المباشرة جراء الإجتياحات الإسرائيلية وما نجم عنها من تدمير لمباني تابعة لها منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 وحتى نهاية عام 2006 ما مجموعه 1.048 مليون \$ منها 96 ألفا \$ في عام 2006 وحده ، وبلغت خسائر الأونروا جراء القيود الإسرائيلية وانتهاكها للإتفاقيات مع الأونروا ما مجموعه 349 مليون \$.

(8) في سوريا وفرت الأونروا خدمات التعليم لحوالي 2600 من اللاجئين الفلسطينيين (2000 من لبنان و600 من العراق من الذين أجبروا على الفرار نتيجة لأحداث لبنان و العراق) . واستخدمت 26 مدرسة في لبنان لإيواء النازحين عن مخيم بئر البادر بصورة مؤقتة .

(9) من أصل نصف مليون مواطن فلسطيني سيتأثرون سلبيا ببناء الجدار العازل 30% هم من اللاجئين .

(10) أصبح 79.8% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر .

(11) عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين هو 517 مدرسة .

(12) نسب التسرب في المرحلة الإبتدائية والإعدادية بلغ 4.2 و 2.55 % على التوالي .

(13) ازدادت نفقات الأونروا الفعلية عام 2006 بنسبة 10.6% عما كانت عليه عام 2005 . بينما ازدادت الموازنة بنسبة 23% (ما يعني زيادة العجز) . بلغ العجز في ميزانية الأونروا عام 2006 بالأرقام 715 مليون \$⁽²⁰⁾.

ج) يتوقع أن تستهدف أي خطة تطويرية منفردة أو مشتركة تغطية جوانب الخلل والنقص في مخرجات برنامج التعليم الذي تديره الأونروا ، وهذا يتطلب :

(1) زيادة أعداد المدارس والصفوف ببناء مدارس و صفوف جديدة تكون قادرة على مواصلة استيعاب التزايد الطبيعي في أعداد التلاميذ . تشير إحصائيات الأونروا ذاتها إلى أنه بينما ازداد عدد التلاميذ (ذكورا وإناثا) ما بين عامي 1951/1950 و 1999/98 بنسبة 13.2% فإن عدد المدارس ازداد فقط بنسبة 4.7% بينما ازداد عدد المدارس عام 2007 الى ما مجموعه 684 فقط ،أوما نسبته 6% فقط عما كان عليه عام 1982، وذلك في الوقت الذي ازداد فيه عدد التلاميذ من 32122 تلميذ عام 1951/50 إلى 481130 تلميذ عام 2007 (اي بنسبة مضاعفة مرات ومرات !). كما يتوقع من زيادة أعداد المدارس تقليص أعداد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين . تبلغ نسبة هذه المدارس التي تعمل في فترتين 83% من مدارس الأونروا الإبتدائية (أكثرها في الأردن حيث تصل إلى 90%) . وكذلك 62% من مدارس الأونروا الإعدادية تعمل بنظام الفترتين كما سيسهم بناء مدارس إضافية في تقليص نسبة الإكتظاظ في الصفوف التي مازالت في غزة تزيد بالمعدل على 40 (على الأقل) تلميذ للصف الواحد .

(2) دراسة وبحث إضافة الصف العاشر إلى النظام الهيكلي لمدارس الوكالة وفي ذلك ما يساعد على تشغيل أعداد إضافية من المعلمين فيها .

(3) استيعاب وترميم وإعادة اصلاح وصيانة ما دمرته قوات الاحتلال الاسرائيلي على مدى الثماني سنوات الماضية .

(4) زيادة أعداد مراكز التدريب المهني بصورة ملموسة ، وتقريبها من مراكز المخيمات : ويمكن أن تخدم بعض مدارس مختارة مجهزة بصورة جيدة ، كمراكز تدريب مهني مسائية (مثلا : في الضفة 3 في الشمال + 2 في الوسط) . يبلغ عدد

طلبة مراكز ومعاهد التدريب المهني المنتشرة في الضفة وغزة أقل من 3 آلاف طالب (ما بين حكومي وتابع للوكالة) حسب إحصائيات برنامج UNDP لعام 2000 .
(5) لتحقيق ما جاء في أهداف برنامج التعليم الذي تتبناه الوكالة ووضعت أسسه منظمة اليونيسكو من رفع مستوى التعليم وجودته ... الخ ، فإنه يقترح زيادة أعداد المختبرات وتحسين نوعيتها ، وزيادة عدد المكتبات المدرسية والملاعب والمرافق الرياضية الأخرى ... وزيادة أعداد الحواسيب المتطورة مما يعني زيادة في التوظيف .
(6) تطوير برامج الإشراف التربوي والتعزيز النفسي في مدارس الوكالة للحد من حالات التسرب والعنف المدرسي والحد من المشاكل النفسية والاجتماعية في إطار خطة تكاملية مع مؤسسات أخرى تعمل في إطار مؤسسات الأونروا ذاتها في مخيمات اللاجئين .

ليس سرا أن نعرف بأن أعلى نسبة تسرب بين التلاميذ في مدارس الأونروا هي في لبنان إذ تبلغ 4.6 % وذلك بسبب صعوبة الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون هناك .

يشار حسب دراسة منشورة على موقع وزارة التربية والتعليم عن التسرب إلى أن إجمالي أعداد التلاميذ المتسربين من المدارس عام 2000/99 بلغ 15148 تلميذ وتلميذة أو ما نسبته 1.8% من مجموع التلاميذ (انخفض إلى 9395 عام 2004/3 أو ما نسبته 0.9%) وخلال الفترة من 1994-2004 بلغ أعداد التلاميذ المتسربة (تراكميا) 158 ألفا ، كان نصيب الصف العاشر 3% منها .

(7) إعادة تشغيل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار داخل (وخارج) المخيمات وتفعيل برامجها وتطويرها باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة . تشير إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي إلى نسبة الأمية في فلسطين تتراوح ما بين 11.6 % (كحد أدنى) و 28.8 % (كحد أقصى) أو ما معدله 20 % وهي نسبة خطيرة ! كما تشير نفس الإحصائيات لعام 2005 / 2006 بأن عدد مراكز محو الأمة في جميع مناطق الضفة وغزة هو 127 مركزا فقط .

(8) زيادة أعداد رياض الاطفال داخل المخيمات من خلال تبني الأونروا لبرنامج خاص برياض الأطفال .

تشير إحصائيات الجهاز المركزي إلى أن أعداد رياض الأطفال لعام 2005/ 2006 في الضفة وغزة بلغ 935 روضة ، تضم 77142 طفلا وهي أعداد متدنية تحتاج إلى زيادة بصورة ملموسة ، لما ثبت من دراسات تربوية عدة وجود علاقة ايجابية بين تلقي الطفل تعليما مناسباً قبل المدرسة ، وبين زيادة تحصيله المستقبلي ، وكذلك سويته النفسية . تعاني المخيمات والقرى بشكل خاص من انعدام وجودها أو تدني أعدادها فيها، وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر .

(9) إعادة تشغيل مراكز النشاط النسوي ببرامج إنتاجية وحرفية تقليدية إنتاجية بصورة جديدة ومتطورة وتقديم المساعدة لها تحت رقابة و إشراف الأونروا من جديد لتتحول إلى بؤر إنتاجية بدلا من حالة الخمول و الاستئثار السياسي المسيطرة عليها حاليا .

(10) إعادة تولي الأونروا للإشراف على مراكز الشباب الاجتماعية ، بصورة مباشرة، وتحويلها إلى مراكز إصلاحية وتعليمية وإنتاجية من خلال الرقابة المباشرة وتقديم يد العون لها من قبل الأونروا .

(11) تفعيل مراكز تأهيل المعاقين بصورة لائقة ، بعد إعادة تجهيزها بالأجهزة والكفاءات الطبية والعلاجية المطلوبة .

تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم أن المدارس الفلسطينية كانت تضم 2381 معاقا (إما بصريا أو سمعيا أو حركيا) عام 2003 /02 ، ثم ازدادت هذه الأعداد (من نفس الفئات) إلى 3588 عام 2005/04، ما يعني ويتطلب زيادة الاهتمام بهذا القطاع وإيلائه الأهمية الكافية بحيث تصبح مراكز تأهيل المعاقين هي مراكز صحية وتربوية واجتماعية وإنتاجية تقدم العلاج والتعليم والصحة النفسية والأهلية الاجتماعية لمن يحتاجها . (الأحصائية لا تبين أعداد المعاقين اللاجئين) .

(12) فيما يتعلق بالمناهج التعليمية : لا بد من تمييز المناهج التعليمية في مدارس الأونروا ، وخصوصا فيما يتعلق بمساقات التربية الوطنية والاجتماعية إذ يجب أن تحظى بتركيز واهتمام بقضية عودة اللاجئين ، وتكريس ثقافة حق العودة . وقد لاحظ عدة باحثين خلو مناهج وزارة التربية والتعليم من إشارات ومضامين كافية عن حق العودة ، بل إلى خلو تلك المناهج والكثير منها كليا .ففي دراسة قدمت الى مؤتمر حق العودة (تطلعات ومستجدات) المنعقد عام 2007 في جامعة النجاح بتنظيم من مركز

حق العودة بنابلس ، أشير إلى أن عدد الصفحات التي أشغلتها قضية اللاجئين في الكتب المدرسية هي 56 صفحة من أصل 7450 صفحة أو ما نسبته 0.0075 % .
وجاء وفي دراسة أخرى مقدمة نفس المؤتمر إلى أن " المتتبع للمناهج الفلسطينية في المرحلة الأساسية عموماً ومنهاج التربية الاجتماعية والوطنية خصوصاً يجد قصوراً واضحاً في تضمين وتوظيف قضية اللاجئين وحق العودة من خلال المنهاج رغم الإمكانية العالية لتوظيف المفهومين السابقين " . وأنه : " لم يرد نص يتناول حق العودة وقضية اللاجئين في المرحلة الأساسية من الصف الأول وحتى الصف التاسع إلا مرة واحدة (عابرة وسطحية) في منهاج الصف الرابع " *

* انظر مثلاً: شبلي العزة " اللاجئين وحق العودة في الخطاب الربوي الرسمي الفلسطيني " ، وكذلك : أحمد الرياحي : " توظيف حق العودة في الأنشطة المنهجية واللامنهجية لدى طلبة المرحلة الأساسية في مادة التربية الاجتماعية والوطنية " ، أوراق غير منشورة مقدمة لمؤتمر حق العودة بتاريخ 2007/5/7 - نابلس ، المنظم من قبل مركز حق العودة الثقافي .

خامساً : خلاصة :

إن قضية اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية ، ولا حل للأخيرة إلا بحل جوهرها ، وحل قضية اللاجئين الذي هو مفتاح الحل لمشكلات الشعب الفلسطيني كافة . ولا يوجد حل لقضية اللاجئين غير عودتهم إلى ديارهم التي طردوا منها بقوة السلاح والمؤامرة السياسية . وبعودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم يستطيعون بناء ما يشاءون من مدارس ويستطيعون ممارسة حقهم في التعليم وبناء ثقافتهم بشكل متكامل مع حق وحق باقي أبناء شعبهم في الحياة .
وتشير الإحصائيات المتوفرة اليوم إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا يقارب الخمسة ملايين لاجئ ، وتشير نفس الإحصائيات إلى أن أعدادهم تتزايد سنوياً بنسبة لا تقل عن 3 % . كما تشير الإحصائيات إلى أن أعداد الطلبة اللاجئين في مدارس الأونروا قد بلغ عام 2007 ما يقارب نصف مليون تلميذا وتلميذة ، يتزايدون سنوياً بمعدل لا يقل عن 2.4 % أيضاً (المفارقة في إحصائيات

الأونروا أنها تظهر أن عدد التلاميذ للعام الدراسي الحالي قد نقص عن العام السابق، وبخاصة في الأردن!)، وهو ما يعني على التوالي أن عدد اللاجئين عموماً يزيد على 60% من أعداد التلاميذ والطلبة الفلسطينيين. وهذا يعني أمران معاً **الأول**: أن الغالبية من أبناء الشعب الفلسطيني (من مختلف الشرائح والأعمار) هم من اللاجئين. **والثاني**: أن بقاء قضية اللاجئين دون حل، سيحولها بمرور الوقت من قضية جماعية إلى مجموعة من القضايا الفرعية والجزئية ومن قضية سياسية إلى قضايا مطلبية،.. الخ، حيث يصبح التعليم قضية قائمة بذاتها، وهكذا الصحة والرعاية الاجتماعية.. الخ. وبالرغم من أهمية هذه الجوانب مجتمعة ومنفردة، فإن الخطر يكمن في الوقوع في شرك تحول التعاطي معها من إفرات لقضية سياسية كبرى تاريخية إلى مسائل فنية (تقنية) فرعية، قائمة بذاتها ومنفصلة عن القضية الأم. فالزيادة السنوية في أعداد التلاميذ مثلاً يستوجب بناء مدارس جديدة، وزيادة في الميزانيات وما إلى ذلك، من مطالبات ومتطلبات، قد لا تنتهي أو تتوقف عند حد. وهنا يبرز خطر داهم آخر يتمثل في إمكانية تتصل الدول المانحة من الوفاء بالتزاماتها تدريجياً تحت وقع هذه المطالب المتزايدة وذلك لتحقيق أحد أمرين أو كليهما: إما أن تحيل بالتدريج جانباً (كل مرة) من مركبات العملية التعليمية (مثلاً) إلى الحكومات المضيفة (والأخطر هنا إلى السلطة الفلسطينية)، أو أن تطرح مشروعات ذات صبغة توطينية تحت مسميات ومبررات التوسع والتمدد خارج نطاق المخيمات، أو أن تعلن دفعة واحدة أن المسألة أصبحت برمتها فوق طاقتها وقدرتها، أو أن ليس لديها ميزانية كافية لمواصلة عملها (وهوكسيف ديموكليس بتهديده الدائم)، لتعلن توقف برامجها تلك، وربما بصورة مفاجئة. وما ينطبق على التعليم ينسحب على الصحة والإغاثة وغيرها من برامج تنفيذها الوكالة. ومن هنا فإن اللاجئين الفلسطينيين عندما يحتجون على تقليص ميزانية الوكالة إنما يحتجون على مؤامرة "إنهاء خدمات الوكالة قبل تطبيق القرار الدولي 194. وباتأكيد فإن اللاجئين لا يمارسون احتجاجاتهم حبا في بقاء الوكالة، أو لتأييد بقائها، بل على العكس من ذلك، فهي تذكرهم دوماً بالذل والمهانة والنكبة. ولكنهم إنما يفعلون ذلك لأسماع العالم صوتهم: بأن حقوقهم التي سلبهم

العالم إياه في الماضي ما زالت تسلب في الحاضر أيضا ، وأن نضالهم سيستمر حتى استعادتهم لها!

وهكذا على متخذ القرار والمخطط الفلسطيني (م.ت.ف خاصة) أن تحسن إدارة الصراع مع الأونروا الذي هو صراع مع المجتمع الدولي الذي أنشأها ويمولها ويخطط لها !

وعليه بشكل خاص أن يتنبه بصورة دائمة إلى العلاقة الوثيقة بين تجزئة وتشظية قضية اللاجئين إلى قضايا جزئية وفرعية ومطلبية وتقنية ما هو إلا وقوع في المحذور وفتح الباب على مصراعيه أمام التوطين والتصفية . فالحل الاقتصادي الذي تطرحه الدول الكبرى هو أب كل الحلول التقنية بما فيها التنمية منها . وعليه فإنه أن الأوان أن يكف المشروع والمخطط وصاحب القرار الفلسطيني عن التعامل مع اللاجئين على أنهم استثناء أو " أقلية " ، وهو ما درج عليه الكثيرون في دراسة أوضاع اللاجئين :

لقد أدرك أعداء شعبنا منذ البداية أهمية وخطورة سلاح التعليم ، فعملوا على تحويله إلى أداة طرد سكاني بدلا من تحويله إلى رافعة صمود وتقريب ليوم العودة . إن جيشا كبيرا بهذه الأعداد من الطلبة مضافا له أعداد باقي الطلبة الفلسطينيين ، إن أحسن تعبئته وتعليمه وتنقيفه ، فإنه سيتحول إلى أعظم استثمار وطني باتجاه الحفاظ على الحقوق أولا ثم تحويله إلى رافعة صمود وتنمية وطنية (اقتصادية وسياسية) ، باتجاه تقريب يوم العودة.

وإذا كانت المناهج الدراسية المعتمدة رسميا في مدارس الأونروا ، وغيرها ، لا تسهم بالقدر الكافي في تعبئة أجيال اللاجئين وزرع ثقافة العودة في صدورهم وفكرهم ، فإن على م.ت.ف من خلال دوائرها المختلفة أن تعيد انتزاع المبادرة من جديد ، لإعادة تعبئة أولئك الطلبة وتلكم الأجيال ، تعبئة وطنية حقيقية بما يعوض جوانب الخلل في المناهج القائمة . . ويجب أن يبدأ هذا الجهد بتخطيط شامل ، يفضي إلى صياغة خطة وطنية شاملة للنشاطات التعبوية والتنقيفية . تستهدف إطلاق حملة من الأنشطة اللامنهجية داخل وخارج نطاق مدارس الوكالة ، وغيرها ، وبحيث تشارك فيها اللجان الرسمية والطوعية والشعبية المرتبطة ب م.ت.ف . ومثلا إذا كانت الأونروا لا توفر مكتبات في المدارس ، فإن على مجالس الآباء

التي يجب على دائرة التعليم في م.ت.ف إعادة تفعيلها وصياغتها من جديد ، بالتعاون مع لجان وهيئات المجتمع المحلي - في المخيمات وخارجها - عليها أن تنشئ المكتبات ، وتزودها ، (القائم فيها والجديد) ، بأفضل منظومة من الكتب والبرامج الثقافية (بما في ذلك الأقراص المضغوطة) وغيرها من أدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة) ، التي تغنيها وتشجع إقبال الطلبة عليها . إن انعدام أو ضعف الإقبال على القراءة ، في أوساط شعبنا بعامة ، وفي أوساط اللاجئين بخاصة ، أصبحت مشكلة كبيرة تساوي مشكلة الأمة المعاصرة . إن لثالوث وسائل الاتصال الحديثة (الفضائيات التلفزيونية ، وشبكة المعلومات الدولية ، والهواتف النقالة) مخاطر جمة أن تركت تفعل فعلها دون توجيه ورقابة على الأجيال الناشئة .

إن تعدد جهات الإشراف على تعليم الأجيال الفلسطينية بمختلف شرائحها ، قد يحمل على المدى البعيد ، فجوات ثقافية وأدبية ومعنوية بين أوساط أبناء الشعب الواحد . وهذا يؤكد من جديد على الحاجة إلى توحيد منظومة القيم والاتجاهات والبنية الثقافية للنشء الفلسطيني وللأجيال المتعاقبة ، حتى يحافظ شعبنا على عاداته وتقاليد ووحدة أهدافه الوطنية والقيمية والإنسانية . وقد يكون المدخل إلى هذا هو بالمطالبة بتعميم تدريس المناهج الفلسطينية في شتى المدارس التي يدرس فيها اللاجئين الفلسطينيون في الوطن وفي الشتات على حد سواء . وفي هذا السياق فإنه يتعزز دور م.ت.ف ودوائرها المختلفة (كدائرتي التعليم واللجنة الوطنية للثقافة والتربية ، ودائرة شؤون اللاجئين - بشكل خاص) ، لما ينتظرها من أدوار وأنشطة وخطط مركزية في هذا السياق ، أصبحت اليوم وللأسف في غياب شبه تام .

وبعد ما تكشف ما آلت إليه أوضاع شعبنا داخل وخارج الوطن بعد اتفاق أوسلو لعام 1993 ، من مأس وانقسامات ، وفصل جغرافي - سياسي قسري بين أبنائه داخل وخارج الوطن ، وبعد ما تبين عقم المراهنة على المفاوضات ، خسر الفلسطيني 15 عاما من التحالف مع الزمن ! إن الزمن الخاضع للتخطيط والمراقبة والمتابعة والعمل الدؤوب، لا بد وأن يعمل لصالح أصحابه وسيكون حليفا لهم ، أما الركون إلى المجهول والرهان عليه، فما هو إلا ضرب من الوهم وسوء التقدير

والحسابات ، وعاقبته حتما ستكون وخيمة ليس على أصحابه وحسب ، وإنما على كل القضية وكل الشعب الذي يمثلها هؤلاء .
سادسا : اقتراحات وتوصيات :

مشكلات التعليم : إن حل مشكلات التعليم الفلسطيني حلا صحيحا ودائما (لللاجئين وغيرهم) كغيرها من مشكلات المجتمع الفلسطيني ، هو سياسي ، بمعنى أنه يكمن في الحل السياسي لقضية اللاجئين . ولا يمكن " للحلول " الفنية (التقنية) ، كتحسين جودة التعليم - مثلا - على أهميته الكبيرة أن تقدم الحل المنشود وطنيا أو الشامل . والقائل بحلها تقنيا هو كالقائل " بالحل " الاقتصادي لقضية اللاجئين أحدهما عاجز أو فاشل والآخر متواطئ . فالحلول التقنية هي بنت " الحل الاقتصادي " والقائل بهذا هو توأم القائل بإمكانية بناء مشروع وطني بالتسول أو بالتوسل بأموال المانحين ورقابته ، وهو أب القائل ب " تنمية المخيمات " بمعنى تكريس وجودها وإطالة أمدها بدلا من الدعوة إلى تقريب يوم الخلاص من المخيمات وهو يوم " العودة " .

إن إصلاح النظام التعليمي في مدارس الأونروا - فنيا - مهما بلغ من التقدم والتطور ، فإنه يبقى أسير محددات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية (النفسية) والفكرية ، التي تطبع مجتمع اللاجئين وخصوصا في المخيمات . فالمخيم المثخن بجراح النكبة وتأثيراتها والذي يئن أبناءه تحت وطأة البطالة واليأس وسوء الدخل والأوضاع المعيشية ، وما يرافق ذلك من مشاعر متوترة وإحباط وقلق دائم بشأن مصير الأجيال الحاضرة واللاحقة ، هو ما يلقي بظلاله وتأثيراته المتباينة على بيئة المدرسة ونظامها التعليمي ، وليس العكس . وبالطبع ستكون النتيجة مدمرة أكثر إذا لم تأخذ المدرسة دورا رياديا في تقديم الحلول وعلاج المشكلات والظواهر السلبية التي يعاني منها تلاميذها .

ولعل المثال الأبرز الذي يمكن سوقه هنا لمعرفة أثر أوضاع اللاجئين العامة على التعليم هو ظاهرة التسرب (التي بلغت نسبتها عام 2006 في غزة 4.1% وفي الضفة 3% تقريبا) ، والتي كانت تزداد في المراحل الأعلى (الثانوية) ، وكذلك ظاهرة عدم التسجيل للصف الأول الأساسي (والتي بلغت ذروتها خلال الفترة من 2000-2006 لتزيد أحيانا عن نسبة 3%) (21). وحيث أن معظم الدراسات الاستطلاعية التي أجريت (من بينها دراسة أجرتها وزارة التربية والتعليم العالي بدعم من اليونيسف) (22) بينت أن هناك منظومتين من الأسباب تقف وراء هاتين الظاهرتين ، الأولى وهي ذات التأثير الكبير ، تتعلق بتدري الأوضاع الاقتصادية للأسرة كسبب رئيسي في ترك المدرسة لمساعدتها ، والثانية وهي ذات تأثير تالي في الترتيب تتعلق بالعلاقات داخل المدرسة والتحصيل المدرسي ، فإن في هذا ما يؤكد على ما ذهبنا إليه من تأثير سلبي لأوضاع المخيم على التحصيل المدرسي وعلى إتمام الدراسة في المدارس . (للمزيد حول ظاهرة التسرب في المدارس الفلسطينية في الأرض المحتلة ، انظر الجداول في الملاحق).

ميزانيات التعليم :

تنفق الأونروا على التعليم في جهازها التعليمي في جميع مناطق عملياتها (684 مدرسة، 21962 موظف ومعلم ، 481.130 تلميذ ، ما مجموعه 281.620 مليون \$) بما يعادل 585 \$ كحصة خام لما ينفق للتلميذ على التعليم سنويا ، تنفق منها 147.297 مليون \$ على 309 مدارس ، 11.468 موظف ومعلم (منهم 9279 معلم) ، 253.826 تلميذ في الضفة الغربية وقطاع غزة) ، أي بما يعادل 489.7 \$ كحصة خام لما ينفق للتلميذ على التعليم سنويا (بمعنى أن هناك تفاوت في الأنفاق على التعليم لصالح الشتات). وذلك بالنظر الى ما تسميه الأونروا " تكلفة التلميذ " الواحد ، وحسب احصائياتها ذاتها .

وتتفق وزارة التربية والتعليم العالي على التعليم الحكومي العام (الأساسي والثانوي) (1833 مدرسة ، 34134 معلما ، و766730 تلميذا) (23) . ما مجموعه ، ما يزيد قليلا عن ، " 320.491208 \$ أو تقريبا 320.5 مليون \$. (أي بما يزيد قليلا عن 418 \$ كحصة خام لما ينفق للتلميذ على التعليم سنويا) . علما بأن معدل الدخل السنوي للفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة قد انخفض مع بداية انتفاضة الأقصى إلى 800 \$ ، ثم عاد ليصل إلى 1178 \$ عام 2007 ، مقارنة مع 22.5 ألف \$ للإسرائيلي) . والفارق في الحصة (الخام) أو كلفة التلميذ باختلاف الجهة المشرقة ، يعود بسبب ارتفاع رواتب المعلمين والموظفين العاملين في سلك التعليم في الأونروا ، عن مثيلاتها في القطاع الحكومي العام ، وبسبب عدم بناء مدارس جديدة ومحدودية التعيينات السنوية في جهاز التعليم في الوكالة . وبمقارنة حجم الميزانية النسبي ما بين القطاعين ، فإننا نلاحظ بأن انفاق الحكومة على التعليم أفضل وأعلى مما تتفقه الوكالة . وهذا يستوجب العمل على زيادة انفاق الوكالة على قطاع التعليم ، وجسر الفجوة القائمة ما بين نفقات التعليم داخل فلسطين وخارجها . والبالغة حوالي 100 \$ تقريبا كحصة (خام) لصالح مناطق عمليات الشتات . وهذا لا يعني على أي حال بأن النسبة التي تخصصها السلطة الوطنية الفلسطينية للتعليم من الموازنة العامة والتي ما زالت تراوح حول 18% منها ، هي نسبة مرضية أو كافية وإنما تحتاج أيضا هي إلى زيادة بنسب ملموسة وكبيرة نسبيا ، هي وميزانية الأونروا لمواجهة أعباء ومتطلبات قرابة مليوني طالب خلال السنتين القادمتين فقط ! . ومن باب المقارنة فقط ، فإن ميزانية التعليم في الكيان الصهيوني التي كانت قد بلغت خلال السنوات من 2004 إلى 2006 م ما نسبته 7و5 % من مجمل الإنتاج المحلي فيه (والذي يزيد عن 150 مليار \$) ، بحيث يخصص وينفق على التلميذ الواحد 4200 \$ سنويا كحصته من نفقات الحكومة الصهيونية على تعليمه ، وهو ما يعادل عشرة أمثال حصة التلميذ الفلسطيني في الأراضي المحتلة ! .

قياس جودة ونوعية التعليم وضرورة وضع ومراقبة تنفيذ خطط خمسية بشكل متواصل:

لقد دلت نتائج امتحان عام لفحص مستوى أداء التلاميذ في مدارس الأونروا في قطاع غزة أجري عام 2007 بالتنسيق مع لجنة القياس والتقويم في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ، في مساقى اللغة العربية والرياضيات ، على تدهور كبير في مستويات أولئك التلاميذ بصورة مرعبة لم يسبق لها مثيل ، حيث كانت نسبة النجاح فيه صفرا أو لا تكاد تذكر ! وكذلك فقد دلت نتائج امتحان عام آخر لفحص مستوى أداء التلاميذ في مدارس الأونروا في الضفة على تدهور مماثل ، حيث كانت نسبة النجاح فيه 35 % فقط ! وقد استدعت هذه النتائج من دائرة التعليم في الأونروا الى توظيف أعداد كبيرة من المعلمين بصورة طارئة ومؤقتة ، واجراء خفض لأعداد التلاميذ في الشعبة الواحدة ، ما أدى ، بطبيعة الحال ، إلى زيادة أعداد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين بشكل ملموس . وهذا يدل على أن معالجة الموقف لم يكن بناء على خطط طوارئ جاهزة أو نظام تخطيط آخر تتبعه الأونروا. والدليل على ذلك هو أن هذه الإجراءات " الفنية " في كل من الضفة وغزة ، لم تحل دون استمرار وجود مشكلات ذات طابع بنوي (هيكلية) في مجمل النظام التعليمي المتبع ، ومن هذه المشكلات : (ا) استمرار حالة ضعف الأداء في مدارس الوكالة على أكثر من صعيد ، بما في ذلك قطاع المعلمين (الجدد تحديدا) ، وقطاع الإدارة والأشراف التربوي (الذي لم يكن ضعيفا أو غائبا مثلما هو عليه اليوم) .

ب) نظام التشعب الذي تتبعه دائرة التعليم في مدارس الأونروا ، والقاضي بفصل الطلبة في شعبتين فقط إذا زاد عدد طلبتها عن 50 تلميذا ، والذي يعني في التطبيق عدم قسمة الشعبة التي يبلغ عددها 49 على 2 !!

ج) عدم كفاءة سياسة التعيينات ، بما في ذلك تعيين المشرفين (الموجهون التربويون) أو ملاء شواغرهم أو ماشابه .فضلا عن خلو المدارس من العدد الكافي من المشرفين النفسانيين ، واستمرار انتهاج سياسة تحديد أعداد الوظائف السنوية (على ندرتها) ، مع عدم فعالية وشفافية معايير التوظيف . وهذا ما يؤدي عادة ودائما إلى استمرار ترنح العملية التعليمية و جودتها ما بين سياسة عامة (يحكمها التقليس و التقييد) ، وبيروقراطية إدارية تزيد الطين بلة .

د) ندرة وتوقف برامج الدورات التأهيلية للمعلمين (خلال الخدمة) وعدم متابعة الموجود منها ميدانيا . يضاف الى هذا ضعف برنامج التعليم المساند ، الذي يفتر على ما يبدو الى استراتيجية واضحة الهدف والمعالم له حتى الان .

هـ) استمرار مشكلات الأونروا المزمنة والمتمثلة في نقص الميزانيات وما يحصده ذلك في الميدان من تقليس دائم في البرامج والخدمات التي يفترض بالأونروا أن تقدمها ، بما في ذلك بناء المدارس الجديدة وتطوير جودة برامج القائم منها. وما يرافق ذلك عادة من سن تشريعات ونظم تعيق أو تحد من تطور وتقدم البرامج الباقية للأونروا. وما يحول دون مواجهة تداعيات مشكلات الانضباط العام وتأثيرات المجتمع المحلي السلبية، التي ينجم بعضها عن الاكتظاظ داخل المدارس والصفوف . (للمزيد انظر الجداول في الملاحق) ..

وبناء على ما تقدم وإضافة لما تقدم من توصيات ، يوصي الباحث بما يلي :

(1) زيادة ميزانية التربية والتعليم بشكل عام في جميع القطاعات (حكومي ووكالة خاص، وبما يغطي ويشمل رياض الأطفال ومدارس القدس)، وذلك لزيادة أعداد المدارس والتوظيفات والمراكز الجديدة، وتحسن جودة ونوعية التعليم، ومواجهة المشكلات الأكثر إلحاحا وخطورة كالتسرب والامية والمشكلات الإضافية التي واكبت انتفاضة الأقصى ، بما في ذلك مخاطر الاستيطان وجدار الضم والتوسع ، وما ينطويان عليه من مخاطر تهجير قسري ولجوء جديدة. (للمزيد حول أخطار وأضرار الجدار الراهنة انظر الجداول في الملاحق).

(2) اعتماد مناهج التعليم الفلسطينية بعد تطويرها (كما ونوعا) في جميع مدارس اللاجئين الفلسطينيين خارج الوطن أيضا .

(3) تفعيل دوائر التربية والإشراف التربوي والنفسي أعلى تأهيلا (ماجستير ودكتوراه) .
(4) زيادة الرقابة التربوية وتفعيلها بصورة صارمة ، وتعزيزها بكادر جديد أفضل و أعلى تأهيلا ، بما في ذلك تفعيل وزيادة وتطوير وسائل الرقابة على بعض البرامج الجامعية .

(5) توحيد أسس ومعايير القياس والتقييم ، وتفعيلها وزيادة وتائر اجرائها في المؤسسة التربوية كلها .

وإضافة أنظمة حوافز للتفوق في مختلف المستويات .

(6) افتتاح مراكز تدريب مهني بإشراف وإدارة الأونروا ، وإعادة تفعيل جميع البرامج والورش المهنية والحرفية التي كانت قائمة في المخيمات (في المدارس وغيرها ، للذكور والإناث) ، وزيادة حملات التوعية بأهمية التعليم المهني عموما، وتشجيعه وإعطائه أولوية في التوظيفات الجديدة .

(7) تفعيل أدوار مجالس الآباء والأمهات ودور اللجان الشعبية ، واستعداد أدوار مراكز الشباب ومراكز النشاط النسوي باتجاه توفير وتقديم الدعم والبيئة الداعمة للمدارس والعملية التربوية والبرامج و الأنشطة المنهجية واللامنهجية والفنية والترويحية والأنضباطية عموما ، وكذلك المساعدة في ادارة وتنفيذ برامج محور الامية وتعليم الكبار، والمشاركة في البرامج التتموية والأنتاجية المحدودة ، تدريبا وتنفيذا .

(8) تطوير مكنتات المدارس وتأسيس مكتبة عامة حيث تفتقد ، في كل مخيم وتجمع لاجئين .

(9) اعتماد رزمة من الكتب التثقيفية و الأقراص المضغوطة(تختار بعناية وبصورة دورية) عن القضية الفلسطينية والنكبة وحق العودة ، مثل : " الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية " (للكيالي) ، " حق العودة مقدس " و " أطلس فلسطين " (لسلمان أبوستة) ، وما شابهها من كتب وكتيبات ومجزات يمكن تطويرها وإعدادها عن القضية الفلسطينية والدين والمقدسات والقومية(البعد الحضاري والانتماء القومي) ، كرزمة ثقافية لامنهجية (فيها الثابت والمتجدد) . يضاف إلى هذه الرزمة سلسلة من الأنشطة الأدبية والفنية المرافقة والمكملة والتحفيزية .

(10) تأسيس "مجلس أعلى للتعليم العام " يتولى مهمة التحضير لعقد مؤتمر وطني (قومي: بمعنى شموله للشئات) عام للتعليم ، ويتولى الإشراف على تنفيذ " الاستراتيجية

الوطنية العامة للتعليم " التي ستبثق عنه، بما في ذلك خطة خمسية جديدة تراعي ماسبق، وبحيث يخضع منفذوها للمساءلة والتقويم في نهايتها. يقترح أن يضم المجلس المقترح ممثلين عن هيئات التعليم العام العاملة في الوطن والشتات (مثل : دائرة التربية والعلوم والثقافة، دائرة شؤون اللاجئين، وزارة التربية والتعليم العالي ، ممثلين عن قطاع التعليم الخاص، ممثلين عن قطاع التعليم في الأونروا ، ممثلين نقابيين عن هذه القطاعات ، كفاءات مؤهلة). (انظر في الملاحق تصور حكومي فلسطيني لخطة تنسيق وتعاون مع الأونروا) .

وختاما لابد من القول بأن بعض التحديات التي تواجه التعليم وبرامجه ومعطياته هي كبيرة دون شك ،مثمما هو حال القضية الفلسطينية بمختلف مفرداتها وعناوينها ، وقد يكون الزمن هو من أهمها على الإطلاق . إن الزمن يمكن أن يكون لصالح الشوب المستضعفة والمستعمرة - كـشعبنا - إذا كانت تبني كل يوم مشروعا انتاجيا أو مصنعا، وإذا كانت تعد الجيوش ، وتحارب الجهل والامية ، وتبني المدارس وتزرع الأرض والحقول ، وتعبئ جماهيرها بالأمل والثقة بالعد ، فإنها حتما ستتصدر .أما إذا تركت الآخرين يصادرون إرادتها وقرارها وزمام مبادراتها، فستهمز لامحالة ، وتبقى مسعبة. وحتى نبدأ بمواجهة هذا التحدي علينا تبني استراتيجية جديدة عنوانها العام العريض : " غرس الأمل في النفوس وبالمستقبل "تبنى على أساس تعزيز ثقة الشعب بنفسه وقدراته وانتمائه الحضاري عربيا واسلاميا ، وتوحيد مشاعره من جديد وتنمية قيم العمل المنتج، فرديا وجماعيا ، وظيفيا إلزاميا وطوعيا ، وبتوجيه جموع الشعب الى الإنتاج وحماية الأرض والدفاع عنها وعن سائر الحقوق، والمقدسات، إن أي شعب بلا أمل وبلا ثقة في نفسه ونظامه التعليمي بشكل خاص ، هو شعب ينتجه للتحلل والأندثار.

وبالتعليم الصحيح وحده يمكن أن تصنع الشعوب نهضتها وتحافظ على هويتها وإرثها الحضاري.

هوامش:

- (1) UNRWA , A BRIEF HISTORY (1950-1982) ,UNRWA Vienna Headquarters, 1986,P.244.
- (2) المصدر السابق، ص.247. Ibid , P.247.
- (3) انظر سعيد سلامة ، اللاجئين الفلسطينيين (قرارات ومعاهدات واتفاقيات) ، دائرة شؤون اللاجئين (م.ت.ف)، رام الله ، 2007 ، ص 40 .
- (4) المصدر السابق ، ص 144 .
- (5) المصدر نفسه ، ص 143.
- (6) نفس المصدر ، ص114 .
- (7) نفس المصدر، ص 117 .
- (8) نفس المصدر ، ص116 .
- (9) المصدر نفسه .
- (10) المصدر نفسه .
- (11) نفس المصدر ، 119.
- (12) أنظر جدول رقم () .
- (13) تقرير المفوض العام للأونروا للعام 1993 ، منشورات UN ، 1994 ، ص15.
- (14) المصدر نفسه .
- (15) المصدر السابق نفسه .
- (16) UNRWA ,Ibid, P.147. (See also Pages 114,120 & 204).
- (17) المصدر نفسه ، صفحة 204 .
- (18) انظر المصدر السابق الصفحات 143،144،148،211،213 .
- (19) المصدر السابق ذكره ، ص 8 .
- (20) تقرير المفوض العام للأونروا للعام 2007 ، موقع UNRWA الإلكتروني.
- (21) الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم العالي ، موقع الوزارة الإلكتروني .
- (22) من دراسة منشورة دون توثيق كامل على موقع الوزارة السابق ذكره .

(23) الأرقام خلاصة من ملخص النتائج الرئيسية للإحصاء التربوي السنوي للعام الدراسي 2008/07 (التعليم العام) ، الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي ، موقع الوزارة الإلكتروني ، حديثاً . ومن " الأونروا بالأرقام " - لوحة إحصائية للعام 2007 صادرة عن مكتب الإعلام في رئاسة الوكالة - بغزة ، في فبراير / شباط 2008 .

(ملاحق)

تصور حكومي فلسطيني للتنسيق مع الأونروا

تقترح الخطة الخمسية * للتنسيق مع الأونروا ما يلي :

- (1) إطلاع الوكالة على الخطط المستقبلية ومناقشة سبل تطوير العملية التعليمية .
- (2) تطوير التنسيق مع الوزارة من أجل إدخال الصف 10 في برنامج تعليم الوكالة وقد (وقد اتصل هذا البرنامج في مدارس القدس الشرقية) .
- (3) تطوير التنسيق في مجال الكتب المدرسية والحصول على حصتها من هذه الكتب .
- (4) تدعيم التعاون بين الوزارة والوكالة في مسألة تدريب المعلمين والإداريين والمشرفين التربويين .
- (5) إشراك طلاب الوكالة في الأنشطة الطلابية اللاصفية وفي المخيمات الصيفية والبرامج الرياضية وغيرها .
- (6) إشراك مدارس الوكالة في أغلب البرامج الريادية التطويرية التي تنفذها الوزارة مع المدارس الحكومية كبرامج الصحة المدرسية والتغذية والمدرسة صديقة الطفل وبرامج المهارات الحياتية وغيرها .
- (7) تطوير التعاون في برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني والخريطة المدرسية وفي مجال مواصفات البناء المدرسي .
- (8) التنسيق في مجال إعداد المناهج الفلسطينية من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في الوكالة والتنسيق في مجال الإدارة المدرسية وتبادل التقنيات والوسائل التعليمية بين المدارس والمختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب .

- (9) التنسيق في مجالات الاختبارات الوطنية التحصيلية وتطبيق المناهج الفلسطينية في مدارس الوكالة .
- (10) التنسيق على جميع المستويات في مجال إعداد الخطة الخمسية لعكس خطة الوكالة في خطة الوزارة .
- (11) التنسيق في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية وخاصة المتعلقة بالطلبة اللاجئين في المدارس وغيرها .
- (12) التنسيق في مجال انتقال الطلبة من الصف التاسع واستيعابهم في المدارس الحكومية

* المصدر : الخطة الخمسية للتعليم الفلسطيني ، تشخيص الواقع التربوي / الإطار العام للتعليم الفلسطيني ص 210 ، موقع وزارة التربية والتعليم الإلكتروني.
الجدار وأثره على التعليم في فلسطين

- (1) يعزل الجدار حاليا حوالي 895 ألف فلسطيني من سكان الضفة الغربية، بالإضافة إلى 200 ألف فلسطيني في القدس الشرقية (الذين تم عزلهم عن بقية الضفة).
- (2) تم عزل 46 تجمعا سكانيا داخل الجدار في مناطق جنين، طولكرم، قلقيلية، بيت لحم وجنوب الخليل وضواحي القدس. وتتكسر عملية العزل هذه من خلال 55 بوابة مثبتة عليه حتى الآن - لفتح العبور خلاله في أوقات محدودة ومحددة يتحكم فيها الجنود الصهاينة-.
- (3) يعزل الجدار حاليا وخلال الفترة القريبة المقبلة ما لا يقل عن 20 ألف طالب وطالبة حسب التوزيع المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3)
المدارس المتضررة و المتضررين

المديرية	المدارس المتضررة	عدد الطلاب المتضررين	عدد المعلمين المتضررين
القدس وضواحيها	51	8200	370+387معلمي أوقاف
قلقيلية	3	836	45
طولكرم	3	102	20-10
بيت لحم	19	198	417
جنين	5	1021	77
رام الله	2	1000-750	؟
سلفيت	19	7708	؟
جنوب الخليل	23	824	191
المجموع	125	19639 على الأقل	1502 على الأقل

جدول رقم (4)
إحصاء إجمالي عن التعليم الفلسطيني حسب الجهة المشرفة
للعام 2006/2005

شعب	معلمون	الطلبة		مدارس	السلطة المشرفة
		ثانوي	أساسي		
22082	35013	120443	637172	1725	حكومة
6124	8477	120443	254552	279	وكالة
2753	5184	4424	61897	272	خاصة
30959	48674	124867	953621	2276	مجموع
		1078488			

عدد الطلبة المتوقع في الأعوام 2005 حتى 2010 في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس

العام الدراسي	المجموع العام			المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر
4/2005	1140274	562298	577976	1036223	510651	525572	104051	51647	52404
5/2006	1200307	591599	608708	1087569	535645	551924	112738	55954	56784
6/2007	1260030	620662	639368	1138364	560310	578054	121666	60352	61314
7/2008	1319945	649699	670246	1189185	584912	604273	130760	64787	65973
8/2009	1380375	678889	701486	1240332	609632	630700	140043	69257	70786
9/2010	1441455	708347	733108	1291949	634578	657371	149506	73769	75737

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية: 1999/2000 ، 9/2010 ، كانون الأول/ ديسمبر 1999 ، نشره مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. <http://www.pnic.gov.ps/arabic/edu/learn4.html> :

المصدر: خلاصة إحصائيات التعليم العام في فلسطين 2006/2005. www.mohe.gov.ps

19-03-2007

إحصاء إجمالي عن التعليم الفلسطيني حسب الجهة المشرفة للعام 2006/5-2005/4

الثانوي				الأساسي				الجهة
شعب		الطلبة		شعب		الطلبة		
5/2006	4/2005	5/2006	4/2005	5/2006	4/2005	5/2006	4/2005	
3734	3547	120443	110047	18348	17835	637172	623688	الحكومة
0	0	0	0	6124	5960	254552	254582	وكالة الغوث
244	237	4424	4138	2551	2355	61897	57872	مدارس خاصة
3978	3784	124867	114185	27023	26150	953621	936142	المجموع

جدول : توزيع الطلبة للعامين 06/07 و 07/08 والراسيون والمتسربون ونسبهم للعام 06/07

حسب مستوى الصف والجنس

Table: Distribution of Students in 06/07& 07/08, Repeaters, Drop-Outs and their percentage in 06/07 by Grade and Gender

Drop - outs 2007/2006	المتسربون		Repeaters الراسيون		الطلبة		الجنس Gender	الصف Grade
	%	No. عدد	%	No. عدد	2007/2006	2008/2007		
1.22%	13 194	1.48%	16 040	1085 274	1097 957	Total	مجموع	المجموع العام Grand Total
1.48%	8 024	1.76%	9 558	543 265	548 759	Male	ذكر	
0.95%	5 170	1.20%	6 482	542 009	549 198	Female	أنثى	
0.48%	247	0.03%	14	51051	50245	Male	ذكر	الأول الأساسي
0.13%	63	0.01%	7	48528	48035	Female	أنثى	1st Basic
0.39%	187	0.04%	17	48070	50429	Male	ذكر	الثاني الأساسي
0.13%	60	0.02%	7	46385	48200	Female	أنثى	2nd Basic
0.44%	211	0.05%	23	47934	48722	Male	ذكر	الثالث الأساسي
0.11%	50	0.01%	6	45925	47008	Female	أنثى	3rd Basic
0.54%	261	2.27%	1104	48707	50178	Male	ذكر	الرابع الأساسي
0.13%	61	1.52%	706	46492	47234	Female	أنثى	4th Basic
0.61%	306	2.64%	1324	50198	48838	Male	ذكر	الخامس الأساسي
0.18%	89	2.26%	1092	48330	46834	Female	أنثى	5th Basic
0.96%	497	3.10%	1599	51522	49461	Male	ذكر	السادس الأساسي
0.26%	128	1.49%	742	49697	47416	Female	أنثى	6th Basic
1.80%	888	2.79%	1372	49239	50973	Male	ذكر	السابع الاساسي
0.58%	277	2.59%	1242	47938	50153	Female	أنثى	7th Basic
2.28%	1175	3.00%	1544	51463	47588	Male	ذكر	الثامن الأساسي
0.67%	344	1.88%	964	51257	46652	Female	أنثى	8th Basic
2.69%	1190	2.48%	1098	44278	47308	Male	ذكر	التاسع

1.24%	566	1.41%	644	45553	49700	Female	أنثى	الأساسي 9th Basic
3.06%	1207	2.09%	824	39426	39327	Male	ذكر	العاشر الأساسي
2.14%	918	1.38%	590	42884	43530	Female	أنثى	10th Basic
1.08%	100	0.14%	13	9264	9596	Male	ذكر	اول ثانوي علمي
3.50%	326	0.19%	18	9313	9951	Female	أنثى	1st Sec. Sc.
1.36%	100	0.24%	18	7373	7479	Male	ذكر	ثاني ثانوي علمي
3.69%	266	0.14%	10	7200	7757	Female	أنثى	2nd Sec. Sc.
4.82%	1044	2.44%	528	21640	23396	Male	ذكر	اول ثانوي ادبي
3.51%	951	1.42%	384	27116	28811	Female	أنثى	1st Sec. Lit.
2.73%	517	0.27%	51	18937	20768	Male	ذكر	ثاني ثانوي أدبي
4.42%	1035	0.25%	59	23413	25739	Female	أنثى	2nd. Sec Lit.
0.00%	0	0.00%	0	35	25	Male	ذكر	اول ثانوي شرعي
0.00%	0	0.00%	0	51	43	Female	أنثى	1st Sec. Shar.
0.00%	0	0.00%	0	34	25	Male	ذكر	ثاني ثانوي شرعي
0.00%	0	0.00%	0	37	60	Female	أنثى	2nd. Sec Shar.
2.90%	66	1.10%	25	2275	2501	Male	ذكر	اول ثانوي مهني
1.75%	18	0.97%	10	1029	1125	Female	أنثى	1st Sec. Voc.
1.54%	28	0.22%	4	1819	1900	Male	ذكر	ثاني ثانوي مهني
2.09%	18	0.12%	1	861	950	Female	أنثى	2nd Sec. Voc.

المصدر : الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

جدول (7)

جدول 12.1: توزيع الطلبة في مدارس الوكالة حسب المديرية والجنس وفترة دوام المدرسة

Table 1.12: Distribution of Students In UNRWA Schools by Directorate, Gender And School Shift

فترتين بإدارة واحدة	فترتين/ مسائي Evening Two Shifts\	فترتين/ صباحي Two Shifts\Morning	فترة واحدة/صباحي One Shift\Morning	المجموع العام Grand Total	الجنس Gender	توزيع الطلبة في مدارس الوكالة حسب المديرية والجنس وفترة دوام المدرسة Directorate
6 554	85 605	87 774	73 183	253 116	Total	مجموع
1 906	51 168	43 325	29 121	125 520	Male	ذكر
4 648	34 437	44 449	44 062	127 596	Female	أنثى
0	0	0	1693	1693	Male	ذكر
0	0	0	2004	2004	Female	أنثى
0	0	0	0	0	Male	جنوب نابلس
0	0	0	0	0	Female	South Nablus
840	0	0	3531	4371	Male	نابلس
0	0	906	3769	4675	Female	Nablus
0	0	0	0	0	Male	سلفيت
0	0	0	0	0	Female	Salfit
0	0	0	2110	2110	Male	طولكرم
0	0	0	1992	1992	Female	Tulkarm
0	0	0	1078	1078	Male	قلقيلية
0	0	0	1238	1238	Female	Qalqilya
0	0	0	3523	3523	Male	رام الله
0	1030	0	2618	3648	Female	Ramallah
0	0	0	1299	1299	Male	ضواحي القدس
0	573	0	3042	3615	Female	Jerusalem Suburbs
0	0	0	1111	1111	Male	القدس
902	0	0	1522	2424	Female	Jerusalem
0	0	0	2035	2035	Male	بيت لحم
0	0	1313	1249	2562	Female	Bethlehem
0	0	0	1854	1854	Male	اريجا
0	0	0	1554	1554	Female	Jericho
0	0	0	0	0	Male	شمال الخليل
0	0	0	1282	1282	Female	North Hebron
0	0	0	1797	1797	Male	الخليل
0	0	0	3839	3839	Female	Hebron
0	0	0	1941	1941	Male	جنوب الخليل
0	0	0	2135	2135	Female	South Hebron
0	0	0	143	143	Male	قباطية
0	0	0	1042	1042	Female	Qabatya
0	0	0	1816	1816	Male	طوباس
0	0	0	1664	1664	Female	Tubas
1 742	1 603	2 219	52 881	58 445	Total	مجموع
840	0	0	23 931	24 771	Male	مجموع الضفة
902	1 603	2 219	28 950	33 674	Female	WB Total
429	10126	8094	1039	19688	Male	شمال غزة
859	6923	9943	1336	19061	Female	North Gaza
350	9021	8450	107	17928	Male	خان يونس
840	6633	7748	2144	17365	Female	Khan Younis
0	7872	7645	1514	17031	Male	رفح
0	5672	6888	3023	15583	Female	Rafah
0	10543	8773	2460	21776	Male	الوسطى
1542	6333	7953	4878	20706	Female	Middle Area Dir.
0	5755	3513	0	9268	Male	شرق غزة

0	3509	5077	0	8586	Female	أنثى	East Gaza
287	7851	6850	70	15058	Male	ذكر	غرب غزة
505	3764	4621	3731	12621	Female	أنثى	West Gaza
4 812	84 002	85 555	20 302	194 671	Total	مجموع	
1 066	51 168	43 325	5 190	100 749	Male	ذكر	مجموع قطاع غزة
3 746	32 834	42 230	15 112	93 922	Female	أنثى	GS Total

المصدر : الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

المشاركون

- د. عدنان السلطان/ باحث وأكاديمي ومحاضر في جامعة النجاح
- د. مهند بيدس/ مدير برنامج التعليم في الأونروا في الضفة الغربية
- حسين عليان/ إتحاد العاملين في وكالة الغوث
- جمال محمد عبد الله علي/ إتحاد العاملين في وكالة الغوث
- د. شاكرا الرشق/ إتحاد العاملين في وكالة الغوث
- بسام علقم/ اللجنة الشعبية لمخيم شعفاط
- ماهر صبيح/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- ناصر شرايعة/ المكتب التنفيذي للاجئين
- محمود الغول/ اللجنة الشعبية لمخيم نور شمس
- وجيه محمد/ اللجنة الشعبية لمخيم دير عمار
- زلفى شحرور/ وكالة وفا
- زياد اللبدي/ اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة
- عبد المنعم حمدان/ منسق اللجان المحلية في حركة فتح
- عمر عساف/ اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة
- الدكتورة لورد حبش/ وزارة التخطيط
- كريمة نخلة/ مركز البرامج النسوية-مخيم الجلزون
- سناء خضور/ وكالة معا
- كنعان الجمل/ مدير ملف الأونروا في دائرة شؤون اللاجئين
- عادل محيسن/ رئيس وحدة القدس في دائرة شؤون اللاجئين
- شبلي السويطي/ محاضر في جامعة القدس المفتوحة، مخيم شعفاط
- ياسر ابو كشك/ رئيس اللجنة الشعبية لمخيم الفارعة
- عبد الحكيم حسن صوالحي/ اللجنة الشعبية لمخيم عسكر القديم
- عمر النجار/ وحدة اللاجئين في مجلس الوزراء
- محمد صبح هماش/ اللجنة الشعبية لمخيم الدهيشة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	مقدمة/ د. زكريا الأغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين
4	كلمة اللجنة الوطنية العليا لاهياء ذكرى النكبة
7	تمهيد
9	كلمة رئيس مجلس المدراء العاميين
11	طرح ورقة الباحث أ. عدنان السلطان
17	تعقيب د. مهذ بيدس مدير التعليم في الأونروا
27	حوار ونقاشات
51	ملاحق: خطة الأونروا الإستشفائية
62	برنامج التعليم في مدارس الاونروا بين الحاضر والمستقبل، ورقة الباحث عدنان ادريس
98	المشاركون في ورشة العمل

منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون اللاجئين
الإدارة العامة للدراسات والمعلومات

تفريغ المحضر

رولا أبو عطية

نانسي هندي

رنا ناصر

تحرير: محمد السيد/ مدير المشاريع

إدارة: محمد عليان / مدير العمل الوطني ومنسق اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة

إشراف: سعيد سلامة / مدير عام الدراسات والمعلومات

